دراسات قومية
العدد الخامس عشر

مصر والمسألة الاقتصادية

"بقلم"
الأستاذ محمود المراغي

إهـــــــــداء2006

ورثة الكيميائي/ محمد فاروق الفران

الإسكندرية

جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للاستعلامات

مصـــــر
والمسألة الأقتصادية

بقلم : محمود المراغى

هذا الكتاب

يبدو أنه قد أصبح معتـــادا أن تعيد مصر النظـر في سياستها الاقتصادية ٠٠ مرة كل عشر سنوات !

حدث ذلك في بداية الخمسينيات ٠

حينذاك كان أبرز شـعار للمجتمع : القضاء على الفقر والجهل والمرض ٠٠ وهي أمور ثلاثة تدخل في الاقتصاد أو تمت له بصلة ٠
وكان تشخيص الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت : أنه اقتصاد متخلف ، تابع ٠٠ يسيطر عليه نشـاط واحد هـو الزراعة ٠٠ ومحصول واحد هو القطن ٠٠ وبلد واحد هو بريطانيا ٠٠

وعندما اذاعت الثورة وثيقتها الأولى ، أعنى المبـادىء الستة ، حاولت أن تواجه ذلك ٠٠ فالقضاء على الاستعمار يعنى الاستقلال السياسى والاقتصادى فى وقت واحد ٠٠ والقضـاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكـم يعنى : علاقات انتـاجية واقتصـادية وسياسية جديدة داخـل المجتمع ٠٠ واقـامة عدالة اجتمـاعية ، كانت تعنى فى فهم الثـورة : زيادة الانتـاج وعدالة التوزيع ٠٠ مرورا باستصلاح الارض ، وبنـاء الصـناعة ، وتمصير الاقتصاد ،وتحريره من المرضين معا : التخلف والتبعية ٠٠ فكلاهما كان قيدا على النمو ٠٠

ولكن ٠٠

وما أن بدأت الستينات حتى جاء التحول الثانى ٠ كان قد برز عجز القطاع الخـاص عن أن يتبنى هدف التنمية الطمـوح ، وهو

مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات .. بما يحتاجه ذلك من استثمارات ضخمة يذهب الجزء الاكبر منها لمشروعات ذات عائد بطيء .. و .. بالفعل ، من يستطيع أن يبني سدا ، أو يقيم مجمعا ضخما للصلب ، أو يستصلح أرضا تقترب مساحتها من المليون فدان ،أو يمد خطوط الكهرباء في كل مكان ؟.. لا أحد غير الدولة. ومن هنا ـ كسبب رئيسي ـ كان التأميم ، وكان الاتجاه الى الاشتراكية . لم تكن قضية التوزيع فقط هي التي تؤرق الثورة ، لكنها كانت قضية التنمية كذلك .

و .. مرة ثانية في بداية السبعينيات بدأ الحديث عن تحول اقتصادي جديد ، وبدأت الدعوة لقدر أكبر من الحرية الاقتصادية الكفيلة بتعبئة المدخرات وتحريك حوافز القطاع الخاص .. ثم امتد الحديث لازمة في التنمية .. لا مخرج منها بغير جرعات اضافية من تمويل عربي وأجنبي .. فلما جاءت حرب أكتوبر . وأسفرت عن تحالفات وصداقات وواقع جديد .. وبرز عنصر البترول بشقيه : ارتفاع في أسعار البترول زاد عوائد دول النفط وزاد قدرتها على الاستثمار الخارجي .. وارتفاع في أسعار السلع الصناعية مما زاد من تدهور موقف الدول النامية وزاد من حاجتها لتدفقات مالية خارجية تسد بها عجزها الناشيء عن الأمرين معا .. عندما حدث ذلك ، وتضافر مع عوامل محلية أخرى في مصر .. تقرر أن تتبنى مصر سياسة جديدة تحت اسم « الانفتاح » .

وكالعادة ، لم يأت الانفتاح دفعة واحدة ، لكن ارهاصاته بدأت مع أول السبعينيات ، ثم تأكدت عبر اجراء تلو الاجراء .. فلم يقف الامر عند تشجيع رأس المال الاجنبي ، لكنه امتد لكل جوانب الحياة الاقتصادية .. من تجارة خارجية ، وتجارة داخلية ، ونقد ، وتوزيع للأنشطة بين القطاع العام والخاص . سلسلة طويلة من الاجراءات بنت في النهاية ، سياسة جديدة ، وهيكلا تشريعيا مختلفا للاقتصاد المصري .

وكما كانت سياسة الستينيات ـ التي بنيت على قدر كبير من تدخل الدولة وتقديم عنصر العدالة ـ محل جدل وخلاف بين الاقتصاديين بمدارسهم الفكرية المختلفة .. كانت سياسة

السبعينيات التى بنيت على تقليل تدخل الدولة واطلاق حرية نسبية للقطاع الخاص ·· محل جدل أيضا ·· بل وكانت محل اهتمام شديد من الرأى العام والسياسيين فى نفس الوقت ·

كان الانفتاح فى حالة مناقشة دائمة ، فلما جاءت الثمانينات كان طبيعيا أن يكون محل نظر ومراجعة ·· وكان طبيعيا أن يتفق الجميع ـ أنصار الاشتراكية وتدخل الدولة وأنصار الاقتصاد الحر وما بينهما ـ على أن البحث ضرورى بعد ثمانى سنوات من هذه السياسة ، وبعد أن بدت مظاهر صحة ومظاهر مرض ·· وفى قائمة مظاهر الصحة : ارتفاع نسب النمو ، وارتفاع حجم الاستثمارات ·· وفى القائمة الثانية : تزايد القروض الخارجية والداخلية وتزايد الاعتماد على الخارج وتخلف قطاع الانتاج عن الوفاء بالحاجات·

كان الأمر يحتاج الى بحث ، وبينما كان النقاش الوطنى يدور ـ وحتى منتصف ١٩٨١ تقريبا ـ فى نطاق سياسة حكومية ثابتة ·· ونقد لهذه السياسة ، فانه وقبيل نهاية العام كان رئيس الدولة يفتح الباب لنقاش عام يواجه المسألة الاقتصادية ، بل ويدعو لمؤتمر يناقش الأمر ·

المراجعة اذن ضرورية ، ولكن ·· فى أى حدود ؟ ·· تلك هى القضية ·

أنها قضية مصر والعالم المتغير فى الثمانينات ·· قضية السياسة التى تستطيع أن تبنى فى الداخل ، وأن تحمى فى الخارج ·· ضد رياح عاتية من كل الاتجاهات ·

لذا ، كان هذا الكتاب الذى يحاول أن يحدد :

● أين يقف الاقتصاد المصرى فى بداية الثمانينات ؟

● ماهى آفاق المستقبل أمام هذا الاقتصاد ·· بنقاطه المضيئة وغير المضيئة ·· وفى ظل أى سياسات يكون هذا التوقع أو ذاك ؟

ومن هنا فهو ليس كتابا يؤرخ حقبة مضت ،وليس كتابا أكاديميا أو نظريا ، كما أنه ليس كتابا شاملا حول الاقتصاد المصرى ··لكنه أشبه بتقرير حول الموقف · صورة فوتوغرافية للمشكلة الاقتصادية

فى لحظة زمنية معينة هى بداية الثمانينات ·· وهى صورة يساعد فيها التحليل الهادىء على أن تبدو فيها الملامح والظلال على حقيقتها دون تزويق أو تزييف ، قد يتطلب الامر ـ وهذا طبيعى ـ عـودة قصيرة للوراء ·· أو نظرة سريعة للمستقبل ·· لـكن الأهم هـو الموقف في تلك اللحظة التى تتم فيها ـ أو ينبغى أن تتم ـ المراجعة والدراسة والفحص لما نسميه « المسالة الاقتصادية »

وأخيرا ، أقول انها كلمات بسيطة تحاول أن تقفز فوق الحواجز لتخاطب فريقين في وقت واحد : المتخصصـين وغير المتخصصـين ·· ولكن ·· هل هناك تعارض ·· ؟ وهل يعجز رجل الاقتصاد ان يفسر لرجل الشارع : لماذا يواجه الغلاء ·· ولماذا يواجه مشكلة في السكن ؟

لا أعتقـد ··

ومن هنا كانت المحاولة ·

محمود المراغى

الفصل الأول

- مقدمات ضرورية

- ١ -

انسان الثمانينات في مصر

في البدء كان الانسان ، وفي النهاية ، ووفقا لأى نظام ، لايوجد غير الانسان هدفا للاقتصاد ·· والسياسة ·· وسائر العلوم والتنظيمات ·· أو ·· هكذا ينبغي أن يكون ·

واذا كان البحث في الاقتصاد ، واذا كان الاقتصاد هو « علم اشباع الحاجات » فان السؤال البديهي الأول :

ـ كيف يعيش الانسان في هذا الجزء أو ذاك من العالم ؟

و ·· عندما تأتي الاجابة ، فانها تكون بمثابة البوصلة التي توجه من يريدون أن يحاكموا الاقتصاد ، أو يحكموه · من يريدون النقد والاقتراح والتعديل ·· أو من يريدون اتخاذ قرار ،وانتهاج سياسة ·· فالاجابة هنا هي التي تحدد الأولويات وتقيس « مدى اشباع الحاجات » ·

هذه هي القاعدة العامة ··

وفي مصر ، قد لاتتوافر كل الأرقام التي تصف : كيف يعيش الانسان المصرى ، سواء كان هذا الانسان في القاهرة أو أسوان أو أطراف الصحراء ، لا توجد أرقام كافية ·· ولكن توجد مؤشرات على أي حال ··

هل نقيس بمتوسط الدخل ؟ ·· لا مفر من ذلك ، وان كان مقياسا غير كاف ·

تقول أرقام البنك الدولى للانشاء والتعمير (١) ان متوسط دخل الفرد فى مصر قد بلغ فى نهاية السبعينيات ٣٣٦ جنيها فى العام (٤٨٠ دولارا) ٠

وبالمقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط ، وهي المجموعة الدولية التي تنتمى لها مصر فان ذلك المتوسط يساوى ثلث المتوسط العام والذى يصل الى (١٤٢٠) دولارا ٠٠ كما أنها وبالمقارنة بالدول الصناعية فان متوسط دخل الفرد المصرى يمثل ٥٪من متوسط دخل زميله فى العالم الصناعى ٠ ومعنى ذلك ـ واذا اعتبرنا أن أسعار المعيشة قد تقاربت ـ فان متوسط دخل الفرد فى العالم المتقدم يتيح له مجموعة من السلع والخدمات ، وتتيح له معيشة تعادل معيشة المصرى عشرين مرة ٠٠ فاذا استمر الجدل وقال البعض ان أسعار مصر نصف أسعار أوروبا وأمريكا واليابان ٠٠ فسوف تستمر المفارقة أيضا ، ويصبح استهلاك الاوروبى أو الامريكى أو اليابانى عشر أضعاف استهلاك المصرى ٠

و ٠٠ قد يكون ذلك الفارق مفهوما ، ولكن قد يكون غير المفهوم أن ترتيب مصر بين (١٢٤) دولة أجرى البنك الدولى بحثه عليها هو : الدولة رقم (٨١) ٠٠ أى أن هناك (٨٠) دولة تضم كل الدول الصناعية والاشتراكية والعربية ـ عدا السودان والصومال ـ تسبق مصر من حيث متوسط الدخل !

و ٠٠ هكذا بدأت الثمانينات فى مصر ٠٠

ولكن ٠٠

ولان النقود ليست كل شىء ، ولان المنظمات الدولية ذاتها قد اكتشفت خدعة الأرقام فابتكرت مقياسا اخر لمستوى المعيشة ومستوى التقدم أسمته « نظرية الحاجات الاساسية » وأدخلت فيه ما يحصل عليه الفرد من مأكل ، وملبس ، ومسكن ، وثقافة . لأن الامر كذلك فلابد أن نقف أيضا أمام القدر المتاح من أرقام حول

---

(١) البنك الدولى ـ تقرير عن التنمية فى العالم ـ ملحق المؤشرات ـ اغسطس ١٩٨١ ـ ومتوسط الدخل عن عام ١٩٧٩

● الحالة الصحية فى مصر ، وهى نتاج الغذاء والكساء والمسكن وكافة ظروف البيئة يلخصها رقم يقول أن العمر المرتقب للمصرى عند ولادته هو (٥٧) عاما . ذلك هو المتوسط المتوقع له ‥ فى مقابل (٧٤) عاما متوقعة لانسان العالم الصناعى و (٧٢) عاما فى الدول الاشتراكية و (٦١) عاما فى الدول النامية ذات الدخل المتوسط . (١)

المصرى اذن يعيش أقل . ورحلة العمر بالنسبة له ليست سهلة ، والمتاعب تبدأ مبكرا .

فى العام الاول من العمر يموت (٨٥) طفلا من بين كل الف (مقابل ١٣ طفلا فى الدول المتقدمة) ‥ وفى الأعوام التالية تكون النسبة أقل . (٢)

وعندما يصل الطفل الى سن المدرسة ، يلزمه القانون بدخول المدرسة الابتدائية ، ومع ذلك فان ٢٦٪ من الاطفال ـ ورغم القانون ـ لايذهبون للمدرسة على الاطلاق ‥

فاذا زحفنا للكبار وجدنا ٥٦٪ من غير المتعلمين (٣) ‥ ووجدنا نسبة الأمية (لمن تزيد أعمارهم عن عشر سنوات) : ٤٢٪ من الذكور و ٧١٪ من الاناث ‥

و ‥ وفقا لاحصاء أجرى عام ١٩٧٦ ، فان هناك ملامح أخرى هامة .

لقد أجرى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء حصرا لثلاث أمور : المساكن وحالتها ، المياه النقية ، الانارة ‥ وهى ثلاث مؤشرات رئيسية فى مستوى المعيشة .

هل نبدأ بالقاهرة ، والتى يفترض أنها أحسن حالا من الريف ؟

(١) نفس المصدر السابق .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣) نفس المصدر السابق .

تقول الارقام (١) ان بها (٨١٩) الف شقة ·

وتقول الأرقام ان بها أيضا (٣٢٣) الف حجرة مستقلة ·· بلا مرافق خاصة ، وفي التفاصيل يتضح أن معظم الحجرات تسكنها أسر كاملة ·· أى أن هناك نحو ثلث مليون أسرة بمليون أو أكثر من الافراد تقطن كل منها حجرة واحدة على الارجح ·

فاذا انتقلنا لحالة المياه (وعلى مستوى القطر كله) ·· فاننا نجد أن ٣٥٪ فقط من المساكن تتمتع بمياه نقية ·· و ٤٠٪ تحصل على المياه النقية من خارج المسكن ·· و ·· (٢٥٪) لاتجد مياها نقية على الاطلاق ·

أيضا ، وفي الكهرباء يتمتع ٤٩٪ من السكان بالانارة داخل المسكن ·· وتتراوح النسبة من مدينة الى مدينة أو قرية فترتفع في الاسكندرية الى ٩٠٪ (وهو مايفوق نسبة القاهرة) ·· وتهبط في قرى الوجه القبلى الى ١٤٪ تقريبا ·

وبالطبع ، فقد تحسن الموقف بعض الشىء في السنوات الخمس التالية للتعداد ·· ولكن ، بأى نسبة ، وفي أى القطاعات ·· وهل شمل التحسن قطاع الاسكان ؟

الأمر يحتاج الى بحث جديد ، وان كانت الأرقام السابقة تعطى مؤشرا على أى حال ·

وهو مؤشر يقول : التحديات أمام الاقتصاد المصرى ليست قليلة ·· ومدخل اشباع الحاجات الاساسية أحد المداخل الرئيسية للمسألة الاقتصادية في مصر · ولا يغير من هذه الحقيقة أن شرائح من المجتمع زاد استهلاكها من السلع والخدمات ، وتغيرت أنماط استهلاكها لتضم الفاخر والترفى من المحلى والمستورد ·· فالقاعدة تقول : ان مايمثل التحدى هو نصف الكوب الفارغ ·· وليس النصف الممتلىء ، والمعضلة الاقتصادية : هى النصف الفارغ ·

---

(١) النتائج الاولية لتعداد السكان والاسكان لعام ١٩٧٦ - جهاز التعبئة والاحصاء ·

بعد مائة عام :

يتوقف السباق !

عاما بعد عام ، يواجه العالم ما يسمى بأزمة الموارد .. بمعنى ان العالم لم يعد ـ أو لن يعود ـ فيه مايكفى الاعداد المتـزايدة من السكان ..

وبينما عاش الانســـان مئـات الآلاف من السنوات وهو يتمتع بحرية كاملة فى استخدام الموارد الطبيعية ، لايحده غير القدرة .. فانه الآن قد أصبح مقيدا وعليه أن ينظر للغد : ماذا يصنع ؟

من هنا كانت الدعوة لتنظيم النســل ، كوسـيلة ثانية لمواجهة الازمة ، وحتى تخف حدة السباق بين الاطفال والموارد .

وقد تصورت المنظمات المتخصصة فى الامم المتحـــدة نمـوذجا يتوقف فيه نمو السكان .. ويصبح نسبة النمو : صـفر . ويبدأ النموذج بأن تقل معدلات الخصوبة .. ويقل القادمون الى الحياة .. حتى يصبحوا متساوين تماما مع الذين يفـارقون الحياة . حينذاك يصل العالم الى ما أسموه : تثبيت عدد السكان .. و .. حينذاك فقط يتوقف السباق بين القـادمين الجـدد والموارد المحـدودة .. ويصبح السعى من اجل رفع مستوى المعيشة .

ويقول صندوق الامم المتحدة للأنشطة الســكانية (١) ان هنـاك احتمالات عدة للجهود التى تتم من أجل الهبوط بمعدلات الســكان .. ولكن ، وباخذ المعدل المتوسط فان العالم يصل الى التثبيت عام (٢١١٠) . صحيح أن بعض بـلاد الشـمال الاوروبى قد وصلت بالفعل الى هذا النموذج ـ غير الضاغط على الموارد ـ ولكن الآخرين سوف يصلون تباعا .. تتقدمهم أوروبا وأمريكا .. ثم تأتى الدول الاخرى بعد ذلك .. وفى النهاية تصل افريقيا .

وحسب التوقعات فان مصر تصل الى هذا المعدل ـ معدل ثبـات عدد السكان ـ فى عام (٢٠٨٠) .. أى بعـد مائة عـام على وجه التقريب .. و .. حتى يحدث ذلك فسوف يستمر سباق السكان

---

(١) تقرير الموقف السكانى العـــالمى ـ ١٩٨١ .

مع الموارد : يقل نصيب الفرد من الارض الزراعية ، ويقل نصيب الفرد من الغذاء ، ويقل نصيبه من كافة الموارد الطبيعية·· بل ومن الناتج القومي ·· الا اذا نشط الاقتصاد في اتجاه عكسي لينتج من الموارد الجديدة ·· أكثر مما تنتج نساء مصر من أطفال ·

وخلال السبعينيات فقد خسرت مصر الجولة ،ونقص نصيب الفرد من الارض المزروعة ،كما نقص نصيبه من الغذاء ·· وحاولت الموارد الجديدة (كالبترول ومدخرات العاملين في الخارج) تعويض ذلك لكنها لم تكن لتكفي وحدها ·

ووفقا لارقام البنك الدولي (١) فقد أصبح معدل الانتاج الغذائي للفرد الواحد في نهاية السبعينات يعادل ٩٣٪ مما كان عليه في أول السبعينيات ·

أيضا ، ووفقا لدراسات المجالس القومية المتخصصة فان الفجوة بين ما تنتجه مصر من غذاء ·· وما تستهلكه تتسع باستمرار ،وأنها سوف تبلغ في نهاية الثمانينات ثلاث أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٦٥ ·

وتشير التقديرات الى تدهور سريع في مدى الاعتماد على الذات··

● فبينما كانت الزراعة المصرية (٢) تغطي ٣٨ ٪ من احتياجاتنا من القمح و ٨٥٪ من الذرة الشامية و ٩١٪ من الفول عام ١٩٧٥ ·· فان الارقام سوف تهبط عام ١٩٨٥ الى : ٣٥٪ و ٦٨٪ و ٦٧٪ على التوالي ·

● أيضا ، وبينما كانت مصر تنتج ٩٣٪ من حاجتها من اللحوم عام ١٩٧٥ و ٦٦٪ من حاجتها من زيت الطعام و ٨٦٪ من حاجتها من العدس والسمسم فان النسب سوف تهبط وباضطراد لتصل عام ١٩٩٠ الى : ٧٧٫٤٪ من اللحوم ، و ٤٤٫٣٪ من زيت الطعام و ٥٠ ٪ من السمسم و ٦٩ ٪ من العدس ··

وبصرف النظر عن التدهور القادم فانه يمكننا القول،وحسب احصاءات عام ١٩٨٠ (٣) ان مصر تعتمد على الخارج في ثلثي رغيف

(١) تقرير : التنمية في العالم ـ مصدر سابق ·
(٢) المجالس القومية المتخصصة ، دراسة استراتيجية الامن الغذائي ـ ١٩٨١ ·
(٣) نفس المصدر السابق ·

القمح وربع رغيف الذرة و ٤٢٪ من زيت الطعام و ١٠٪ من طبق الفول و ١٧٪ من طبق العدس ·· ووصل العجز بالفعل الى ما كان مقررا لعام (١٩٩٠) فى العديد من أصناف الغذاء مثل : اللحوم ·

وبين عامى (٧٠ ، ١٩٨٠) ·· انقلب الموقف للعديد من المحاصيل التى كنا نصدرها للعديد من دول العالم فأصبحنا مستوردين لها ، مثال ذلك : السكر الذى كنا نصدر ٤٠٪ منه عام ١٩٧٠ ·· فأصبحنا نستورد ٣٥٪ من استهلاكنا له عام (٧٩ ــ ٨٠) ·

وأركز هنا على الغذاء ، حيث تشير الدراسات الى أنه قد اقترب الوقت لان تكون أزمة الغـذاء ·· فى توافـر ، وليس فى ارتفاع اسعاره · أى أن المشكلة الوحيدة لن تكون تدبير مقـابل مادى أو مالى ·· لكن المشكلة الاكبر : البحث عن مورد يعطينا حاجتنا ·

لذا ، لم يكن غريبا أن يرتفع فى مصر شـعار : الأمن الغذائى ، وان يعود الحديث طـويلا حـول قضـيه الزراعة وقضـية الارض المستصلحة ·· وذلك بعد أن انخفض معدل النمو فى الزراعة المصرية بمقدار (٢٥٪) فى السبعينات عما كان عليه فى الستينيات ، كما تقول أرقام البنك الدولى (١) ·· أيضا وبعد أن انخفض نمـو عدد المشتغلين فى الزراعة والرى من (٢٦ر٢٪) سـنويا خـلال الخطة الخمسية (٦٠ــ١٩٦٥) ·· الى ثلث النسبة تماما (٧٥ر٪) خلال الأعوام الثلاثة الاخيرة من السبعينيات طبقا لأرقام وزارة التخطيط(٢)

سباق الأطفال والموارد اذن لا تسانده نهضة زراعية تجعل مصر فى بر الأمان ·

وربما كان ذلك على رأس التحديات فى حقبة جـديدة هى حقبة الثمانينات ·

---

(١) جدول رقم (٢) من المؤشرات وتقدير التنمية فى العالم ــ البنك الدولى ــ ١٩٨١ : كانت نسبة النمو للزراعه فى الستينيات (٦٠ ــ ٧٠) ٩ر٢٪ سنويا ·· فاصبحت فى السـبعينيات (٧٠ ــ ٧٩) : ٢ر٢٪ بنسبة تراجع فى النمو ٢٥٪ تقريبا ·

(٢) الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ــ وزارة التخطيط ــ ١٩٨٠

- ٣ -

الاقتصاد .. والرأى العام

أصبح الرأى العام طرفا أساسيا فى العملية الاقتصادية ، ليس لأنه يمثل مجتمع المنتجين والمستهلكين .. ولكنه قد أصبح يراقب ، ويتابع ، ويناقش ، ويحتج .

لقد انتهى ـ وفى معظم الدول النامية ـ العصر الذى كان الاقتصاد فيه من شئون الصفوة الذين يملكون الأرض أو يملكون أدوات الانتاج المختلفة .

وفى مصر ـ على سبيل المثال ـ فان الشعب فى معظمه ـ وفيما عدا الاهتمام بالقطن ـ كان بعيدا قبل الثورة عن متابعة الحياة الاقتصادية . كانت أسعار العملة ، وأحوال الصناعة ، وأخبار التكنولوجيا ، وبورصة الأوراق المالية ، والاتفاقيات الدولية ، وأخبار الميناء .. من شئون قلة مشتغلة بالمال والتجارة والصناعة ومن كبار الزراع .

بعد الثورة ، تغير الأمر وأصبح الرأى العام طرفا أساسيا . لقد أصبحت التنمية هى المعركة ، وأصبح التأميم ـ تأميم القناة ، سببا للحرب ، وأصبح بناء السد العالى معركة دولية ، كما أصبح زيادة الدخل القومى تحديا يشارك فيه الجميع .

لقد أصبح الاقتصاد هو السياسة .. وأصبحت الصحافة الاقتصادية من أهم ما تقدمه الصحافة العامة .. وأصبح الزواج والانجاب والغذاء وفرصة التعليم مرتبطة بقضايا الاقتصاد المختلفة من سعر العملة إلى سياسة بناء المساكن .. ومن الدعم لتقلبات السوق العالمية .

أصبح الرجل العادى أكثر اهتماما ووعيا ..

ولكنه ـ ومع بداية الثمانينات ـ أصبح أكثر حيرة فى نفس الوقت ، أمام مجموعتين من الحقائق الاقتصادية . مجموعة من المعلومات تقول : نجحت سياسة الانفتاح ،وارتفع معدل النمو حتى

وصل الى ٨ر٩٪ كما ارتفع معدل الاستثمار حتى اقترب من ٢٧٪ ٠٠ وزادت الموارد ، كما زادت ثقة الاخرين التى انعكست فى المزيد من الاقراض ، أيضا ، فقد زادت كفاءة الجهاز الاقتصادى فأصبح قادرا عام (٨١ ــ ٨٢) على أن يسحب ٥ مليون دولار يوميا من القروض الخارجية ٠

تقول ذلك المصادر الرسمية ، وهى تشير لايجابيات الانفتاح(١)

وفى نفس الوقت تبرز أرقام أخرى تقول : لكن «مسلسل العجز» مازال مستمرا ٠ عجز بين الانتاج والاستهلاك ٠ بين الموارد القومية والاستخدامات القومية ٠ بين مصروفات وايرادات الموازنة العامة٠٠ وبين الصادرات والواردات وسائر معاملاتنا مع العالم الخارجى ٠ لذا ، فنحن نقترض لنغطى عجزا فى الخارج ، أو عجزا فى الداخل٠

وتزداد حيرة المواطن حين يقرأ الارقام التى تشير لتحسن واضح فى الموارد ٠

× × فقد زادت مدخرات المصريين فى الخارج والتى ترد فى شكل نقدى أو عينى من (٩٣) مليون جنية عام ١٩٧٤ ــ فى اول الانفتاح ــ الى (١٨١٢)مليونا عام (٨٠ ــ ١٩٨١)

× × وزادت رسوم المرور فى القناة من (٧ر١٢٢) مليون جنيه عام ١٩٧٦ ٠٠ الى (٣ر٥٤٦) مليونا عام (٨٠ ــ ٨١)

× × كما زادت ايرادات السياحة من (١٩٠) مليون جنيه عام ١٩٧٥ ٠٠ الى (٧٢١) مليونا عام ٨٠ ــ ٨١ (٢)

× × وارتفعت ايرادات البترول الخام ومنتجاته ، وبعد استبعاد حصة الشريك الاجنبى ونصيب الاستهلاك المحلى بقى للتصدير عام

---

(١) الارقام ماخوذه من بيان د٠ عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء السابق امام مجلس الشعب عند تقديم موازنة وخطة ٨١ ــ ١٩٨٢ ٠

(٢) التقارير السنويه للبنك المركزى المصرى هى مصدر ارقام السياحة والقناة ومدخرات المصريين فى الخارج ٠

٨١ ـ ١٩٨٢ ما قيمته ٢٦٦٦ مليون جنيه بنسبة ٢٦٠٪ من جميع صادراتنا الصناعية والزراعية الاخرى · (١)

جاءت هذه الموارد ، ومع ذلك فقد استمر العجز واقتربت مديونية مصر ـ من قروض مدنية خارجية تم سحبها بالفعل ـ لـ ١٢ر٦ مليار دولارا ·· فى بداية الثمانينات فى مقابل ١ر٦ مليارا فى عام ١٩٧٠ طبقا لارقام البنك الدولى للانشاء والتعمير (٢) ·

من هنا كانت الحيرة ··

ومن هنا لزم الايضاح : كيف حدث ذلك ؟ ·· وماهو التقييم الحقيقى لموقف الاقتصاد المصرى ؟ ·· ماهو الايجابى وماهو السلبى من خلال ذلك الموقف المعقد ؟

---

(١) مشروع الموازنة النقدية لعام ٨١ ـ ١٩٨٢ ·

(٢) تقرير التنمية فى العالم ١٩٨١ لمديونية ١٩٧٠ ، وتقرير التطورات الاقتصادية فى مصر ديسمبر ١٩٨٠ لرقم مديونية يونيو ١٩٨٠ ويمثل الرقم الديون المدنية التى تم سحبها بينما تشير ورقة العمل المقدمة للمؤتمر الاقتصادى الذى عقدته رئاسة الجمهورية فى فبراير ١٩٨٢ أن القروض المتعاقد عليها ١٨ الف مليون دولارا حتى يونيو ١٩٨١ ·

- ٤ -

المتناقضات

لكن الحيرة لا تقف عند حد التقييم العام ومحاولة فهم الأرقام والتصريحات والمقالات الصحفية ٠

ان الحيرة تتعمق أمام العديد من مظاهر الحياة اليومية التى تبدو متناقضة أشد التناقض ٠

يحتار المواطن أمام ظاهرة الوفرة والندرة فى المساكن الجديدة ، فبينما تبحث الملايين عن شقة للايجار تتوافر وبغزارة شقق للتمليك ٠٠ وبينما يشكو الجميع ـ بما فيهم الحكومة ـ من أزمة السكن فان أحياء جديدة كاملة لاتجد من يسكنها ، وتظل عماراتها مغلقة لعدة سنوات ، لان أصحابها يصرون على شروط معينة ، أو يطلبون « المفروش » فى وقت انحسر فيه هذا السوق !

أيضا ، وبينما تصل السلع الاساسية بالكاد للمواطنين ،وبينما تبذل الاجهزة المختصة الكثير للحفاظ على حالة السوق بلا اختناقات ٠٠ فان وفرة أخرى من السلع تبدو واضحة فى سوق الكمالى والمستورد ٠٠ وبلا حساب ٠٠ أو حدود !

وتؤيد أرقام التجارة الخارجية هذه الحقيقة فبين عامى ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ زاد استيراد الاغذية المحفوظة والمشروبات ثلاث مرات ، وزاد استيراد وسائل النقل سبع مرات ٠٠ وفى ظل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة تضاعفت الارقام بين عامى ٧٥ ـ ٨٠ فقفزت واردات الغزل والنسيج ـ فى اطار هذا النظام الى الضعف ، وقفزت مستحضرات التجميل الى ثلاث أضعافها ،كما قفزت واردات السجاير والادوات المكتبية والمنزلية والملابس الجاهزة والساعات الى عشرة أضعاف !

وقد يجد ذلك تفسيره فى أن ذلك انعكاس طبيعى لما وصل اليه توزيع الدخل ٠٠ ولكن ماذا يفسر اضطرار محدودى الدخل لشراء السلعة الباهظة الثمن ٠٠ من المستورد أو المحلى المنتج فى شركات الانفتاح ؟

لقد ساد منطق مقلوب جعل الفقراء يشترون الاغلى ثمنا ٠٠ تحت تأثير الحاجة ، أو تحت اغراء السلعة ٠٠ !

طردت السجاير المستوردة ـ فى كثير من الاحيان ـ السجاير المحلية رخيصة الثمن ٠ وطردت مكرونة الانفتاح والمياه الغازية للمشروعات الجديدة الارخص سعرا من المصنفين ٠ وحدث نفس الشىء فى العديد من السلع مثل البطاريات ٠ لم يرفض المستهلك الانتاج المحلى الرخيص ، ولم يشك فى جودته ٠٠ كذلك لم تتوقف وحدات الانتاج أو نقول انها عاجزة ٠٠ لكن الامر خضع لمنطق السوق وهو منطق بسيط للغاية : ما يعطى ربحا أكثر للتاجر ، يجد سبيله للمستهلك ٠ وبالفعل امتنع التجار عن قبول سلع محلية ٠٠ من أجل سلع أخرى أغلى ثمنا وأوفر ربحا ٠٠ و ٠٠ كان على المستهلك أن يدفع ، وكان عليه أن يقبل تناقضا جديدا بين شعارات « رفع المعاناة » ، وملابسات تؤدى للمزيد من المعاناة ! ٠٠ وقد امتدت المعاناة هذه المرة لتشمل وحدات الانتاج من القطاعين العام والخاص التى هددها سيل الواردات ٠

ولم تكن الدولة بعيدة عن ذلك ، بل كانت تدركه جيدا ، فى أغسطس عام ١٩٧٧ ، طرحت وزارة التخطيط ٠٠ استراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية ٠٠ اقترحت فيها عقدا اجتماعيا يحكم خطة (٧٨ ـ ٨٢) وما بعدها ٠٠ وهو عقد بين الشعب والحكومة حسب تعبير الوثيقة الرسمية وفى التمهيد لفكرة هذا العقد والذى يرتب مسئوليات على الطرفين أشارت الوثيقة الى أن مصر قد أصبحت « دولة استهلاكية ٠٠ وأنه فى مجال مصارحة الشعب ينبغى أن نفسر له (ومع الازمات الاقتصادية حينذاك) معنى تكدس السلع فى المحلات والمخازن والموانى والمطارات ، ومعنى وجود نقود وفيرة تصنع التضخم بينما يفتقر أغلب الناس لقوة شرائية حقيقية ٠٠ وقالت الوثيقة ٠٠ ان أخطر مضاعفات التضخم هو أن القوة الشرائية لدى الجماهير العريضة قد تم امتصاصها بالفعل وأن توزيع الدخل القومى أصبح لغير صالح هذه الطبقات ، « مما أحدث ٠٠ شعورا لدى الطبقة الغالبة بأنها لا تحصل على نصيبها من رخاء المجتمع

التناقضات اذن قائمة ، وتحتاج الى تفسير ٠

---

(١) الخطة الخمسية ٧٨ ـ ٨٢ ـ المجلد الاول ـ الفصل الاول «

مصر وعالم الثمانينات

يقول البعض أن اقتصاد مصر ـ وطوال أربعين عاما مضت ـ لم يتوازن أبدا ، وكان يعتمد باستمرار على مورد اضافي . بدأ ذلك بالاعتماد على الارصدة الاسترلينية التي تجمعت لمصر خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم جاءت قوانين الاصلاح الزراعي لتنقل للحكومة مئات الآلاف من الافدنة .. بحرثها وغرسـها ثم جاء التمصير .. فالتأميم فالمساعدات السوفيتية .. فالمسـاعدات العربية .. ثم المساعدات الامريكية أخيرا .

ورغم أن التحليل على هذا النحو قد لا يعطى الانتاج المصرى حقه، وقد يبدو وكأنه يقلل من أهمية التطور الاقتصادى الذى تغير بموجبه هيكل الاقتصاد ، وأصبحت الصناعة جزءا رئيسيا فيه لاول مرة ، وأضيف مليون فدان من الارض ، وأقيم قطاع عام ضخم .. رغم ذلك فان التحليل يبرز العلاقة الوثيقة الدائمة لمصر بالعالم الخارجي .

حقبة السبعينات وقد أبرزت ـ أكثر من اي وقت سابق ـ المكان المتميز للعلاقات الاقتصادية الخارجية بعد أن توسعت مصر في الاقتراض ، وفى التجارة مع الخارج .. حتى أن البنك الدولى ـ في تقرير أخير له ـ يقول ان مصر أصبحت أكثر الدول النامية ـ التى يزيد عدد سكانها عن ٣٠ مليونا ـ تعاملا مع الخارج . وبالارقام يقول التقرير ان نسـبة واردات مصر من السـلع والخدمات قد أصبحت تمثل في نهاية السبعينات ـ ونتيجة للانفتاح ـ ٥٣٪ من الناتج المحلى . و .. ذلك مقابل ٢١٪ فقط قبل الانفتاح : عام ٧٢ ـ ١٩٧٣ .

مصر اذن قد اندمجت فى السوق العالمية ، وسوف تستمر لوقت غير قصير .. حتى لو تعدلت بعض السياسات .. والسـؤال : ماذا عن هذه السوق فى الثمانينات .. خاصة فى مجال المساعدة والاقراض ، وهو ما يتوقع أن تستمر مصر فى الحاجة لهما ، لو استمرت السياسات التى بدأ تنفيذها في ظلها ؟

---

(١) مصر : توقعات النمو والتنمية الواردة في الثمانينات ـ البنك الدولى ـ ديسمبر ١٩٨٠ ـ جدول « تأثير الانفتاح »

لقد بدأت الثمانينات وهناك موقف في غير صالح الدول النامية ..

× × فقد ارتفعت مديونية الدول النامية غير المصدرة للبترول من (٤ر٥٠) مليار دولار .. الى (٤ر٢٩٤) مليار بين عامى ٧٠ ، ١٩٧٩ .. وذلك كقروض رسمية .

× × وكان ذلك تعبيرا عن العجز الناشىء عن خلل العلاقة بين الدول النامية التي تشترى النفط والسلع الصناعية بأضعاف أسعارها السابقة أو تصدر منتجاتها بكميات وأسعار منخفضة .. حتى أن عجز العمليات الجارية بهذه الدول قد وصل الى (٨٢) مليار دولار عام (٧٩ ــ ٨٠) .. ثم الى (٩٧) مليارا في العام التالى .

في نفس الوقت :

× × فقد واجهت الدول الصناعية في نهاية حقبة السبعينات وبداية حقبة الثمانينات ركودا اقتصاديا ، وانخفاضا في نسب النمو ، وبطالة واضحة ، وانخفاضا في سعر العملات الاوروبية في مواجهة الدولار .

كل ذلك دفع الدول الصناعية لان تتخذ اجراءين في وقت واحد .. أن تصبح مستقبلة لرؤوس الاموال وليست مصدرة لها ــ وأن تحد من استيرادها من الدول النامية وتضع القيود على تجارتها معها .

هل يتغير الموقف في الثمانينات ؟ .. وبما يجعل الدول الصناعية راغبة في تمويل عجز الدول النامية .. سواء بالمنح أو القروض أو الاستثمارات .

لا تتوقع التقارير الدولية ذلك ، ويتوقع البنك الدولى للانشاء والتعمير تصورا في التمويل الرسمى اللازم لسد عجز الدول النامية . سوف تزداد حاجةالدول النامية ، وسوف تقصر المساعدات والقروض الميسرة عن التمويل .. و .. لا يبقى غير الاعتماد على السوق التجارية والقروض قصيرة الاجل باهظة التكلفة .

من هنا كانت توصية المنظمات الدولية بأن تزيد دول البترول من مساعداتها .. ولكن .. الى أى حد ؟

في حالة مصر ، واذا أضيف للظرف العام وصعوبات التمويل الظرف الخاص الذى بدأت به حقبة الثمانينات لنجد أن الامر بحاجة الى نظر .

ان التقديرات تذهب الى أن مصر بحاجة لاستكمال حاجتها من الخارج وبصرف النظر عما قد يتم تأجيل سداده من التزامات لما قيمته (٢ ـ ٥ر٢) مليار دولار سنويا ولعدة سنوات ..

في نفس الوقت فان ظروف التمويل العربى تخضع لما يسميه الاقتصاديون « عدم التأكد » فى الذى اقتصر على الاقل .. كذلك فان ظروف التمويل الدولية اتجهت للاعتماد على كتلة واحدة .. وداخل هذه الكتلة : الاعتماد وبنسبة تزيد عن ٥٠٪ على دولة واحدة . والامر فى النهاية خاضع لمتغيرات سياسية عدة ..

سياسة الاعتماد على الخارج اذن محفوفة بالمخاطر . ليس لانها تلقى ظلالا على استقلال القرار المصرى فقط .. ولكنها لانها خاضعة لظروف لا نملكها .. وهى ظروف سياسية واقتصادية مختلفة .

ويحتاج ذلك الى نقاش أطول محوره : مصر والعالم الخارجى .. أو : مصر والاعتماد على الذات ، فكلا الاثنين وجهان لعملة واحدة .

---

(١) تقرير التنمية فى العالم ـ البنك الدولى ـ مصدر سابق .

- ٩ -

الرجوع الى البديهيات

بعض القضايا لا تحتاج الى علم أو علماء ٠٠ لانها ببساطة تدخل فى باب البديهيات ٠

× × ومن هذه القضايا : الانتاج ٠٠ أو بديهية الانتاج ، فبينما كانت الحاجات الاولى للانسان : حاجة للطعام ، وحاجة للمأوى ٠٠ ثم حاجة للملبس ، وتعددت الحاجات ٠٠ بينما كان ذلك هو الموقف منذ بدء الخليقة فان الاجابة الطبيعية على كل هذه الحاجات هى الانتاج ٠

يستوى فى ذلك الافراد والدول ٠ قديما وحديثا ٠٠ فلا استهلاك دون انتاج ٠٠ والا : ماذا نستهلك ؟

× × البديهية الثانية هى ضرورة التوازن بين طرفى المعادلة ٠٠ واذا كان هناك فائض فهو فى طرف الانتاج ليغطى حاجة المستقبل بادخار واستثمار ٠ أما العكس ـ وهو نتيجة زيادة الاستهلاك وعدم التوازن ـ فذلك ما يعنى « الاعتماد على الغير » لتغطية الثغرة بين ما ننتجه وما نستهلكه ٠٠ وهو اعتماد مؤقت بالضرورة ٠

× × أما البديهية الثالثة فانه اذا كنا راغبين أو مضطرين لزيادة الاستهلاك ، فلابد من جهد متعمد لزيادة الانتاج ٠٠ أى : لابد من التنمية ، وعدم ترك النمو للتلقائية أو العفوية ٠

ولان التنمية فعل متعمد فلابد أن تجيب على أسئلة رئيسية : التنمية لاى الموارد ٠٠ وبأى موارد ؟ ٠٠ ان حشد الامكانيات المادية والبشرية أمر ضرورى ، وتبديد الموارد ٠٠ عكس ذلك ، بل هى اعاقة للتنمية ٠٠ وعندما تكون الموارد محدودة يكون التدخل أكبر ، والتخطيط أدق ، والتوجيه أكثر لزوما ٠٠

---

(١) الاحتياجات الراسمالية الخارجية لمصر ـ تقرير البنك الدولى ـ ديسمبر ١٩٨٠ ـ تقارير سابقة لنفس المصدر

والعكس ، عندما تكون هناك الوفرة يصبح التدخل أقل أهمية ، وظروف السوق والعرض والطلب كفيلة بتحريك الموارد التي تشبع الحاجات ٠

واذا كان ذلك هو المعنى النظرى ، فانه من الناحية العملية فقد أخذ الجميع بمبدأ التخطيط وتدخل الدولة ٠٠ وشهدت دول رأسمالية ـ كغرب أوربا ـ نظما للحماية والتوجيه ٠٠ كما شهدت دول رأسمالية أخرى ـ كدول البترول ـ اوسع قطاع عام تملكه الدولة ٠٠ وشهد الاثنان خططا للتنمية تفاوت مقدار الزامها ٠٠ من الالزام الكامل ٠٠ للاسترشاد والتوجيه العام ٠

وقد أصبح ذلك بديهيا ٠٠ فلا يوجد الآن اقتصاد اشتراكي يتجاهل تاثير السوق ، ولا يوجد اقتصاد رأسمالى يتجاهل أهمية التوجيه ٠

× × أما البديهية الرابعة ، ولان التنمية فعل متعمد ، وعملية انتقائية بالضرورة ٠٠ فانه لابد أن نحدد : التنمية لمن ؟ ٠٠ لا يعنى ذلك تجاهل أى الطبقات لكنه يعنى ضرورة تحديد الاحتياجات الاساسية ، والتحيزات الاجتماعية التى تخاطبها الخطة ٠

وايضا ، فان ذلك يحدث فى المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية على السواء ٠٠ وما بينهما من مجتمعات «اشتراكية وديمقراطية» ٠

وتفسير ذلك واضح فالاشتراكيون يخاطبون الكثرة ، والرأسماليون يطلبون الامن الاجتماعى ، والذى لا يتحقق بغير قدر من العدالة ٠

كذلك ، وهو ما اكتشفته الدول الرأسمالية أخيرا فان انعاش الطبقات الفقيرة أمر ضرورى لاتساع السوق ٠٠ لانها قوة شرائية فى النهاية ٠

على أى حال ، وفى نموذج مصر ، وبصرف النظر عن المذاهب السياسية : هل تكون نظرية « اشباع الحاجات الاساسية » ـ كما قلنا ـ هى البوصلة فيما نقوم به من خطط للتنمية ؟

لا يتعارض ذلك مع أى طريق نسلكه ، لكنه يمثل الحد الادنى المطلوب للتنمية ، وبصرف النظر عن أى نظام اقتصادى نتبع ٠

الفصل الثانى

عدم التوازن :

تلك هي المشكلة ..

الامر بديهى اذن : الانتاج ضرورى ، وتعادله مع الاستهلاك والاستثمار أمر أكثر ضرورة ٠٠ وتوازن الثلاثة معا (انتاج ـ استهلاك ـ استثمار) يضمن مواجهة التخلف ، ويواجه سباق الاطفال والموارد ، ويؤمن مصر رياح الخارج العاتية ٠

ما المشكلة اذن ؟ ٠٠ وأين موطن الخلل ؟ ٠٠ وهل كنا عاجزين عن ادراك البديهيات ؟

(١)

حقبة جديدة

ومشاكل قديمة

بدأت الثمانينات وهناك ، كما قلنا ، مجموعتان من الحقائق ٠٠ مجموعة تتعلق بنسب النمو فى الاقتصاد ، وزيادة الاستثمارات ، وزيادة فرص العمل ٠٠ و ٠٠ كلها تبدو ايجابية ٠

على الجانب الآخر تبدو قائمة المشاكل فى استمرار العجز مع العالم الخارجى (مما ينتج عنه الاقتراض) ، والعجز فى موازنة الدولة (مما ينتج عنه اقتراض من الجهاز المصرفى وارتفاع فى الاسعار حيث يزيد حجم النقود عن حجم السلع) ٠

أيضا ، ويبدو فى الصورة مجموعة من التفاصيل الايجابية والسلبية ٠ وفى جانب الايجابيات تأتى الموارد الجديدة غير التقليدية : البترول والقناة والسياحة وعوائد المصريين فى الخارج ٠٠ وعلى الجانب الآخر تأتى مشاكل انخفاض الانتاجية ، وتنظيم القطاع العام ، ومشكلة الدعم ٠٠ الى جوار مجموعة من المشاكل القطاعية ٠

واذا أخذنا خطة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ كنموذج للدراسة ، ووفقا لوثائق وزارة التخطيط .. فاننا نجد :

× × معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي (الدخل المحلي) يصل الى ٨ر٩٪ .

يزيد الانتاج بالاسعار الثابتة أي بنمو حقيقي أيضا بنسبة ١ر٩ ٪ .

× × تزيد فرص العمل بمقدار (٤٦٦) الف مشتغل جديد .. أي بما يقرب من نصف مليون . وتزيد الاستثمارات الى (٤٧٠٠) مليون جنيه !

ولكن .. وعلى الجانب الآخر :

× × نجد عجزا متوقعا في الميزان التجاري يبلغ مقداره حسب الموازنة النقدية (١ر٢٩٣٨) مليون جنيه .

× × ونجد عجزا اجماليا مع العالم الخارجي مقداره (٥٤٠٨) مليون جنيه .

× × ونجد عجزا في الموازنة العامة للدولة ، في جانب الاستثمار مقداره (٥ر٣٣٤٨) مليون جنيه .. حيث تعتمد ميزانية الاستثمار على ٥ر٩٠٪ من مواردها على القروض والتسهيلات !

وقد كانت هذه الصورة في معظمها ، مستمرة لعدة سنوات .

(٢)

الخلل الرئيسي

تطرح الارقام السابقة السؤال على الفور :

ـ ما هو التقييم الحقيقي اذن لموقف الاقتصاد المصرى ؟ ·· وما هو التقييم الحقيقى للسياسات التى اتبعت فى السبعينات ·· وما هى النتائج الايجابية أو السلبية لها والتى نبنى سياستنا فى الثمانينات على أساسها ؟

وابتداء نقول : ان معظم الارقام السابقة نتائج وأعراض ·· وليست ظواهر وأمراض ·· واذا كنا نريد أن نمسك بالحلقة الرئيسية فعلينا أن نبحث عن موطن الخلل ، فمع تزايد الموارد القومية ، ومع تزايد نسب النمو ، ومعدلات الاستثمار يصبح الامر ملفتا للنظر كيف يستمر العجز اذن ؟

هنا نعود الى ما أسميناه : البديهيات · التوازن بين الانتاج والاستهلاك أمر بديهى ·· فهل كنا نفعل ؟

ملخص المشكلة ان مصر ولسنوات طويلة تستخدم من الموارد أكثر مما تملك ·· و ·· تستكمل حاجياتها من العالم الخارجى ·

وبصرف النظر عما اذا كان التمويل الخارجي (بالقروض أو المعونات أو الاستثمارات) يأتي للاستهلاك أو للاستثمار فانه فى الحالتين يأتى لسد عجز قومي ولملء ثغرة لم تملأها الموارد المحلية ·

وطبقا لبيانات وزارة التخطيط فقد بدأت السبعينات (٦٩ ـ ٧٠) بثغرة في الموارد مقدارها (٣٩١) مليون جنية ·· وبنسبة ٧ر١٢٪ من الموارد القومية ·· وانتهت الحقبة (عام ٧٩) بثغرة مقدارها (٧ر٢٥٤٠) مليون جنيه وبنسبة ٢ر١٧٪ · أى أننا كنا نستخدم عام ٦٩ـ٧٠ : (٧ر١١٢٪) من امكانياتنا الذاتية ·· فأصبحنا فى عام ١٩٧٩ نستخدم (٢ر١١٧٪) من هذه الامكانيات ·· و ·· بين الاثنين كانت الارقام تتذبذب هبوطا وصعودا حتى بلغ العجز القومي في احدى السنوات ـ وهو عام ١٩٧٥ ـ (٧ر٣٦٪) ·

ووفقا لنفس البيان فقد كان تمويل العجز من مصادر ثلاثة :

- الدعم العربى •
- الاقتراض الخارجى •
- تأجيل بعض الالتزامات المستحقة •

وقد استمر الدعم العربى فى جميع السنوات (٦٩ - ٧٩) •• واستمر الاقتراض طوال الفترة ، ولكن لان الثغرة تتسع ، ولان الاقتراض يرتب أقساطا وفوائد مما يساعد على تفاقم العجز فى السنوات التالية ويرتب اقتراضا جديدا يسدد الاقتراض القديم •• لان الامر كذلك فقد بلغ الاقتراض الخارجى عام ١٩٧٩ : (١٩٩٥) مليون جنيه مقابل (٥ر١٤٤) مليونا عام (٦٩ - ٧٠) •• وبينما كانت نسبة الاقتراض اللازم لتمويل العجز فى أول السبعينات ٢ر٣٧٪ •• ارتفعت النسبة فى آخر السبعينات لتصل الى ٥ر٧٨٪ (وبقية النسبة تغطيها المعونات) •

و •• هنا نلاحظ أنه عاما بعد عام يصبح الاقتراض الجديد مجرد وسيلة لسد ديون قديمة •• ففى عام ١٩٧٩ :

× × كان حجم الالتزامات المستحقة على مصر للعالم الخارجى (٧ر١٤١٧) مليون جنيه •

× × وكان حجم الاقتراض الخارجى (٧ر١٩٩٤)

× × وبعملية مقاصة بين الاثنين لا يبقى بعد سداد الالتزامات سوى (٩ر٥٧٦) مليون جنيه •• أى نحو ربع ما اقترضناه •• بينما ذهب ثلاثة أرباع القروض •• لسداد قروض !!

القروض اذن هى الوسيلة الرئيسية لسد العجز القومى ، وماعدا ذلك يأتى فى المرتبة الثانية ••

وعندما تقررت سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ ، كانت حجتها الرئيسية : الحصول على المال والتكنولوجيا •• من أجل تعظيم الانتاج •• وصدر قانون استثمار المال العربى والاجنبى متضمنا قائمة طويلة من الامتيازات والاعفاءات « لتشجيع رأس المال » •• كذلك تم تحرير التجارة الخارجية وتعدل قانون النقد وتم الغاء

٦

احتكار القطاع العام للعديد من الانشطة على رأسها : قطاع المال .. و .. كان ذلك لتشجيع القطاع الخاص المحلى وخلق منـاخ يجذب رأس المال الاجنبى .

ولكن .. وخلال ست سنوات تنحصر بين عامى ٧٤ ، ١٩٧٩ فانه لم يدخل طبقا لقانون الاستثمار (٤٣) سوى (٤٧٦) مليون دولارا (١) ..

ولم يبلغ نصيب العملات الاجنبية فيما تم تنفيذه من مشروعات الانفتاح (قانون ٤٣) سوى ٥٦٥ر٧ مليون جنيه حتى يونيو ١٩٨١ وبنسـبة (٢ر٤٪) من الاسـتثمارات المنفـذة فى مصر خـلال السبعينات (٢) .

و .. ربما يفسر ذلك الدور المتزايد للقروض لسد الثغرة ، والتصاعد المستمر فى حجم الاقتراض والذى يصفه وزير الاقتصاد أمام مؤتمر خريجى المعهد القومى للدراسة العليا فى صيف (١٩٨١) على النحو التالى :

« حتى ٣١ مارس ١٩٨١ بلغت جملة تخصيصـات القروض ما يعادل (١٣٥١٥) مليون دولارا ، وتخصيصات المنح والمعونات حوالى (٣٨١٧) مليون دولارا ، وبلغت جملة المسحوبات حوالى (١١٠٥٨) مليونا تمثل ٨٢٪ من التعاقدات ، وبمعدل سحب يومى : (٥) مليون دولارا .. كل يوم »

مجموع القروض والمنح المتعاقد عليها اذن ـ وحتى مارس ٨١ ـ (١٧٣٣٢) مليون دولار .. ثلثها على وجه التقريب (٧ر٣٤٪) من الولايات المتحدة الامريكية .. يليها فى الاهمية : ألمانيا الاتحادية

---

(١) بلغ اجمالى الاستثمارات الاجنبية الواردة لمصر خلال هذه السنوات الستة (٢٣٣٠) مليون دولارا .. بينها (٤٧٦) مليونا جاءت فى المشروعات المختلفة طبقا لقانون (٤٣) .. وبقية الاستثمار للقطاع البترول ـ تقرير تنمية الموارد وتوقعات النمو ـ البنك الدولى ـ ديسمبر ١٩٨٠

(٢) تقرير هيئة الاستثمار عن الموقف فى منتصف ١٩٨١ ـ وزارة الاستثمارات القومية ، وزارة التخطيط .

(٨ر٦٪) ، وفرنسا (٥ر٦٪) والبنك الدولى (٥ر٦٪) من قيمة التعاقدات .

و .. مع ذلك فالقروض ليست المشكلة ، لكن المشكلة هى ذلك العجز القومى الذى أصبح مزمنا لاننا ننفق .. أكثر مما نملك ، وبصفة منتظمة .

والسؤال : كيف حدث ذلك .. وهل كان العيب فى قلة الانتاج .. أم فى كثرة الاستهلاك والاستثمار ؟

(٣)

انتاج يتراجع

ارتفعت نسب النمو فى مصر وكان الفضـــل الاكبر فى ذلك للقطاعات الاربعة : بترول ، سياحة ، قناة ، عوائد المصريين فى الخارج ٠٠ وزاد الانتاج ٠٠ ولكن فى أى القطاعات ؟

ان التعريف الواسع للانتاج أنه انتاج للسلع والخدمات ، فكلاهما مطلوب فى المجتمع ٠٠

ولكن لان معظم الازمات فى الداخل ، ومعظم العجز مع الخارج : عجز سلعى فى الاساس ٠٠ فان انتاج السلع المادية من صناعة وزراعة ، ينبغى أن يمثل المقام الاول ٠٠

وباستثناء البترول فان نمو الانتاج السلعى كان فى تراجع بالقياس لنمو الخدمات ٠٠

× × تشير خطة (٨١ ـ ٨٢) ان معدل النمو المتوقع بالاسعار الجارية سوف يكون على النحو التالى :

- ٣ر٣٪ فى قطاع الزراعة ٠
- ٩ر٩٪ فى قطاع الصناعات التحويلية ٠
- ٥ر١٢٪ فى قطاع البترول ٠
- ٩ر١٤٪ فى قطاع التشييد والبناء ٠
- ٦ر٢٠٪ فى قطاع الخدمات غير الانتاجية (حكومة وقطـاع خاص) ٠

× × وفى دراسة للبنك الدولى حول سنوات (٧٥ ـ ١٩٧٩) يلاحظ أن الناتج المحلى قد زاد ـ بالاسعار الثابتة ـ أى الحقيقية ـ بنسب متفاوتة ٠

ـ فالقطاعات السلعية (باستثناء النفط) قد زادت بنسبة ١ر١٩٪ ٠٠

ـ وقطاعات الخدمات قد زادت ـ فى نفس الفترة ـ بنسبه ٣ر٧٥٪ ٠٠ !

ونتيجة لذلك فقد كانت مساهمة قطاع الخدمات والتوزيع فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى خلال هذه السنوات ، هى المساهمة الرئيسية حيث بلغت النسبة ٦٠٪ ٠٠ و ٠٠ ذلك مقابل ٦٪ للزراعة و ٢٤٪ للصناعة ٠

ويفسر ذلك ظاهرتان : ظاهرة تزايد الاستيراد من الخارج لسد الاحتياجات المحلية ٠٠ وظاهرة اشتداد الغلاء فى الداخل لان الاجور والارباح التى تتولد فى قطاع الخدمات لا تجد انتاجا سلعيا يكفى ٠٠ وطبقا للقاعدة : عندما يزيد الطلب ويقل العرض ٠٠ يرتفع السعر ٠٠

فاذا مضينا فى التحليل لنفحص نوع الخدمات المقدمة ، وهل هى الخدمات الاساسية من تعليم وصحة وثقافة ٠٠ لوجدنا أن معظم النمو ـ وفى النصف الثانى من السبعينات ـ كان متجها لما يسمى قطاع خدمات التجارة والمال ٠٠ البنوك وشركات التأمين وبيوت الاستيراد ٠٠ و ٠٠ قد نمت هذه الخدمات بنسبة ١٢١٪ فى الفترة المذكورة ٠ (١)

بلغ عدد التوكيلات التجارية فى نهاية ١٩٨١ : ١٩١٥ توكيلا معظمها للقطاع الخاص وتم الحصول عليها فى السنوات الخمس الماضية ٠ (٢)

الانتاج السلعى اذن هو المشكلة ، والصناعة والزراعة هى قلب هذا الانتاج ، والا لما استوردنا من السيارة الى الرغيف ، ومن الطائرة للفاكهة والخضر واللحوم المحفوظة ٠

ولكن ٠٠ كيف حدث ذلك ، وهناك قدر هائل من الاستثمارات

---

(١) المؤتمر الاقتصادى المنعقد فى القاهرة فى فبراير ١٩٨٢ ـ دراسة حزب التجمع الوطنى ٠

(٢) الاهرام الاقتصادى ـ يناير ١٩٨٢

الجـــديدة ، والتى بلغت حسب توقعـــات عام (٨١ : ٨٢) : (٤٧٠٠) مليون جنيه ، وبما يمثل ٢٧٪ من الدخل القومي ؟ كيف ·· وقد كان معدل الاستثمار مرتفعا لعدة سنوات متتالية قبل أن تستقبل مصر الثمانينات ؟

للتفسير نقول :

١ ـ أن جزءا كبيرا من الاستثمارات يتجه لبناء البنية الاساسية والمشروعات الكبرى كتوسيع قناة الســـويس ، واصـــلاح شبكة التليفونات ، والمواصلات ، والمياه ، ومحطات الكهرباء ·

و ·· كل ذلك لا يعطى انتاجا صناعيا أو زراعيا ·· ولا يعطى دخلا عاجلا ·

٢ ـ لم تأخذ الزراعة والصـــناعة الاولوية الكافيـــة فى حجم الاســـتثمارات ·· ولم يتجاوز نصيب الزراعة ٧٪ فى كثير من السنوات ·· وتوقف استصلاح الاراضى فى معظم حقبة السبعينات·

٣ ـ لم يحصل القطاع العام على قدر وافر من الاستثمارات ، ولم يأخذ التشجيع الذى ناله القطاع الخاص والاجنبى ··

وبينما يقضى القانون بأن يمول القطـــاع العام الخزانة العامة بفوائضه ، فان الخزانة العامة فى الكثير من السنوات لم تكن تمنح قطاع الصـــناعة ما يكفى للاحلال والتجديد ·· وكانت اعتمادات الصناعة أقل دائما مما يطلبه القطاع العام الصناعى ، مما جعل الكثير من الشركات يلجأ للاقتراض المصرفى متوسط وقصير الاجل لتمويل عمليات استثمارية ·· مما يرفع تكلفة الاستثمار بالضرورة، ويعرض المشروعات لنقص فى السيولة المالية ويضعف مركزها · (١)

و ·· يضاف لذلك ما تمثله القواعد القانونية من محاباة لقطاع الاستثمار الاجنبى الذى يتمتع بحريات أوسع فى العمالة والتصدير والاســـتيراد والنقد الاجنبى ، كما يتمتع باعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية لفترات متفاوتة ، وهو ما لا يتمتع به اســـتثمار القطاع العام ·

---

(٣) انظر تقارير لجـــان مجلس الشعب المرفقة بتقرير الخطة والموازنة اعوام (٧٨ ـ ٨١)

٤ ـ ونتيجة لنمط المشروعات التي يتم اختيارها ، ونمط التمويل الذي يعتمد كثيرا على المؤسسات الدولية أو الدول الاجنبية ٠٠ فان السبعينات قد شـــهدت لاول مرة : استثمارات ضخمة فى مشروعات محدودة ٠٠ ولم يعد ضخامة الاستثمار المالى مؤشرا على ضخامة الاستثمار العينى والانجاز الفعلى ٠ ولا يتعلق ذلك بالتضخم العالمى وارتفاع ثمن الآلات والمعـــدات والخبرات ٠٠ لكنه يتعلق أيضـا بالاغراء الذى تمثله التكنولوجيا الحديثة والآلات المتقـدمة والقروض المتاحة ٠ ايضا ، فان زيادة التكلفة ترتبط بالارتفـاع السريع فى تكلفة التشييد بمصر ٠

٥ ـ وبالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص والاجنبى فانه من الطبيعي ـ وليست هناك قائمة ملزمة بالمشروعات ، وهناك رخصة مفتوحة للاستثمار فى كافة المجالات تقريبا ـ من الطبيعى أن تتجه هذه الاستثمارات للاكثر والاسرع ربحا وهى قطاعات المال والخدمات فاذا اتجهت لقطاعات الانتاج السلعى أشتغلت على الاربــــح فى مشروعات صغيرة الحجم ٠

تشير ارقام هيئة الاستثمار أن عدد المشروعات التى بدأت العمل داخل البلاد طبقا لقـــانون الاســتثمار حتى نهاية يونيو ١٩٨١ قد بلغ عددها ٣٩٢ مشروعا من بينها (٩٣) بنكا وشركة استثمار وتمويل ٠٠ وبينما بلغت جملة رؤوس أموال الشركات التى بدأت العمـــل الف مليون جنيه تقريبا فان شركات التموين والبنـــوك قد بلغت رءوس آموالها وحدها (٥٨٨٫٨٦) مليون جنيه أى بنسبة ٥٩٪ من رءوس الاموال كلها ٠٠ وذلك مقابل ٦٤ مليون جنيه لاكبر القطاعات الصناعية وهى الكيماويات٠

ايضا فقد بلغ عدد المشروعات التى تمت الموافقة عليها حتى يونيو (٨١) للعمل فى داخل البـــلاد (١٠٩٥) مشروعا من بينها : ١٥٣ مشروعا ماليا و ٧٥ بنكا و ١١٣ مشروعا سياحيا و ٦٢ مشروعا للاسكان و ٢٥ مستشفى و ١٠٩ مشروعا للمقـــاولات و ٣٧ مشروعا للخـــدمات و ٣٤١ مشروعا صناعيا ، وبلغت رءوس أمـوال البنـوك فقط (٢٥٧٠٫٧ مليون جنيه) ٠

٦ ـ كذلك ، وكمعوق لتطوير هياكل الانتاج فقد لعب التضخم دوره حيث طرد المستثمر الصغير الذى لم تعد لمدخراته قيمة استثمارية تذكر ، وزاد الميل للاستهلاك وقل الميل للادخار ، عند شرائح واسعة ، وهو الشيء المعتاد عندما يسود التضخم وتقل قيمة النقود .

في نفس الوقت فقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية والاجنبية على تفضيل الكثير من المستثمرين الحصول على فائدة مضمونة عالية .. وأخذت البنوك بدورها الودائع لتوظفها في التجارة والخدمات أكثر مما وظفتها في الصناعة والزراعة .. وكان المبرر المنطقى لهذه البنوك أن الايداعات القصيرة لا يمكن أن تمول توظيفات طويلة الاجل . كذلك قامت البنوك الاجنبية والمشتركة بتوظيف الاموال خارج البلاد .

وعلى الجانب الآخر فان ارتفاع سعر الفائدة وزيادة نسب التضخم كانت تضع المستثمرين أمام اختيار واحد هو المشروعات ذات العائد الكبير الذى يعوض كل ذلك .

من هنا كان الاقبال على الاستثمار فى القطاعات غير الانتاجية أكثر من الاقبال على قطاعات الانتاج .

كل ذلك يوضح : لماذا تخلفت قطاعات الانتاج السلعى ، ولماذا لم تتجه الاستثمارات الجديدة اليها .. بالغزارة الكافية .

(٤)

واستهلاك يتزايد

وبينما يتجه هيكل الانتاج لتأكيد الاهمية النســبية للخدمات وتراجع الاهمية النسبية للانتاج السلعى ·· وبينما يصبح الاقتصاد المصرى على هذا النحو أقل قدرة على الوفاء باحتياجات المستهلك المحلى واحتياجات التصدير ·· بينما يحدث ذلك فان معدلات تزايد الاستهلاك تقفز بسرعة شديدة ، وبما يوسع الهوة بين الامكانيات والاستخدامات ··

على المستوى القومى وبينما تزايدت الاعباء القومية في فترة الاعداد لحرب اكتوبر بنسبة ١١٪ (٧٠ ــ ٧١) و ٧٪ (٧١ ــ ٧٢) ·· فان هذه الاعباء قد قفزت بنســبة ٤ر١٨٪ عام ١٩٧٨ ·· و ٦ر٣٧٪ عام ١٩٧٩ · صحيح أن المــوارد القومية كانت تزيد وأدى تزايد البترول وعوائد المصريين والسياحة والفناة لان يكون معدل تزايد الموارد فى العام الاخير من السبعينات ٢ر٣٠٪ ·· وهو معدل مرتفع للغــاية ·· ولكن ــ وبالرغم من ذلك لم يلاحق هــذا المعدل الانفاق على الاستهلاك والاستثمار وتسديد التزامات وأعباء للخارج ·· ظل المعدل ــ رغم ارتفاعه الشديد ــ متخلفا عن الوفاء بالحاجات ·· وأصبح السؤال : ألا يمكن أن يكون الخطأ فى الجانب الآخر ·· وهو أننا ننفق أكثر مما يلزم ؟

وكما كانت الاجابة في الشق الاول من المعادلة : أننا ننتج أقل مما ينبغى ·· فالاجابة هنا فى الشق الثانى من نفس المعادلة هى أننا نستهلك أكثر مما يلزم !

و ·· من هنا [١] اتسعت الثغرة واتسع الرتق على الراقع ·

---

(١) تطور الاقتصاد المصرى في عشر سنوات ــ وزارة التخطيط ·

أى نوع من الاستهلاك هو الذى ينمو ويبـدد الموارد ، ويهـدد بالخطر : استهلاك الحكومة أم الافراد ٠٠ ؟

ولا شك أن هناك فاقدا واسرافا فى انفاق الحكومة واستهلاكها ٠ مثال ذلك :

× الفاقد والراكد بسبب سوء التخزين ٠

× عدم توظيف كل الطاقات العاملة فى الحكومة ٠

× الاسراف فى المصروفات العـامة ومنها : الميـاه والانارة ومصروفات النشر والدعاية ، وعدم اقتصـار هذا البنـد الاخير على المهام المصلحية ، أو الاعلانات التجارية ـ بالنسبة للقطاع العام ـ وامتداده للمجاملات والنفاق ٠

× انشاء مجالس ولجان وهيئات لا مبرر لها ٠

× تضخم نفقات الاستثمار ، والتى تتحول لطلب على السـلع والخدمات ، بشكل غير مدروس ٠٠ خاصة ذلك الذى يتـم بتمويل أجنبى ودون اشراف مالى حقيقى من جهاز المحاسبات أو غيره ٠

رغم ذلك ٠٠

ورغم استمرار الانفاق العسكرى بأحجامه السابقة ، فان الارقام والعدس الى ٦٪ بالنسبة للزيوت النبـاتية ، الى ٦ر٦٪ بالنسـبة للناتج المحلى حيث أصبحت نسبته للناتج ١٩٪ عام ٧٩ مقابل ٢٩٪ عام ٧٦ ٠

المشـكلة اذن فى الاسـتهلاك الخاص ـ أو العـائلى ـ الذى زاد بمعدل سنوى قدره ٢٠٪ بين عامى ٧٥ ، ٧٦ ٠٠ و ٣٤٪ بين عامى ٧٨ و ١٩٧٩ ٠٠ وارتفـع نصيبه من الدخـل المحلى من ٥٨٪ عـام ١٩٧٦ ٠٠ الى ٦٦٪ عام ١٩٧٩ (١)

ومرة أخرى نسأل : أى اسـتهلاك خاص ٠ اسـتهلاك من ؟ ٠٠ وهل صحيح أن تخفيض أسعار بعض السلع عن طريق الدعم السلعى هو أحد بيـوت الداء ، بمعنى أن السـعر المنخفض يشـجع على الاستهلاك ؟

---

(١) الدراسات المقدمة الى المؤتمر الاقتصادى (فبراير ١٩٨٢) ، مصدر سابق ٠

وابتداء نقول أنه من الطبيعي أن يزيد الاستهلاك فذلك هو التعبير عما نسميه تحسن مستوى المعيشة (والذى يحدده مجموع السلع والخدمات التي يستهلكها الانسان) • أيضا فانه من الطبيعي مع ارتفاع نسبة التعليم والدخول وزيادة نسبة الحضر أن تتغير بعض الانماط الاستهلاكية ، أيضا ، فانه من الطبيعي أن يساعد الدعم الطبقات العريضة محدودة الدخول على الحصول على حاجياتها الاساسية ، وأن نعتبر ذلك نوعا من توزيع الدخل

و •• مع ذلك فان الأرقام تشير الى أن معدلات التزايد الضخم لم تكن في السلع الاساسية ، فاستهلاك الانسان منها محدود في النهاية بحاجته •

× × في النصف الثاني من عقد السبعينيات كان معدل تزايد السلع الغذائية الرئيسية ما بين ٢ر٦٪ سنويا بالنسبة للفول والعدس الى ٦٪ بالنسبة للزيوت النباتية ،الى ٦ر٦٪ بالنسبة للذرة و٧٨٪بالنسبة للقمح و٢ر٧٪ بالنسبة للحوم • (١)

× × في نفس الوقت فقد تضاعف استهلاك الكثير من السلع الكمالية أو نصف الكمالية مثل : السيارات والسلع الكهربائية والاثاث المستورد •• وقد بلغت النسبة في كثير من هذه السلع ٣٠٠ ، ٤٠٠٪ مما كانت عليه منذ أربع أو خمس سنوات ! (٢)

وتؤكد ذلك أرقام الاستيراد ، ومشاهدات السوق •

المستهلك الفقير اذن لم يرتفع استهلاكه بشكل خطير ،بل وربما انخفض استهلاكه في كثير من الأحيان ، ولم يوفر له الدعم غير الشيء الضروري ، الحافظ للصحة العامة ، والذى لاغنى عنه حتى لو ارتفع سعره •

(تشير أرقام وزارة التخطيط أنه بينما زادت أسعار المستهلكين في عام ١٩٧٩ على سبيل المثال بنسبة ١٠٪ فان أجور قطاع الصناعة لم تزد بأكثر من ٨ر٤٪ •• وفي مثل هذه الحالة فانه من الطبيعي أن ينكمش استهلاك الفرد الحقيقي حيث قلت القوة الشرائية بمقدار ١٠٪ •• بينما لم يزد دخله بأكثر من ٨ر٤٪) (٣)

الاستهلاك الترفي اذن هو المشكلة ، أو هو المشكلة الرئيسية •

---

(١) (٢ نفس المصدر السابق •
٣) تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد المصري ديسمبر ١٩٨٠ - وزارة التخطيط •

(٥)

خريطة جديدة للدخل

الاستهلاك المتزايد يعني وجود تيــارين متوازيين متكــاملين في الاقتصاد القومي ٠٠ تيار أول يتمثل في وجود قدرة شرائية متزايدة من خلال انخفاض الأسعار ٠٠ أو من خلال زيادة الدخول ٠

أما التيار الثاني ٠٠ فهو تيار السلع المتدفقة على الاسواق والتي تشبع طلبا قائما (سواء كان ضروريا أو عاليا) ٠

وقد زاد الدخل في مصر ، كمـــا زاد تدفق الســـلع ٠٠ خاصة المستورد منها ٠

ولعبت سلسلة القوانين والتشريعات والتنظيمـات الاقتصـادية دورها في ذلك ٠٠

×،×. فانسحاب القطاع العـــام من احتكـار عـدد من الأنشطة الرئيسية مثل البنوك والتجارة الخارجية والتأمين ، واتاحة الفرصة لدخول القطاع الخاص في هذه المجالات « الاكثر ربحـا » ٠٠ وفي مجالات اخرى تحت مظلة قانون الاستثمار أو أي قانون آخر ٠٠ أدى ذلك لزيادة قطاع الأرباح في القطاع الخاص ٠٠ خاصة المشتغلين بتجارة الاستيراد والمضاربة على الاراضي والعقارات ٠

×،× في نفس الوقت ، ومع تزايد مشروعات الاستثمار الاجنبي ومشروعات البترول نشأت شريحة من العاملين ذوي الدخل المرتفع ٠

×:× ومع هجرة غير محدودة للعمل في الخارج ، زادت دخول اسر حضرية وريفية وتغيرت أنماط استهلاكها تماما ٠ كذلك زاد أجر مابقي من عماله فنية في كثير من القطاعات بعد أن أصبحت الندرة هي القانون السائد (مثال : التشييد) ٠

×،× وقد ساعد على زيادة دخول أصـحاب الاعمـــال مجموعة

التشريعات التي رتبت اعطاء إضريبيا ،وجعلت سلاح الضرائب عاجزا عن أن يمتص الدخول المرتفعة ·· بينما لم يلعب الاعفاء دوره الكامل في تشجيع الانتاج السلعي حيث ساوى بين المشروع الصناعي والزراعي والتجاري والمالي··وعندما تتساوى الميزة تعود الاختيارات الى نقطة الصفر ويصبح المشروع المالي أو التجاري أو العقاري ·· أكثر ربحا ·· ويصبح الاعفاء الضريبي مجرد ميزة مالية لاصحاب المشروعات وليست حافزا للاستثمار في قطاعات بعينها يحتاجها الاقتصاد ·

×.× وبينما تقول القاعدة الرأسمالية انه عندما تزيد الدخول بشكل واضح ومرتفع فانه من الطبيعي أن يزيد الميل للادخار والاستثمار ·· بينما هذه هي القاعدة فانها لم تنطبق تماما على ما جرى في مصر ، وما يجرى في أول الثمانينات وماهو متوقع خلال الحقبة التاسعة من القرن العشرين ·

لقد اتسمت الزيادة في كثير من هذه الدخول بأنها « زيادة الطفرة » · قطعة أرض يتضاعف ثمنها عشر مرات في ثلاث سنوات تجارة استيراد تعطى ٢٠٪ من حجم الأعمال كل ثلاثة شهور ، سوق سوداء للعملة لايحتاج المشتغلون فيه لاى نفقات ثابتة أو تجهيزات أو مكاتب أو أى مستلزمات للانتاج ·· وانما مجرد عدد من الافراد لترويج العملات والحصول عليها ·· و ·· هكذا ·· و ·· مثل هذا الربح السريع من السهل انفاقه لانه لايتجه لرجال أعمال حقيقيين لكنه يتجه لمضاربين وطفيليين · ومن الطبيعي أن يتجه جزء كبير من هذا الدخل ·· للاستهلاك الترفي ·

أيضا ، فقد لعب الاشتغال في الخارج ، كما لعبت زيادة أجور بعض القطاعات في الداخل دورا رئيسيا في اكتساب أنماط استهلاكية جديدة ·· وبينما كان الراديو – على سبيل المثال – أداة الترفية الرئيسية في المنزل المصرى في أول الستينيات ·· فان الأمر وخلال عشرين عاما قد تطور من الراديو ، الى التليفزيون ، الى التليفزيون الملون ، الى الفيديو ، والى آلات التسجيل والالتقاط وآلات العرض الخاصة التى تصور الأفراح والمناسبات السعيدة في أفلام سينمائية · وبالمثل : تطورت الادوات المنزلية ·· وتطور تأثيث المنازل والمحال التجارية ·

انمـــاط كثيرة تطورت تحت تأثير الدعاية والمحـاكاة والدخـل المرتفع وأخيرا : تحت تأثير تدفق سلعي كبير وفرته أنظمة التجارة الخارجية والتي احتـل جـزء كبير منها مكـــاتب القطـاع الخاص والتوكيلات التجـارية ·· وكلهـا تهتم بالترويج وليس الحـد من الاستهلاك · وبعد أن كانت أنظمة التجارة الخارجية في النصف الاول من السبعينات تجعل التوجيه هو الاساس في الاسـتيراد والاباحة هي الاستثناء فقد تحول الامر بعد ذلك لتكون الاباحة هي الاساس والتقييد هو الاستثناء ·· و ·· خلال ذلك تدفقت سلع العالم على مصر : من القاهرة لنجوع الوجه القبلي أو ارتبك سلم الاولويات في انفاق الاسرة المصرية التي كثيرا ما تنازلت عن اســتهلاك ضروري لتتمتع باستهلاك ترفي !

و ·· هنا أيضا نلاحظ التكامل بين تيار السلع وتيار النقود ·· فبينما اتجه بعض المستوردين لاستيراد سلع أسـاسية مثل الاغذية والتي كان السوق يحتاج بعضا منها·· فقد اتجه الكثيرون لاستيراد سلع غير أساسية ، والفـرق بين الاثنين أن المجمـوعة الاولى ، وان كانت واسعة الحجم ـ تخضع لنظـام في التسعير وتحـديد الربح والرقابة الحكومية الأكثر احكاما ·· بينما كانت المجموعة الثانية ـ وهي السلع الترفية ـ أقل خضوعا للاشراف الحكومي واكثر ربحا بالضرورة ·

من هنا كانت من مصلحة المستورد استيراد أصناف استهلاكية فاخرة من السلع ·

ومن هنا أيضا ، كانت الحلقة تكتمل : استيراد للكماليات يشبع حاجة فئات قادرة ·· تريد الكماليات !

x x x

هل يعني ذلك أن توزع الدخل ـ وليس مجرد زيادته ـ هـو السبب الرئيسي في تفاقم مشكلة الاستهلاك ؟

يمكننا أن نقول أنه سبب رئيسي دون شك ·· وان كانت تعوزنا البيــانات حول خريطة توزيع الدخول في مصر ، والتي لـم تعن الجهات الرسمية بتحديدها ، وان كانت هناك دراســات محـدودة ومؤشرات توضح القضية ·

من هذه المؤشرات : وثيقة الخطة الخمسية ٧٨ ـ ٨٢ ٠٠ ففى مجلدها الأول والذى يتناول الاستراتيجية العامة تقول الوثيقة : « لم تنشد سياسة الانفتاح أن يقوم القطاع الخاص باستيراد سلع استهلاكية ترفيهية ، ولكنه فعل ٠٠ ولم تنشد سياسة الانفتاح تشجيع القطاع الخاص على المضاربة فى الاراضى والعقارات ، ولكنه فعل ، وآزرته فى ذلك رءوس أموال خارجية ضخمة ٠ ولم تنشد سياسة الانفتاح تقسيم المجتمع الى طبقات ولكنه حدث ٠٠

ثم تعود الوثيقة فتقول ٠٠ لقد ظهرت عدة بوادر تدل على تحول المجتمع المصرى الذى يعمل فى اطار تحالف قوى الشعب العامل الى مجتمع طبقى تظهر فيه خصائص واضحة مستقلة لكل طبقة ٠٠ وليس للانفتاح ذنب فى ذلك ٠ طبقة زادت دخولها بدرجة تفوق ما كانت تحصل عليه فى الماضى وبمعدلات مرتفعة ٠

وتحدد الوثيقة فئات الطبقة التى تعنيها وتشمل :

× × بعض الملاك الزراعيين الذين اتجهوا الى محاصيل غير مسعرة أو تصدر بأسعار عالية تتمشى مع الاسعار الدولية ٠

× × الكثير من التجار والحرفيين والعمال المهرة الذين ارتفعت أجورهم من « نحو جنية الى خمسة جنيهات يوميا »

× × بعض العاملين فى المقاولات ٠

× × الطبقة الطفيلية التى تجمعت حول الوافدين من العرب ٠

وتضيف الوثيقة « كما أن مجموعات كبيرة من العمال وغيرهم استطاعت الحصول على أجور لاتقارن بمستويات الاجور المحلية نتيجة عملهم بالخارج ثم عادوا أو ساهموا فى رفع دخول عائلاتهم المقيمة فى مصر ٠ وهذه الطبقة فى مجموعها ـ وقد تكون قليلة عدديا ـ أصبح لديها قوة شرائية ضخمة ليس من خصائصها ـ عادة ـ توجيهها الى الادخار والاستثمار بل تتجه الى الاستهلاك الترفى بصورة ظاهرة سافرة ٠٠ و ٠٠ هناك طبقة أخرى وهى الغالبية من ذوى الدخول المحدودة التى لم ترتفع بنفس معدلات الزيادة التى تتمتع بها الطبقة الاولى ولن ترتفع بنفس معدلات ارتفاع الاسعار الا قليلا ٠٠ وبالتالى استمرت معدلات استهلاك وأنماطها ثابتة لم تتغير وان تغيرت فنحو السلع الاقل سعرا كى تحمى نفسها من الارتفاع

في سلع كانت تستهلكها ولو بقدر يسير مثل اللحوم والدواجن والبيض »

وبصرف النظر عن موافقتنا أو اعتراضنا على بعض التفاصيل الواردة في الوثيقة الحكومية المذكورة فان الحقيقة الاساسية أنها تقر أن طبقة جديدة مترفة قد نشأت . وأن هذه الطبقة تشكل عبئا على الاستهلاك ..

واذا كانت الوثيقة لم تضع صورة دقيقة لتوزيع الدخل فقد قام البنك الدولي للانشاء والتعمير بمحاولة لتقدير توزيع الدخل في مصر انتهى فيها الى أن نصف الدخل العائلي يستحوذ عليه ٢٠٪ من السكان ، وأن :

× × الـ ٥٪ الحاصلين على أعلى الدخول في مصر يستحوذون على ٢٢٪ من الدخل ٠

× × في نفس الوقت فان ٢٠٪ من السكان ـ في أدنى السلم ـ ينالون ٥٪ من الدخل (١) ٠

ويشير نفس المصدر الى أن نسبة الذين يعيشون تحت ما أسمته المنظمات الدولية خط الفقر المطلق ، وهم الذين لا يحصلون على حاجاتهم الغذائية او الأساسية والذين قدر البنك الدولي دخل الفرد منهم ب (١٣١) دولارا في السنة بالحضر و٩٤ دولارا بالريف .. في المتوسط .. هؤلاء تبلغ نسبتهم ٢١٪ من سكان الحضر و ٢٥٪ من سكان الريف (٢) ٠

وترتفع هذه النسبة في تقديرات أخرى لتصل الى ٤٤٪ من سكان الريف ، و ٣٣٪ من سكان الحضر وبمتوسط عام ٣٧٪ من عدد السكان (٣) ٠

---

(١) البنك الدولي ـ المؤشرات الاجتماعية ويتناول التقدير الفترة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩

(٢) نفس المصدر السابق ٠

(٣) د ٠ عبد العزيز حجازي ـ مناقشات المؤتمر الاقتصادي ـ فبراير ١٩٨٢

(الأرجح أن ذلك لما يسمى تحت خط الفقر النسبى والذى يزيد فيه الدخل عن الفقر المطلق فيبلغ ١٨٠ دولارا للحضر و ١١٨ دولارا للريف) ٠

وقد جرت محاولة ثالثة عام ١٩٧٩ لقياس توزيع الدخــــل فى القاهرة الكبرى مستندة لاســــتهلاك الكهرباء والذى يشمل الانارة والأجهزة المنزلية المتعددة ٠٠ واتضح أن ١٪ من السكان يستحوذون على ٤٣٪ من الدخل (١) ٠

وبالطبع فان كل هذه الأرقام تقريبية وقد تكون غير دقيقة لكنها تشير لخريطة جديدة فى توزيع الدخل ٠٠ وهى خريطة تزداد تفاقما عاما بعد عام ٠

وبصرف النظر عن الآثار والأخطار الاجتماعية والســـياسية ٠٠ فانه وفى مجال التوازن الاقتصادى نقول : وقد أدى ذلك لزيادة الاستهلاك بشكل كبير ٠٠ مما زاد الخلل وضاعف الأزمة ٠

وثائق المؤتمر الاقتصادى ـ مصدر سابق ٠

(٦)

عام وخاص

زاد الخلل اذن : وتمثل ذلك فى تراجع الانتاج بالقطاعات السلعية وتزايد الاستهلاك بشكل كبير مما جعل التوازن غير قائم .

ولكن ..

لم يكن التوجيه غير المتكافىء فى الاستثمار ، ولم يكن التوزيع السيء للدخـــل هما وحدهما العلتان وراء نقص الانتـــاج وزيادة الاستهلاك . كانت هناك علة ثالثة تتعلق بتغيير بنية الاقتصـــاد المصرى ودور كل من القطاع العام والقطاع الخاص .. وتأثيرهما فى قضيتى الانتاج والاستهلاك .

لقد اطلق العنان للقطاع الخاص والأجنبى « حتى يزيد الانتاج » .. وبعد سبع سنوات من الانفتاح وعلى مشارف الثمانينات تركزت الزيادة فى الخدمات وليس الانتاج السلعى .. فهل كان ذلك لأن القطاع الخاص لم يستجب للنداء . ولم يشارك بالقدر الكافى .. أم كان غير ذلك ؟

يمكن الرجوع لثلاث مؤشرات : الاستثمار الجديد ودور كل من القطاعين فيه .. والنشاط الجارى .. والقدرة المالية .

× .× وفى مجال الاســتثمار الجديد فانه بينما كان متوسط نصيب القطاع الخاص والأجنبى (بما فيه البترول) ١٠٪ من حجم الاســـتثمارات فى الفترة بين ٦٩ ــ ١٩٧٤ ووفقا لبيـانات وزارة التخطيط .. فقد وصل الى ٢٣٪ من حجم الاســـتثمار عام ١٩٧٩ و ٥ر٢١٪ فى عام ٨١ ــ ١٩٨٢ (١) .

---

(١) تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ــ وزارة التخطيط ــ ١٩٨٠

فاذا لاحظنا نمو الاستثمارات بشكل عام .. حتى أصبح مقدرا لها حوالى (٢٥) ألف مليون جنيه فى النصف الأول من حقبة الثمانينيات .. فاننا ندرك الحجم الذى يشكله استثمار القطاع الخاص ولو فى حدود ٢٠ ـ ٢٥٪ ٠

و .. يزيد من أهمية ذلك اذا استبعدنا المشروعات الحكومية والتى تتجه للمرافق والخدمات ويقترب نصيبها من نصف الاستثمار الكلى ٠ نستبعد ذلك ثم نقارن بين القطاعين اللذين يقدمان سلعا وخدمات للسوق وهما : القطاع العام والقطاع الخاص ٠ حينذاك سنجد أن القطاعين قد اقتربا تماما .. حيث كان :

× × نصيب قطاع الأعمال العام من الاستثمار فى آخر سنوات السبعينيات (٧٩) : ٥ر٢٩٪ ٠

× × ونصيب القطاع الخاص فى نفس النسبة : ١ر٢٣٪ ٠

فاذا لاحظنا العقبات التى تصادف القطاع العام فى التمويل من حيث كفايته أو طبيعته أو شروطه وتدفقه زمنيا .. واذا لاحظنا التسهيلات التى تمنح للقطاع الخاص فى هذا المجال لأدركنا أن الكفة قد مالت للقطاع الخاص ٠

يؤكد ذلك صورة الائتمان الممنوح من البنوك لكل من القطاعين والذى يتجه جزء منه للنشاط الجارى وجزء للاستثمار ٠

× × وفى هذا المجال تشير بيانات البنك المركزى أنه فى نهاية نوفمبر ١٩٨١ كانت المطلوبات من القطاع العام : (٢١٨٨) مليون جنيه .. فى مقابل (٣ر٢٦٨٥) مليونا مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص ! .. وبينما مثلت مطلوبات البنوك لدى القطاع العام (٧ر١٢٪) فى نهاية يونيو ١٩٨١ .. كانت هذه المطلوبات تمثل (١ر١٧٪) بالنسبة للقطاع الخاص بالقياس لاجمالى مطلوبات البنوك ٠

(كانت تعليمات البنك المركزى للبنوك تقضى بوضع سقف ائتمانى بالنسبة للقطاع العام بحيث لا يتخطى هذا السقف والذى كان يغطى فى معظم الأحوال أعباء الاقراض السابق أكثر مما يغطى

التوسع فى النشــــاط الجديد • ولم يخضع القطاع الخاص لنفس القيـــد •

×.×. واذا كانت الودائع الجارية وغير الجارية بالبنوك مؤشرا للقدرة المالية وحجم الأعمال •• فقـــد سجلت الأرقام فى نهاية نوفمبر ١٩٨١ ما يلى :

١ ـ أن جملة الودائع الجارية وغير الجارية للقطاع العام قد بلغت : ١٩٧٢ر٦ مليون جنيه •

٢ ـ وذلك فى مقابل ودائع جارية وغير جارية لقطاع الأعمال الخاص مقدارها ١٣٦٤ر٤ مليونا •• تزاد الى (٥٣٣٥ر٦) مليون جنيه اذا اضفنا ودائع القطاع العائلى والتى كثيرا ما تعكس أنشطة اقتصادية فردية •

(لا تشمل الأرقام الودائع بالعملات الأجنبية وودائع صندوق توفير البريد) •

وفى تحليل الأرقام نجد أن :

× × ما سمى بالقطاع العائلى يحتل الصدارة فى قيمة الودائع •

× × وأن الودائع غير الجارية للقطاع الخاص والعائلى ومقدارها (٤٢٠٢ر٣) مليون جنيه تمثل الجزء الأكبر من ودائعه وتصل الى ٧٩٪ تقريبا منها •• وهو ما يعنى أن التوظيف الأمثل فى القطاع العائلى والاعمال الخاصة هو الايداع بالبنوك والحصول على الفوائد المرتفعة وليس الاتجاه الى الاستثمار المباشر •

× × أيضا وبالتحليل نجد أن ودائع قطاع الاعمال الخاص (جارية وغير جارية) تقل كثيرا عن حجم اقتراضه من البنوك •• فبينما بلغت هذه الودائع (١٣٦٤ر٤) مليون جنيه •• فان المطلوبات قد بلغت فى نفس التاريخ : (٢٦٨٥ر٣) مليون جنيه • وبنسبة ٢٠٠٪ تقريبا من الودائع (نوفمبر ١٩٨١) •

اى أن القطاع الخاص يعتمدفى معظم نشاطه على الاقتراض الذى يتيح له تحميل عبء القرض وفوائده على المستهلك النهائى •

• • •

هذه الصورة التقريبية لحجم استثمار ونشـــاط القطاعين تبرز التطور الهام الذى حدث في بنية الاقتصاد المصرى ·· والسؤال : الى أى حد كان ذلك مفيد للانتاج أو ضار بقضية الاستهلاك ؟

ولا شك أن للقطاع الخاص دوره الانتاجى ، ولا شك أن هناك قطاعات قد نمت (فى معظمها) استنادا لجهود القطاع الخاص (مثل الاسكان) ·

ولكن تغيير الأهمية النسبية بين القطاعين ، وانتهاج سياسات تحابى القطاع الخاص فقط ترك عدة آثار :

× × فقد كادت تتساوى الأهمية النسبية لاستثمار القطاع العام (بخلاف الحكومة) والقطاع الخاص ·· وبينما يتجه القطاع العام فى الأساس لتقديم انتاج سلعى ·· يتجه القطاع الخاص فى أغلب الأحوال لانتاج خدمى (بنوك ـ سياحة ـ تجارة ·· الخ) ·

× × وبينما يلعب انتاج القطاع العام دوره فى التوازن الاقتصادى بما يقدمه من سلع فى الأسواق وسلع للتصدير ·· فان القطاع الخاص كثيرا ما يلعب دورا عكسيا يقلل التوازن حيث ينتج الخدمات، ويولد الدخول التى لا يقابلها انتاج سلعى ، ويشجع ـ بالاستيراد ـ أنماطا استهلاكية جديدة وترفيه ·

× × وبينمـــا تتجه فوائض القطـــاع العام لتمويل الخزانة والاستثمار الجديد ·· فان فوائض القطاع الخاص ، وبنظام ضريبى غير محكم ، كثيرا ما تتجه للاستهلاك ، وتشجع الاستيراد ، وتهاجر للخارج فى بعض الأحوال ·

وهكذا كان التطور فى هيكل الاقتصاد المصرى ، لغير صالح قضية الانتـــاج ·

الفصل الثالث

طوق النجاة

رغم عدم التوازن الذى أشارت له الصفحات السابقة فان بعض الاقتصاديين يشير الى أن الصـــورة فى مصر ليست مظلمة ، وعلى العكس فقـــد كانت حقبة الســـبعينيات حقبة ناجحة من الناحية الاقتصادية ·· زاد فيها معدل النمو ، وزاد حجم الاستثمار ، وزادت حصيلة البلاد من العملة الأجنبية · صحيح أن هناك تضخم وسوء توزيع فى الدخل ، ولكن هناك حيوية فى الاقتصاد وتحسن فى معيشة طبقات واسعة ·· وثقة فى المستقبل » (١) ·

ويشير اقتصاديون آخرون الى أن المعدلات المرتفعة فى نمو الانتاج والدخل قد تحققت فى مصر خلال فترتين من النصف الثانى من هذا القرن · فترة الخطة الخمسية الأولى (٦٠ ـ ٦٥) ·· حيث زاد الانتاج ـ بالأسعار الثابتة ـ بنسبة ١ر٦٪ سنويا ·· وزاد الدخل بنسبة ٨ر٥٪ سنويا · وكانت الفترة الثانية هى فترة الانفتاح حيث زاد الانتاج ـ بالأسعار الثابتة أيضا ـ بنسبة ٥ر٦٪ سنويا والدخل ٥ر٧٪ سنويا فيما بين عامى ٧٣ ، ٧٨ (٢) ·

وتشير خطة التنمية لعام (٨١ ـ ٨٢) الى أن معدل النمو المتوقع فى الدخل المحلى هو ٨ر٩٪ ·

وبصرف النظر عن التقييم النهائى لهذا الوضع الاقتصادى الذى يبرز فيه النمو وعدم التوازن فى وقت واحـــد ·· فان ما ينبغى تأمله هو :

× × ما هو مستقبل القطاعات الرائدة التى حققت معدلات عالية فى نموها ؟

× × دور هذه القطاعات فى أحداث التوازن الاقتصادى المطلوب : سواء فى السنوات الأخيرة ، أو السنوات القادمة ·

وسوف يساعد ذلك كله على تقييم نهائى تدخل فيه ايجابيات وسلبيات الوضع الاقتصادى ·

---

(١) من تقرير تنمية الموارد المحلية وآفاق النمو فى الثمانينات ـ تقرير البنك الدولى حول الاقتصاد المصرى ـ ديسمبر ١٩٨٠ ·

(٢) د· عصام منتصر ـ دراسة حول القطاع العام والخاص وتطور هيكل الاقتصاد المصرى ، وفيها يرى انه رغم ارتفاع نسبة النمو فى فترتى الخطة الخمسية الاولى والانفتاح الا ان نمط النمو كان مختلفا فى الحالتين ·· ففى الاولى تم التركيز على الانتاج السلعى من صناعة وزراعة ·· وفى الثانية برز نمو الخدمات فى الاساس ·

(١)

الأربعة الكبار

لم يكن النمو في الاقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة خاليا من تغييرات أساسية فى بنية الاقتصاد المصرى .

لقد بدأت الثمانينيات في مصر وهناك خريطة أخرى للدخل القومى . وأهمية نسبية مختلفة لقطاعات الانتاج التقليدية ، عما كان قبل ذلك .

حتى نهاية الخمسينيات كانت الزراعة ، وكانت الصادرات الزراعية في المكان الأول .. في الستينيات زاحمت الصناعة الزراعة ، أو حاولت أن تفعل .. ولكن ، ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات كانت هناك صورة مختلفة .

برز لأول مرة ما يسمى : الاعتماد الكبير على المواد الطبيعية . البترول الذى يخرج من باطن الارض . السياحة والقناة اللذين يعتمدان على موقع البلاد .. ثم .. الثروة البشرية التى اتجه جزء كبير منها للعمل خارج البلاد ، والواردات الاربعة تحقق نسب نمو مرتفعة .

وبالأرقام ، تغيرت الموازين . وقف قطاع البترول ومنتجاته الى جوار قطاع الزراعة فسجل الأول (١٥٫٣٪) من الناتج القومى طبقا لما جاء فى خطة (٨١ ـ ٨٢) .. وسجلت الزراعة (١٥٫٥٪) .. بينما لم يزد تأثير الصناعات التحويلية فى الدخل عن ١٠٫٣٪ .

وبحساب القطاعات الثلاثة : البترول ، والسياحة ، والقناة .. فانها وحدها تحتل خمس الناتج القومى في ذلك العام (١٩٫٨٪) (١) .

---

(١) جداول خطة التنمية ـ تقرير البنك المركزى عن عام (٨٠ ـ ٨١) ، وقد اختلفت الارقام الفعلية قليلا بسبب تراجع سعر البترول خلال العام .

فاذا انتقلنا من دائرة التأثير فى الدخل أو الناتج الى دائرة التأثير في موقف التعامل مع العالم الخارجي لوجدنا الصورة أشد وضوحا وأشد تبدلا مما كانت عليه قبل ذلك · لقد احتلت الموارد الأربعة ـ أو الأربعة الكبار ـ (٧٠ر٥ ٪) من حصيلة البلاد من المعاملات الجارية عام ٨٠ ـ ١٩٨١ · كان البترول فى المقدمة (٢٨ر٣٪) ·· تليه مدخرات المصريين فى الخارج (٢٦ر٧٪) ·· ثم : القناة (٨٪) ·· والسياحة (٧ر٥٪) (١) ·

وهكذا أصبحت الموارد النقدية للبلاد (وبصرف النظر عن القروض والمعونات والاستثمارات الخارجية) تتركز في قطاعين يحتلان وحدهما ٥٥٪ من الموارد ·· وهما : قطاع البترول ومدخرات المصريين فى الخارج ·

أيضا ، ولمزيد من الايضاح نقول أن صادرات المحصول التصديرى الأول للبلاد وهو القطن أصبح يساوى أقل من ١٠٪ من صادرات البترول ·· (٢) كذلك أصبحت حصيلة البترول نحـــو ضعفي حصيلة البلاد من مجموع الصادرات الصناعية والزراعية معا (٢) ·

وبالطبع فان ذلك لم يأت صدفة ·· ولكن بعضا منه جاء نتيجة تغيرات فى السياسة المصرية وتوجهاتها ، والبعض جاء نتيجة تغيرات دولية واقليمية ·

ويمكن القول أن الاختيار السياسي والاقتصادى لمصر عقب عام ١٩٧٣ كان ســـببا رئيسيا لزيادة الاســـتثمار الخارجى فى قطاع البترول ، والذى تزايد عاما بعد عام ·

وبالمقارنة بين عامي ١٩٧٤ ، ١٩٨٠ نجد أنه :

---

(١) تقرير البنك المركزى المصرى عن (٨٠ ـ ٨١ ـ ميزان المدفوعات وهى ارقام فعلية وليست تقديرية وتشمل موارد البلاد من الصادرات السلعية والخدمية ·· وكانت الايرادات بالترتيب (١٩١٩ر٤) مليون جنيـــه للبترول و (١٨١٢ر٢) لمدخرات المصريين و (٥٤٦ر٣) مليونا للقناة و ٥١٥ر٥ مليونا للسياحة ، وكانت جملة التحصلات الجارية (سلعية وخدمية) : ٦٧٩٤ مليون جنيه ·

(٢) بلغت صادرات القطن المصرى المشتراه حصيلتها عام ٨٠ ـ ٨١) فى (١٨١ر٢) مليون جنيه ـ تقرير البنك المركزى ـ مصدر سابق ·

× × في عام ١٩٧٤ بلغ الانفاق على البحث والاستكشاف (٥٤٫٢) مليون دولارا وبلغ عدد أجهزة الحفر عشر أجهزة ، والآبار الاستكشافية (٤٦) بئرا ٠

× × وفي عام ١٩٨٠ بلغ الانفاق على الاستكشاف (٣٣٦٫٥) مليون دولارا ٠٠ وبلغ عـــدد أجهزة الحفر ٣١ جهازا ٠٠ والآبار الاستكشافية ٩٨ بئرا ٠

ونتيجة ذلك زادت الاكتشـــافات البترولية كما زاد الانتاج ٠٠ وبينما كانت الآبار المكتشفة عام ١٩٧٨ : سبع آبار ٠٠ انخفضت عام ١٩٧٩ الى خمس آبار ٠٠ ثم ارتفعت الى ١٣ بئرا عام ١٩٨٠ ٠ كذلك ، وبينما كان الانتاج (١١٫٧) مليون طن من البترول والغاز عام ١٩٧٥ ٠٠ أصبح (٣١٫٤) مليونا عام ١٩٨٠ (١) ٠

وسجلت صادرات البترول معدلات نمو لم يسجلها قطاع آخر ، بلغت نسبة النمو ـ بالأسعار الثابتة ـ (٧٢٪) عام : ١٩٧٥ ٠٠ و (٦٣٫٣٪) عام ١٩٧٦ ٠٠ و (١١٫١٪) عام ٧٧ ٠٠ و (١٦٫١٪) عام ٧٨ ٠٠ و (٢٢٫٦٪) عام ٧٩ (٢) ٠

و ٠٠ كان وراء ذلك تعاون دولي واسع ٠

× × فبين عامي ٧٣ و ٧٩ ٠٠ أبرمت مصر (٥٣) اتفاقية ٠٠ بينها (٢٣) اتفاقية مع شركات أمريكية وأربع اتفاقيات مع شركات ايطالية و (١٦) اتفاقية مع شركات تنتمي لـ ١١ جنسية أخرى ٠

وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الالتزام بانفاق (١٠٣٩) مليون دولارا للبحث والتنقيب عن البترول في (٦٠٣) ألف كم مربع ٠

× × وخـلال عـام ١٩٨٠ وحده (وبعـد الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي) تم توقيع (٣٥) اتفاقية بالتزام انفاق قدره (٩٠٦) مليون دولار ـ أي بما يقرب مما كان ملتزما به طول سبع سنوات ٠٠وليغطي البحث في (٧٢) الف كيلو متر مربع (٣) ٠

---

(١) التقرير السنوي للهيئة العامة للبترول عن عام ١٩٨٠ ٠
(٢) البنك الدولي ـ المؤشرات الاقتصادية لمصر ـ ١٩٨١ ٠
(٣) تقرير الهيئة المصرية العامة للبترول ـ مصدر سابق ٠

وبينما زادت كمية انتاج البترول ثلاث مرات تقريبا بين منتصف السبعينات وأول الثمانينات ·· فقد زادت الاسعار بأكثر من ذلك خلال نفس الفترة · وساهم العنصران معا : زيادة الكمية ، وزيادة السعر فى زيادة حصيلة الصادرات وزيادة أهميتها النسبية بميزان المدفوعات المصرية ·

وخلال ذلك أيضا زاد انتاج الغاز الطبيعى ، وزادت مشروعات التكرير وتصنيع البترول وبدأ تشغيل خط أنابيب سرميد الذى يعمل بين البحر الاحمر والبحر الابيض ·

وهكذا احتل قطاع البترول موقعا اقتصاديا فريدا لاول مرة فى الاقتصاد المصرى ·

ثغرة اقل

وبينما كانت التطورات الداخلية مع قدر من العوامل الدولية وراء الاهميـــة المتزايدة للبترول ·· فان تطورات أخرى خارجية - مع قدر من العوامل الداخلية - كانت وراء الاهمية المتزايدة. للعمالة المصرية فى الخارج ·

لقد تضاعفت أسعار البترول الخام نحو أربع مرات فى نهاية عام ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ ·· واستمر التزايد بعد ذلك ·· حتى بلغ عام ٨٠ ، ٨١ أكثر من عشر أضعاف ما كان عليه قبل أكتوبر (١٩٧٣) ·

ونتيجة لذلك ارتفعت عوائد دول البترول ، واتجه جزء كبير منها للتنمية فى الداخل ·· ولان التنمية تبدأ ببناء المرافق فى العادة ، ولان قيام الحكومات بجهد فى توزيع الدخل من خلال الخدمات وتحسين مستوى المعيشة امر ضرورى فى دول البترول ·· فقد كانت الحاجة للعمالة الخارجية ، وبأعداد كبيرة ، حاجة ماسة ·

وقد انتشر المصريون من فنيين وعمال عاديين فى العديد من البلاد العربية ·· وبينما كان المدرس والطبيب أبرز المهاجرين للعمل في الستينات ·· فان عامل البناء والعامل الزراعى والحرفي بالاضافة للمهنيين كانوا يحتلون أهمية نسبية عالية فى مهاجرى السبعينات ·

وانعكس ذلك من خلال المدخرات التى يرسلونها لمصر على ميزان المدفوعات ·· وتشير وثائق البنك الدولى الى أن عوائد المصريين في الخارج والتى وصلت الى مصر خلال النصف الثانى من السبعينات ·· قد بدأت بـ (٣٦٦) مليون دولارا عام ١٩٧٥ ·· وقفزت الى

الضعف في العام التالى لتصل الى (٧٥٥) مليون دولارا ٠٠ ثم زادت الى (٨٩٧) مليونا عام ١٩٧٧ ، و (١٧٦١) مليونا عام ٧٨ ، و (٢٢١٤) مليونا عام ١٩٧٩ (١)

واستمر التزايد ، فبلغت هذه المدخرات (سواء نقدية أو عينية عن طريق الاستيراد بدون تحويل عملة) ، (١٩١٩ر٤) مليون جنيه عام ٨٠ ـ ٨١ (حوالى ٢٥٨٨) مليون دولارا (٢)

نفس الوقت ، ونتيجة لتزايد حركة نقل البترول عبر قناة السويس بعد اعادة تشغيلها ونتيجة لتوسيع القناة واستقبالها لسفن ذات حمولة أكبر ٠٠ زادت ايرادات القناة لتصل الى (٥٤٦ر٣) مليون جنيه في العام المالى (٨٠ ـ ٨١) ٠

ونفس الشيء حدث في ايردات السياحة التي سجلته (٥١٤ر٩) مليون جنيه في نفس العام ٠ (٣)

وحملت هذه القطاعات الثلاثة ملامح تغييرات أخرى في الاقتصاد المصرى ٠٠ وهو زيادة الاعتماد على قطاعات غير سلعية ٠٠ خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع العالم الخارجي ٠

وتضافرت هذه القطاعات مع القطاع السلعى المتمثل في البترول لتضع للاقتصاد المصرى طوق نجاة في السبعينات حين تراجعت الصناعة والزراعة عن سد احتياجات الاستهلاك المحلى والوفاء بحاجة الاستثمار الجديد ٠٠ وحين زادت واردات مصر والتزاماتها الخارجية ٠

واذا كانت ما احتاجت له مصر من معونات وقروض خارجية قد بلغ في المتوسط (٢ ـ ٢ر٥) مليار دولار كل عام في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات (٤) ٠٠ فان هذه الحاجة كان يمكن أن تضاعف عدة مرات اذا استبعدنا ، أو قللنا من حصيلة هذه الموارد الاربعة ٠ أى أن الثغرة مع العالم الخارجي كانت ستتسع لغير صالح الاقتصاد المصرى ، وبما يهدده بالخطر ٠

---

(١) التطورات الاقتصادية في مصر واحتياجات التمويل الخارجي ـ البنك الدولى ـ ديسمبر ١٩٨٠ ٠
(٢) تقرير البنك المركزى ـ مصدر سابق ٠
(٣) تقرير البنك المركزى ـ مصدر سابق ٠
(٤) البنك الدولى ـ المصدر السابق ٠

- ٣ -

المستقبل

السؤال الهام : ما هو مستقبل هذه الموارد الاربعة .. والى أى حد – وأى زمن – يمكن أن تلعب فيه هذه الموارد الدور الحيوى الذى لعبته فى الماضى ؟

فى النصف الثانى من عام ١٩٨١ ، سجلت الموارد الاربعة تراجعا عما كان مقررا لها ، أو عما حققته فى النصف الاول من العام (١) .. وكان تفسير ذلك واضحا فقد تراجع السعر العالمى للبترول ، وتراجعت وحدة حقوق السحب الخاصة التى يجرى تقويم ايرادات قناة السويس على أساسها (٢) .. وانعكست أحداث سبتمبر وأكتوبر على حركة السياحة وقدوم مدخرات المصريين (٣)

ويمكن أن يكون ما حدث ، ورتب عجزا فى المعاملات الجارية مقداره (١٠٠٨ر٤) مليون جنيه فى نصف عام ، طارئا لا يقاس عليه .. ولكن بتأمل احتمالات المستقبل نتأكد مما يقوله كثير من الاقتصاديين من أن هذه الموارد طارئة ، ومتقلبة ، والاعتماد عليها بشكل رئيسى غير مأمون .

وفى تقدير البنك الدولى أنه بينما كان معدل تزايد صادرات البترول المصرى – وبالاسعار الثابتة على أساس أسعار (٨٠ – ٨١)

---

(١) تقرير البنك المركزى المصرى حول تطور ميزان المدفوعات (يوليو – ديسمبر ١٩٨١) .

(٢) تتكون وحدة حقوق السحب الخاصة من سلة عملات رئيسية يتخذها صندوق النقد الدولى اساسا لعملة اعتبارية تحت هذا الاسم .. وقد انخفضت معظم هذه العملات خلال العام .

(٣) تمت اجراءات استثنائية فى سبتمبر شملت : التحفظ وابعاد عدد من الصحفيين واساتذة الجامعات عن اعمالهم .. كما تم فى اكتوبر اغتيال الرئيس السابق محمد انور السادات .

ـ ٧٢٪ عام ١٩٧٥ ٠٠ فان ذلك المعدل قد هبط الى ١ر١٦٪ عام ٧٨

كذلك ـ واستنادا لنفس المصدر وهو المؤشرات الاقتصـــادية للبنك الدولي ـ فانه بينما كان معدل الزيادة في هذه الصادرات خلال (٧٥ ـ ٧٩) : ٨ر٢٦٪ ٠٠ فان هذا المعدل سوف يهبط الى (١ر٥٪) سنويا خلال (٨١ ـ ١٩٨٦) ٠٠ والى (٢ر٠٪) سنويا في الفترة التالية وحتى عام ١٩٩٠

وبالطبع فان ذلك يرتبط بالاكتشافات الجديدة ومدى تزايد الاحتياطي (والذى تم تقديره عام ١٩٧٧ بـ (٤٥٠) مليون طن من البترول والغاز (١) ٠٠)

ويرى البنك أنه اذا لم تظهر اكتشافات جديدة فان نمو الانتاج سيتوقف عام (٨٤ ـ ٨٥) ٠٠ ذلك ، مع وجود أمل في تزايد الكميات المكتشفة والمنتجة من الغاز الطبيعي ٠

نفس الدراسة (٢) ، تتوقع ايقاعا مختلفا لموارد أخرى ثلاثة : مدخرات المصريين في الخارج ، والقناة ، والقروض والمعونات التي تحصل عليها مصر ٠٠ « فمدخرات المصريين قد بدأ تزايدها في التراجع اعتبارا من عام ١٩٧٨ ، وايرادات قناة السويس لن تشهد قفزات السبعينات وبعد أن تصل القناة الى ايراد المليار دولار بعد التوسيع فانه يصعب التنبؤ بزيادات أخرى في الرسوم خوفا من اتجاه السفن لمعابر آخر غير القناة ٠٠ ونفس الشيء يمكن التكهن به بالنســـبة لموارد المصريين في الخـــارج والقروض والمعونات الخارجية » ٠

وبالطبع ، وبصرف النظر عن الاحتياطيات التي تشكل حجر زاوية في قضية البترول فان هناك عوامل خارجية تحكم العمالة المصرية في الخارج وتحكم المرور في قناة السويس ٠٠

لقد اتسمت التنمية في بلدان النفط خلال السبعينات بأنها ذات حجم كبير ، وأنها ركزت ـ كما سبق الاشارة ـ على تنمية المرافق

---

(١) المجالس القومية المتخصصة ـ تقرير معالم استراتيجية الصناعة الصادر عام ١٩٨١ ٠٠

(٢) دراسة البنك الدولي السابق الاشارة اليها ٠

والخدمات .. بالاضافة لبعض المشروعات ذات الصلة بالنظر فى الاساس ..

فى الثمانينات سوف تختلف الصورة بعد أن كادت هذه المجالات تصل الى مجال التشبع .. وسوف يجرى البحث عن مجال آخر .. صناعي على الارجح .

و .. يعني ذلك : تغيير فى كمية ونوعية العاملين القادمين من الخارج . ستحتاج هذه البلدان الى عمالة أقل ودرجة فنية أعلى . قد لا يعني ذلك الاستغناء عمن هاجروا للعمل ببلاد النفط ، ولكنه يعني بالتأكيد أن معدل التزايد فى طلب عمال وفنيين جدد سوف يتراجع بشدة .. وسوف تتراجع معه معدلات تزايد المدخرات التى تنتقل من هذه البلدان الى بلدان العمالة المهاجرة .

ينطبق ذلك على مصر ، كما ينطبق على كثير من البلاد المصدرة للعمالة فى آسيا وأفريقيا . وفى حالة مصر فأن عنصرا آخر يضاف هو عجز الفنيين والمهنيين والحرفيين الذى بدأ فى قطاعات متعددة وأصبح لزاما معه التنسيق بين احتياجات العمل فى الداخـــل واحتياجات الهجرة للخارج .

فاذا انتقلنا لاحتمالات قناة السويس ، فالاكيد أن عمليات التوسيع ســـوف يكون لها عائدها والذى بدأ يتضـــح مع أوائل الثمانينات .. لكن المحدد الآخر هى حركة نقل البترول ـ والذى يشكل معظم المواد التى تعبر القناة .

لقد بدأت الثمانينات وهناك ميل متزايد لدى دول النفط لان تقيد من انتاجها ، وبالتالى من صادراتها ..

أيضا ، فقد بدأت الثمانينات وهناك تنافس متزايد بين القناة وخطوط نقل البترول بمنطقة الشرق الاوسط .

و .. من هنا ، بالاضافة لاحتمالات زيادة الرسوم التى اشارت لها الصفحات السابقة فانه من غير المتوقع : حدوث قفزات فى موارد القناة خلال الثمانينات .

ســـوف تستمر اذن حصيلة البلاد من : البترول والقنـــاة والسياحة والمصريين فى الخارج .. ولكن مع حالة من عدم التوقع

.. بأي قفزات جديدة .. بل انها قد تعتريها ـ لسبب أو لآخر ـ هزات كما حدث في النصف الثاني من عام ١٩٨١

نتيجة لذلك ، ونتيجة لان احتياجات مصر من العملة الاجنبية تقفز عاما بعد آخر .. فان ثغرة التعامل مع العالم الخارجي سوف تتسع من جديد ..

وبينما كان عجز المعاملات الجارية لمصر (١٥٢٢) مليون دولار عام ١٩٧٩ .. فانه من المتوقع أن يتضاعف ذلك ست مرات ليصل الى (٩٤٤٥) مليون دولار عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ .. كذلك فانه من المتوقع أن تزيد القروض المستخدمة ـ والتي تسد هذا العجز من (٣ر١١) مليار دولار عام ١٩٧٩ .. الى (٦ر٤٣) مليار عام (٨٩ ـ ٩٠) .. ذلك رغم التوقع بارتفاع حصيلة الصادرات السلعية والخدمية لمصر خمس مرات خلال هذه الفترة (من ٥٥٨٥ مليون دولار عام ٧٩ ، الى ٢٤٣٧٠ مليون دولار عام ٨٩) .. (١)

وبالطبع فان هذه التوقعات قد لا تكون دقيقة لانها تتعلق بكثير من المتغيرات المتعلقة بسياسات محلية وظروف اقليمية ودولية .. ولكنها على أى حال تؤكد ما جاء في بعض الدراسات (١) من « أن تحدى الثمانينات ليس صغيرا ، وأنه بالرغم من انجازات رئيسية قد تحققت الا أن مصر مازالت تتسم بأنها بلد فقير وذو احتياجات ضخمة .. لكنها ـ وفي نفس الوقت ـ تملك من الموارد ما اذا وجه في قنواته الصحيحة واستخدم بكفاءة فانه يجعل السنوات الاولى من الثمانينات سنوات حاسمة » .

× × ×

أخيرا ، وللتلخيص نقول : لقد واجهت مصر مصاعب شديدة في السنوات الاخيرة ، وعانت من حالة اللا توازن في اقتصادها .. ولكن ، ولان موارد هامة قد استجدت .. سواء كانت موارد ذاتية كالبترول والقناة والسياحة ومدخرات المصريين في الخارج .. أو كانت موارد خارجية كالقروض والمعونات .. لان ذلك قد حدث فقد

---

(١) المؤشرات الاقتصادية ـ البنك الدولى ـ ١٩٨١ .. والمعاملات الجارية لا تشمل حساب القروض او اى حسابات راسمالية .

أمكن لمصر أن تصمد ، بل وأن تحقق نسبا عالية في النمو والاستثمار الجديد ٠

لكن ذلك لا يمكن أن يكون صورة نهائية ٠٠ فالعودة للاصل أمر ضرورى ٠٠ والاصل أن مصر بلد زراعى وصناعى ٠٠ وأن أى بلد ذى كثافة سكانية عالية واحتياجات متزايدة فى الاستهلاك على النحو الذى يسد حاجة هؤلاء السكان لا يمكن أن يعتمد على بيع الموارد الطبيعية ٠٠ واذا كان ذلك جائزا بعض الوقت ، أو كان جائزا استمراره مع أهمية نســـبية أقل ٠٠ فان بيت القصيد ومربط الفرس هو قطاع الانتاج السلعى التقليدى : الصناعة والزراعة ٠٠ فهى ــ مع قطاع التشـــييد ــ يمكنها اعادة التوازن لاقتصاد مصر ، وتقليل روابطه مع الخارج ٠٠ المتقلب ، غير الآمنة ظروفه ، وضغوطه ٠

يبرر ذلك أيضا أن قطاعات البترول والقناة والسياحة لا توفر عمالة تذكر وهى مشكلة أساسية فى مصر ٠٠ وعلى العكس فان القطاعات التقليدية هى التى توفر فرص العمل ، كما توفر الانتاج السلعى الذى يقلل خطر التضخم وخطر الاعتماد على الخارج ٠٠

المطلوب اذن : التوجه الى قطاعات الانتاج السلعى ، وتحديث قطاعات الانتاج بشكل عام ٠٠ ووضع استراتيجية طويلة ٠٠ مع « ارادة لقبول تضحيات قصيرة لانجاز مستقبل أفضل ٠٠ على أن يتم توزيع هذه التضحيات بعدالة ومساواة » ٠٠ أما البديل لذلك فهو « أن تواجه مصر فى منتصف الثمانينات صعوبات هائلة » (١)

---

(١) اتفقت معظم الدراسات الاقتصادية المقدمة للمــؤتمر الاقتصادى (فبراير ١٩٨١ ـ القاهرة) على هذا الرأى ، اما الفقرات المقتبســة فهى من تقرير البنك الدولى عن تنمية الموارد المحلية وآفاق النمو فى الثمانينات ـ ديسمبر ١٩٨٠ ٠

الفصل الرابع

قضايا عاجلة

« اللا توازن » اذن هو المشكلة . خلل في الاقتصاد القومي يحتاج لعلاج جـذري يطور هيكل الاقتصـــاد ليجعله « أكثر إنتاجا وأقل استهلاكا » .

ولكن ..

والى أن يحدث ذلك فان هناك مشاكل ونتائج قد تستمر بعض الوقت .. وهي وان كانت نتيجة للخلل ، فهي في نفس الوقت سبب لمشاكل أخرى اقتصادية واجتماعية .. بل وسياسية أيضا .

ونقف عند مشكلتين : سعر الجنيه المصري ، والتضخم وارتفاع الاسعار .

« ٩ »

لعبة الجنيه

لم يعد الاقتصـــاد الحديث يعرف « الاكتفاء الذاتي الكامل » • أصبحت كل البلدان خاضعة لقدر من « الاعتماد المتبادل » • تنتج وتصدر فائض انتاجها ، وتســتهلك وتســتورد ما ينقص هذا الاستهلاك • ويصدق ذلك على السلع والخدمات معا •• فالسياحة تصدير للخدمة وجلب خبير أجنبي استيراد للخدمة •• و •• وهكذا

هذا التدفق المســتمر من تيار السلع والخدمات المتبادلة يتم التعبير عنه نقديا من خلال عملات مختلفة تتحدد قيمتها وفقا لحالة التبادل •• فاذا كان التبادل لصالح هذا البلد أو ذاك ـ بمعنى أن صادراته من السلع والخـدمات أكثر من وارداته منهما ـ ارتفع سعر العملة •• واذا كان التبادل لغير صــالح هذا البلد أو ذاك انخفض سعر العملة • ورغم أن العملة هنا سلعة خاضعة للعرض والطلب ، الا أنها فى حقيقتها تعبر عن حالة التبادل •

العجز أو الفائض اذن هو الذى يحدد ســـعر العملة الحقيقى ، وبصرف النظر عن أى أسعار تتحدد بموجب نظام صندوق النقد الدولى أو بواسطة الحكومات والسلطات النقدية التى قد ترى عدم تداول العملة خارجيا ، لكنها فى النهاية تحدد سعرا ينبغى أن يتفق مع القيمة الحقيقية ••

وبقول آخر ، فان سعر العملة هو التعبير عن حالة الاقتصاد ، وكونه متوازنا ، أو غير متوازن ويعتمد على الآخـرين فى تحقيق توازنه ••

ولكن ، وكما أن سعر العملة ـ فى مواجهة العملات الاخرى ـ يعبر عن حالة الاقتصـــاد ، فانه يؤثر أيضا فى حالة الاقتصاد ••

فارتفاع سعر العملة يعني الحصول على سلع وخدمات أجنبية بقدر أقل من النقود ·· ويعني الوفرة في الداخل · والعكس فان انخفاض سعر العملة يعني الحصول على سلع وخدمات أجنبية أقل بنقود وطنية أكثر ·· وهو ما يعني ارتفاع الاسعار المحلية وزيادة التضخم في الداخل ·

سعر العملة اذن مؤشر هام على حالة الاقتصاد ، ومؤثر هام فى نفس الوقت ·

وقد أدركت كل الدول ذلك ، وخاضت الكثير من الدول المعارك السياسية والاقتصادية ، من اجل سعر أفضل لعملتها ·· وبينما خفضت الولايات المتحدة الامريكية من الدولار مرتين فى أول السبعينيات ، شهد الدولار ازدهارا في أول الثمانينيات ابان الرئاسة الجديدة لريجان ·

وفى المرتين ـ في السبعينيات والثمانينيات ـ كان هناك تدخلا واعيا من السلطات الحكومية ·· بل ان أحد أبعاد معركه البترول ، وما أثير من ضجة مفتعلة حول أزمة للطاقة كان يستهدف في الحقيقة تهيئة المناخ لرفع في أسعار البترول ، استعدادا لازمة لم تكن قد بدأت بالفعل في ذلك الحين ، ودعما للدولار في مواجهة العملات الاوربية ·

وبالفعل وعندما ارتفع سعر البترول عام (٧٣) شهدت الدول الصناعية الكبرى عجزا ضخما فى موازين مدفوعاتها فانخفضت عملاتها ، بينما ارتفع سعر الدولار الامريكى ، حيث تعتمد الولايات المتحدة الامريكية ـ وعلى عكس أوربا ـ فى معظم احتياجاتها على الانتاج المحلى ·

وفي أول الثمانينيات كانت خطة ادارة ريجان رفع أسعار الفائدة على الدولار بما يزيد الطلب عليه ويزيد التدفقات المالية للولايات المتحدة الامريكية وقد تحقق ذلك ، وساعد عليه برنامج لخفض النفقات العامة ومكافحة التضخم ·

وعلى عكس ما فعلته الولايات المتحدة الامريكية في أول الثمانينيات لرفع سعر الدولار فانه كثيرا ما تلجأ الدول لخفض سعر العملة ،

وليس لرفعه ·· وتكون الحكمة وراء ذلك (أو هذا ، ما يعتقده الكثيرون) الرغبة في تشجيع التصدير ·· فعندما ينخفض سعر العملة في مواجهة العملات الاجنبية الاخرى وتظل الاثمان الداخلية كما هي فان المستورد الخارجي يستفيد بمقدار التخفيض ·· وتنشط الصادرات على هذا النحو ·· بينما تقل الواردات والتى أصبحت بعد تخفيض سعر العملة ذات مقابل ـ أو ثمن ـ محلى أكبر

و ·· كثيرا ما تكون نصيحة صندوق النقد الدولى ، وعندما يكون هناك عجز فى ميزان المدفوعات : تخفيض العملة ·· أملا فى ذلك التوازن الذى نتحدث عنه ·

× × ×

فى مصر انخفضت قيمة الجنيه عدة مرات خلال السبعينيات ، فلما جاءت الثمانينيات كانت له أربع أسعار تعبر فى الواقع عن المزيد من التخفيض ·

× × كان هناك السعر الرسمى الذى لم يتم الغاؤه بالنسبة لمعاملات الدول غير المنضمة لصندوق النقد ، (وبموجب هذا السعر فان الدولار يساوى أربعين قرشا أو يقل قليلا) ·

× × وكان هناك سعر رسمى آخر ، تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى وأصبح ســـاريا منذ أول يناير عام ١٩٧٩ على كل المعاملات والدول ـ عدا الاستثناء السابق ـ وهو سبعون قرشا للدولار ·

× × وكان هناك سعر ثالث بدأ فى صيف عام ١٩٨١ ، وتتعامل به البنوك التجارية وفقا لاسعار تتحدد دوريا بشكل مركزى (وهو حوالى ٨٣ قرشا للدولار) ، لقدر من المعاملات !

× × ثم ·· كان هناك سعر السوق الحرة والتى تغذى تجارة زاد حجمها عن ألف مليون جنيه ـ وهى تجارة الاســـتيراد بدون تحويل عملة ·· و ·· كان ذلك السعر يتذبذب وإن ظل لفترة طويلة يفوق الجنيه الدولار الواحد !

كانت هذه هى الصورة المختصرة لما انتهت اليه العملة المصرية فى بداية الثمانيات ومع خطة طموحة للتنمية يبلغ حجمها (٢٥)

ألف مليون جنيه لخمس سنوات •• ومع حجم متزايد للمعاملات مع العالم الخارجي يصل الى أكثر من (١٥) ألف مليون جنيه كل عام •• بما فاق في كثير من السنوات ٥٠٪ من حجم الناتج المحلي لمصر • مع كل ذلك يصبح سعر العملة شيئا جوهريا ، وتصبح الصورة السابقة مثيرة للتأمل •

ولكن هل كان ذلك وضعا فجائيا ؟

× × ×

ان هذه الصورة لم تات فجأة ، ولا يمكن أن تكون نهاية المطاف

لقد ظل سعر الجنيه في حدود (٥ر٢ ـ ٨ر٢) دولارا للجنيه الواحد •• فلما قيل ان ذلك السعر غير معبر عن حالة الاقتصاد المصري ، وانه سعر مرتفع يعوق التصدير ، وان هناك ايرادات أكثر من السياحة والعاملين في الخارج يمكن أن تأتي لو أن سعرا أفضل قد أعطي لهم وافقت مصر على أن يكون هناك سـعرين اعتبارا من عام ١٩٦٨ :

× × سعر متميز يحصل فيه المواطن على ٣٥٪ اضافة للسعر الرسمي ، وذلك بالنسبة لتحويلات العاملين في الخارج •

× × وسعر رسمي يغطي كل المعاملات •

وبالطبع كانت تحويلات المصريين في الخارج محدودة حينذاك ، وكان تأثير السعر التشجيعي بالتالي تأثيرا ضئيلا لا يغير الصورة الاقتصادية العامة •

الا ان ذلك الاسـتثناء المحدود عام ١٩٦٨ قد انتقل من خلال أنظمة مختلفة وتحت أسماء مختلفة (السعر التشجيعي ـ السوق الموازية •• الخ) الى نطاق آخر جديد كان بمثابة تخفيض واقعي لسعر الجنيه ••

× × فقد اتسعت عاما بعد عام واعتبارا من عام ١٩٧١ نطاق المعاملات التي تتمتع بسعر أكبر مقابل العملات الاجنبية المختلفة ، فضمت السياحة قائمة طويلة من الصـادرات والواردات •• الى جوار تحويلات المصريين في الخارج •

× × أيضا · فقد زاد ذلك السعر التشجيعي عاما بعد عام ·· وتدرجت العلاوة التشجيعية من ٣٥٪ عام ١٩٦٨ ·· الى ٧٤٪ عام ١٩٧٦ ·

أي أن ميكانيكية تخفيض الجنيه المصري ـ وزيادة العملات الاجنبية في مواجهته بالتالي ـ كانت تسير تدريجا ـ وباضطراد من خلال: سعر أقل ، ومساحة اوسع لهذا السعر في معاملات مصر ·

حتى جاء يونيو ١٩٧٨ واتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي ـ وطبقا لمصادر البنك المركزي ـ على ما يسمى برنامج للتثبيت الاقتصادي مدته ثلاث سنوات ، وهدفه : علاج خلل المدفوعات مع العالم الخارجي ·· و ·· بموجب هذا الاتفاق تقرر توسيع مجال السوق الموازية لتصبح في الواقع هي الاساس · وبدأ تنفيذ ذلك اعتبارا من يناير ١٩٧٩ ، وبسعر موحد لكل المعاملات هو سبعون قرشا للدولار (عدا دول اتفاقات الدفع غير الاعضاء في صندوق النقد) ·

اذن فقد انتقل سعر الجنيه من ٥ر٢ دولار تقريبا في أوائل السبعينيات ·· الى أقل من (٥ر١) دولارا في عام ١٩٧٩

وعندما تقرر في صيف عام (٨١) « تشجيع التشجيع » باستحداث سعر آخر هو ٨٣ قرشا للدولار تقريبا في جانب من المعاملات ·· كان ذلك ايذانا بتخفيض جديد ينسحب تدريجيا على كل الاقتصاد ·

في كل المرات التي تم فيها التخفيض كان السوق من السوداء يسبق السعر الرسمي ، وكانت الحجة والبداية دائما : رغبة في القضاء على السوق السوداء ·· لكن ، ومع أول تراجع رسمي ·· كان السوق السوداء يتقدم خطوة أبعد ليجذب وراءه السعر الرسمي !

ويثور السؤال هنا :

ـ هل يعني ذلك ان السوق السوداء هي التي تعبر عن حقيقة موقف الجنيه ، وموقف الاقتصاد المصري ؟

وقد يجد هذا السؤال من يجيب بنعم ·· وبمنطق محدد هو أن

ذلك السوق هو السوق الحر الوحيد حرية كاملة .. وهو الذي تلتقي فيه ـ بالتالي ـ قوى العرض والطلب دون تدخل حكومي ، وحتى دون تدخل مصرفي ؟

ولكن .. أي عرض وأي طلب ، وما هو الحجم الذي يمثله ذلك من مجموع معاملات مصر بالنقد الاجنبي ؟

ان الصادرات والواردات الرئيسية تأتي عبر قنوات رسمية مشروعة وبأحجام تزيد عن ٨٠٪ من حجم المعاملات الخارجية لمصر ..

و .. لا يبقى للسوق الحر غير قدر محدود من المعاملات : سياحة مصرية واستيراد سلعي .. في مقابل سياحة أجنبية ومدخرات المصريين في الخارج . صحيح أن ذلك القدر المحدود نسبيا من المعاملات يؤثر في حالة الأسواق وأسعارها كما يعطي انطباعا حول مركز الجنيه .. ولكن حقيقة الامر غير ما يعطيه ذلك الانطباع ، وسعر السوق السوداء ـ أو الحر ـ لا يعكس التوازن الحقيقي في الاقتصاد ، أو في المعاملات مع الخارج .

و .. مع ذلك ، وكما قلت فان ذلك السعر الزائف كانت له الريادة .. حيث كانت تسير وراءه كل الاسعار المقررة حكوميا دون مبرر كاف !

لا يعني ذلك أن سعر الجنيه المصري كان يمكن أن يظل ثابتا رغم كل الاعباء التي تحملها الاقتصاد المصري ، ورغم كل الهزات الدولية ، ورغم عدم التوازن داخل الاقتصاد . كان لابد من بعض التخفيض .. ولكن ، ربما بقدر أقل مما تم .. خاصة أن ظاهرة العجز في الموارد والتي استمرت طوال السبعينيات كانت تصحبها قدرة دائمة أيضا على الاقتراض من العالم الخارجي ..

وبصرف النظر عن العبء الذي ترتبه القروض مستقبلا ، فان القروض ـ مثل المعونات والاستثمارات الاجنبية ـ تساهم في خلق توازن بين مصر والعالم الخارجي .. لانها ـ وببساطة ـ تسد الثغرة التي يتركها عجز المعاملات مع الخارج .

كذلك فانه اذا كان انخفاض سعر العملة تعبيرا عن خلل في

العلاقات الخارجية وعجزا عن التوازن ٠٠ فان ذلك لم يكن القانون الذى حكم التخفيض فى كل الاحوال بمصر ٠

وطبقا لارقام وزارة التخطيط المصرية فان تخفيض سعر العملة لم يكن يتناسب تناسبا طرديا مع العجز القومى ٠ لقد كانت أكبر سنوات العجز خلال الحقبة الماضية عام ١٩٧٥ ٠ فى ذلك العام بلغت نسبة العجز ـ أو الفارق ـ بين ما تملكه مصر من موارد وما تستخدمه ٣٦٫٧٪ (١) ٠٠ أى أنها كانت تستخدم كل مواردها مضافا لها عون واقتراض يزيد عن ثلث ما تملكه ٠٠ و ٠٠ مع ذلك لم تنخفض العملة فى ذلك العام ٠٠ فلما جاء العام التالى ، تم بعض التخفيض لجزء من المعاملات ٠٠ ولكن بنسبة تقل ، عما حدث بعد ذلك فى ظل ظروف أفضل وعجز أقل ٠

و ٠٠ الاكثر من ذلك ان التخفيض الجزئى الذى تم فى صيف عام ١٩٨١ ـ وجعل سعر الدولار ٨٣ قرشا بدلا من سبعين ـ جاء بعد عام قل فيه العجز وضاقت ثغرة التمويل الاجنبى لاقل قدر طوال السنوات العشر السابقة !

تسجل أرقام البنك المركزى أن العجز القومى عام ٨٠ ـ ٨١ قد بلغت نسبته للموارد القومية ١٠٫٩٪ ٠٠ وذلك مقابل ١٧٫٢٪ عام ٧٩ ، و ١١٫٤٪ عام ٧٨ ، و١٩٪ عام ١٩٧٧ ، طبقا لارقام وزارة التخطيط ٠

وعندما طرح ذلك التخفيض الاخير كان تحت اسم « تدعيم موقف الجنيه ، وذلك من خلال امتصاص العملاء من السوق السوداء » ٠٠ لكن ذلك لم يحدث ٠

× × ×

تشير التجربة المصرية على هذا النحو الى نتيجتين :

الاولى ـ ان السوق السوداء للعملة لا تمثل الموقف الحقيقى ، ولا يمكن اعتبارها المقياس لقوة العملة ٠٠ ومن ثم فالسباق معها نحو « تخفيض أكثر للجنيه » لا بد أن يتوقف

---

(١) تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ـ وزارة التخطيط ٠

النتيجة الثانية ـ ان انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه ، أو التخفيض المتعمد من جانب الدولة لا يرتبط ارتباطا كاملا بالعجز وميزان المعاملات مع الخارج ٠٠ ورغم ان القاعدة هي وجود هذا الارتباط الا أن الواقع يقدم عوامل أخرى تمثل ضغوطا لتغيير سعر العملة ، وهو ما أقرته الدراسات الاخيرة المنشورة لصندوق النقد الدولي ٠

أنظر : العوامل المحددة لتحركات أسعار الصرف ٠٠ مجلة التمويل والتنمية ـ صندوق النقد الدولي ـ مارس ١٩٨٠ ٠

واستطرادا للتحليل ـ في هذه القضية الحيوية ـ نقول انه كانت هناك عوامل حقيقية تدعو لبعض التخفيض ٠٠ وعوامل اخرى جعلت التخفيض مضاعفا دون مبرر ، وبما جعل الاقتصاد المصري يتحمل اعباء علاقة غير عادلة مع العالم الخارجي ، بل وبما زاد التضخم في الداخل ، وزادت نفقات التنمية وعجز موازنة الدولة ٠

واذا بدأنا بالعوامل الحقيقية نقول ان هناك عجزا في ميزان التجارة (١) مع العالم الخارجي ، وقد استمر هذا العجز معظم العقد السادس والسابع من هذا القرن ، الا أنه تفاقم في الفترة الاخيرة ورغم تدفق مورد البترول ٠٠ فبينما كانت حصيلة الصادرات (٣٠٠٣ر٨) مليون جنيه عام (٨٠ ـ ٨١) كانت قيمة الواردات (٦١٠٥ر٥) مليون جنيه ٠٠ أى أن الواردات ضعف الصادرات على وجه التقريب ، والتى مثل البترول فيها ثلثي الحجم (١٩١٩ر٤ مليون جنيه) ٠

ورغم ضخامة العجز والذى يبلغ (٣١٠١ر٧) مليون جنيه ٠٠ الا أن الموارد الجديدة (غير السلعية وغير المنظورة) قد عوضت جزءا كبيرا ، ففي نفس العام ٨٠ ـ ٨١ (وهو نموذج لأعوام أخرى كثيرة سابقة وقادمة في الثمانينات) حدث التالي :

---

(١) الارقام الواردة هنا مصدرها البنك المركزي المصري دراسة تطور ميزان المدفوعات (٧٤ ـ ٨١) ٠

× × بلغت رسوم المرور في قناة السويس ٥٤٦٫٣ مليون جنيه
× × وبلغت ايرادات السياحة (٣٤٨٫٣) مليون جنيه .
× × وبلغت ايرادات الملاحة (٣٢٦٫٣) مليون جنيه .

× × كما بلغت تحويلات المصريين في الخارج (٧١٩) مليون جنيه وكان ذلك بشكل نقدى عبر البنوك .. (فى نفس الوقت مول المصريون في الخارج عمليات استيراد بدون تحويل عملة بلغت قيمتها فى نفس العام (١٠٢٧) مليون جنيه ـ وبما يجعل مجموع عوائد المصريين فى الخارج فى ذلك العام (١٧٤٦) مليون جنيه .

و .. هكذا دخلت هذه الموارد لتوازن العجز السلعي . صحيح انه قد بقي قدر من العجز .. وزاد بمقداره التزامات القروض وفوائدها .. لكن ذلك العجز قد ووجه بعون واقتراض خارجي .

على اى حال واذا كان ذلك العجز يدخل فى الاعتبار اتساقا مع منطق يقول انه عندما تنخفض العملة ، تنخفض أسعار الصادرات بما يغرى المستورد الاجنبى لمزيد من الشراء من مصر .. وبالتالى فان ذلك يقلل عجز التجارة .. و .. على الجانب الآخر فانه عندما يحدث التخفيض وتصبح قيمة الجنيه على سبيل المثال دولارا واحدا فان ما كنا نشتريه من الخارج بدولار سندفع فيه جنيها بدلا من نصف جنيه أو ثلاثة أرباع الجنيه .. أى أن الاسعار فى الداخل سترتفع بما يدفع المستهلك لان يقلل من استهلاكه .. و .. بالتالى تقل الواردات ويكون ذلك اســـهاما ثانيا فى توازن المدفوعات والتجارة مع العالم الخارجى .

فى حالة مصر فان ذلك النموذج لا ينطبق تماما ..
× × فمشكلة التصدير فى مصر ـ فى معظمها ـ لا تتعلق بالسعر ، وليست قلة الصادرات نتيجة ارتفاع الاسعار .. ومن ثم فاذا انخفض السعر أقبل المصدرون ، وزادت الصادرات ، وتحركت أجهزة الانتاج فى الداخل لتستجيب لهذا الفعل .

ليست المشكلة على هذا النحو .. لكن مشكلة التصدير أن أجهزة الانتاج غير قادرة على الوفاء والتطور السريع والاستجابة لمثل هذه الميكانيكية . الزراعة مثلا ، وفي حالة تصدير مزيد من الفـواكه .. هل يمكن أن تخصص مساحة أكبر للفاكهة .. وعلى حساب أى

المحاصيل ·· ؟ القطن ـ وهو محصول تصديرى ·· ؟ أم القمح ·· وهو سلعة نستوردها ونريد الحد من استيرادها ·· ؟ أم الخضر وهى تقل عن حاجة السوق يوما بعد يوم ؟ ·· المسألة ليست بهذه السهولة ·

و ·· على الجانب الآخر فان تزايد الاستهلاك المحلى يلتهم كل فرصة للتصدير ·

صحيح أن هيكل الانتاج لابد أن يتطور ليفرز سلعا أكثر سواء للاستهلاك المحلى أم التصدير ·· لكن ذلك التطور لن يكون على الارجح من خلال ميكانيكية : تخفيض سعر العملة ، وجذب المستوردين الاجانب ، ثم المصدرين فالمنتجين المحليين · هذه الميكانيكية ليست هى النموذج الصالح فى مصر ··

× × أيضا ، وفى جانب الاستيراد ·· فان حدود التحرك ومرونته ليست كبيرة ، ولا يلعب فيها السعر الدور الحاسم ·

ان الجزء الاعظم من الواردات يتمثل فى : سلع تموينية وغذائية ومستلزمات انتاج وسلع استثمارية (آلات) ·· وكل ذلك لاينخفض اذا ارتفع السعر ·· لكنه ينخفض اذا زاد الانتاج المحلى ليشبع حاجة الاسواق ، أو اذا تغير حجم الاستثمار أو نمطه (بالنسبة للسلع الاستثمارية) ·· و ·· كل ذلك يعتمد على سياسات محلية ولا يعتمد على لعبة الاسعار · على العكس فان تخفيض العملة ، ورفع سعر الواردات بالتالى يرفع تكلفة ذلك كله بالضرورة وبما يجعل القطاعات الاساسية تتحمل عبء تضطر لمواجهته بأساليب مختلفة ليس من بينها فى معظم الاحوال : ضغط الاستيراد (وهو الهدف) ·

نموذج ذلك ميزانية الدعم التى تضاعفت عدة مرات ووصلت عام (٨١ ـ ٨٢) الى ٢٠٠٠ مليون جنيه ، وكان الرقم فى جزء كبير منه تعبيرا عن تخفيض سعر العملة فى أول ١٩٧٩ بمقدار ٧٥٪ ·· ولم يكن تعبيرا عن زيادة حجم الواردات والاستهلاك من السلع المدعومة ·

وبالطبع فان هناك مجموعة سلعية أخرى تتمتع بمرونة قد تستجيب لعامل السعر وينخفض استهلاكها بالتالى ·· لكن هذه المجموعة على الارجح هى مجموعة السلع الاستهلاكية والترفية التى

ترد عن طريق « استيراد بدون تحويل عملة » ، وهي لا تحتل غير نسبة مئوية محدودة من الواردات وضغط حجمها ـ وان كان مطلوبا ـ الا أنه لا يغير كثيرا الصورة العامة ٠

سعر العملة اذن لن يلعب الدور الحاسم في زيادة الصادرات أو الحد من الواردات ٠٠ والتخفيض الكبير للجنيـــه المصرى لم يضاعف حجم الواردات ، ولن يضاعفها ٠٠ ولكن ، ربما كان بعض التخفيض وبقدر أقل مفيدا في الحفاظ على حجم التصدير وليس زيادته ٠

على أى حال فان التوازن الخارجي ليس العنصر الوحيد في التأثير على سعر العملة ، ان عدم التوازن الداخلى أيضا ، وبما يصحبه من تضخم وارتفاع في الاسعار له تأثيره ، فعندما يزيد التضخم وترتفع أثمان السلع ٠٠ يعوق ذلك التصدير بالضرورة ، خاصة اذا كانت نسبة التضخم أعلى من نسبتها في الدول الاخرى المنافسة لنا في الاسواق ٠٠ و ٠٠ من هنا يلجأ الكثيرون وازاء التضخم الداخلى الى تخفيض في سعر العملة ليحافظوا على سعر معقول ومنافس في أسواق التصدير ٠٠ (وان كان ذلك يعود فيزيد التضخم عن طريق زيادة سعر الواردات !) ٠

وبالطبع فانه لايمكن أن نقـول ان التخفيض ينبغى أن يكون بنفس نسبة التضخم ، ولكن بقدر محــــدود يساعد على تحقيق أهداف التصدير ٠

× × ×

هل يعنى ذلك أن انخفاض سعر الجنيه كان مبالغا فيه ، وانه كان يستحق سعرا أفضل لكن عوامل أخرى قد تدخلت (غير العجز ومنطق زيادة الصادرات والحد من الواردات) ٠

والاجابة : نعم ٠٠ هناك مثل هذه العوامل التى خلقت موقفا سيئا للجنيه المصرى ٠٠ وكان أبرز هذه العوامل خلق مجالات مختلفة للطلب على العملات الاجنبية خارج القنوات الرسمية ، أو بأكثر مما تحتمله امكانيات هذه القنوات ٠

من هذه العوامل أو المجالات :

× × نظام الاستيراد بدون تحويل عملة والذى تضاعف عدة مرات حتى زاد عن الالف مليون جنيه فى أول عامين من الثمانينات .

× × بيع بعض السلع المحلية بالعملات الاجنبية .

× × اعطاء ميزات واعفاءات من الضرائب والجمارك وقوانين النقد للمشروعات التى تتم وفقا لقانون ٤٣ لسنة ٧٤ (الاستثمار) وبصرف النظر عن جنسية صاحب المشروع أو ورود نقد أجنبى من خارج البلاد ولكن يكفى تقديم جزء من راس المال بعملة أجنبية « ولو تم تدبيرها محليا » .

× × ارتفاع أسعار الفوائد على العملات الاجنبية ، واستحداث نظم ادخارية بالعملة الاجنبية، واقتصار بعض هذه النظم ـ كسندات التنمية ـ على عملة واحدة هى الدولار .. وبصرف النظر عن أن الهدف هو جذب المدخرات ، فان النتيجة العملية كانت المضاربة على السعر للحصول على أكبر قدر من العملات يودعها العميل مقابل فائدة مرتفعة .. بل وتحول الامر من جذب المدخرات بعملة أجنبية .. الى تقليل المدخرات بالعملة المصرية ، والتى زحفت من البنوك المصرية الى السوق السوداء وتشترى الدولارات لتودعها مرة أخرى فى أوعية جديدة .

× × فى نفس الوقت الذى كانت فيه البنـــوك الاجنبيـــة والمشتركة تجذب أكبر قدر من الودائع وبما أدى للتنافس على العملة الاجنبية فى الاسواق الحرة .. فى نفس الوقت كانت هذه البنوك تصدر هذه العملات للخارج ، وبما يقلل المعروض منها فى مصر ، وبما يضطر بعض المستوردين للشراء من البنك بأسعار خاصة لتمويل وارداته .

طبقا لاحصاءات البنك المركزى بلغت الودائع بالعملة الاجنبية فى مجموعة البنك المركزى والبنوك التجارية والمتخصصة نصف قيمة الودائع بالعملة المحلية كلها اذ بلغت (٣٠٢١) مليون جنيه مقابل (٥٩٨٥) مليون بالعملة المحلية .. وكان ترتيب القطاع العائلى (الافراد) الثانى من حيث حجم الودائع بالعملة الاجنبية حيث بلغت ودائعه ١١٦٢ مليون جنيه .. فى مقابل ١٢٧٤ مليون أودعها القطاع العام كله بالعملة الاجنبية .

فى نفس الوقت تسجل الارقام أن الارصدة المستحقة لمجموعة واحدة من البنوك والمسماة ببنوك الاستثمار والاعمال خارج البلاد ونتيجة ايداعها بمصارف خارج مصر قد بلغت ٥ر٩٤٤ مليون جنيه وذلك فى نهاية يونيو) (١)

هذه العوامل كلها : من أستيراد خارج القنوات الرسمية ، لبيع محل بعملة أجنبية ، لاسعار فائدة مرتفعة ونظم ادخار واستثمار تعتمد على العملة الاجنبية . كل ذلك خلق طلبا اضافيا ، وفى بعض الاحيان مصطنعا على العملات الحرة وبما زاد سعرها وجعلها فى موقف أفضل من حقيقة مركزها .. وهو ما يعنى - فى المقابل - اضعاف مركز الجنيه .

وقد ساعد على ذلك قانون النقد الجديد الذى أباح حريات نقدية لم تكن متاحة ، ونشوء بنوك كثيرة تتنافس على رقعة محدودة ، وزوال السلطة النقدية المركزية التى توزعت عمليا بين عدة جهات (مثل : وزارة الاقتصاد - البنك المركزى - البنوك التجارية - مشروعات الاستثمار - السوق الحرة) .

وفى ظروف مثل الظروف المصرية التى تقصر فيها موارد النقد الاجنبى عن سد كل الحاجات . فى مثل هذه الظروف ينبغى توحيد الاشراف على النقد الاجنبى وليس بعثرته ، بما يلغى الاشراف الحقيقى والكامل .. وهو ما حدث ويحتاج الى علاج .

وباختصار واذا كان تدهور الجنيه قد ساهمت فيه عوامل تتعلق بقدرة الاقتصاد ، وعوامل تتعلق بالسياسات النقدية ، وعوامل تنظيمية .. فان مواجهة الامر والحفاظ على ما تبقى من الجنيه يتطلب تدخلا أكبر من الدولة ، وهو ما يحدث فى كل البلدان : اشتراكية أو رأسمالية .

اننا عندما نسمح بانخفاض غير ضرورى فى سعر العملة ، يعنى أننا نبيع للعالم الخارجى جهد المصرى بأقل مما يستحق .. بينما نشترى جهد الآخرين وانتاجهم .. بأكثر مما يستحق .

وتلك معادلة صعبة .

---

(١) التقرير السنوى للبنك المركزى ١٩٨١ .

(٢)

خطر التضخم

التضخم ظاهرة عالمية ، لكن ذلك لا يعنى اهماله ، أو يعنى عدم وجود أسباب محلية ٠٠ فقد تعددت نسب التضخم ومستوى ارتفاع الأسعار من بلد الى بلد ، وشهدت الدول النامية خلال العقد الماضى موجة تضخمية أشد مما شهدته الدول الصناعية المتقدمة ٠

وبينما كانت مصر تشهد معدلات عادية فى التضخم ، قدرتها وزارة التخطيط بـ (٥ ـ ٦٪) سنويا خلال سنوات (٦٩ ـ ٧٥) ٠٠ فانها قد شهدت قفزات فى الأسعار تجاوزت كثيرا معدل التضخم العالمى واشارت لوجود أسباب محلية فى الأساس ٠

ووفقا لنفس التقديرات (التخطيط) فان معدلات التضخم كانت :

× × ٧ر١٩٪ فى عامى ٧٦ ، ٧٧ ٠

× × ٥ر٢١٪ فى عام ١٩٧٨ ٠

× × ٧ر٣٨٪ فى عام ١٩٧٩ (عندما تقرر تخفيض سعر العملة) ٠ ورغم أن الكثيرين يتحفظون على هذه الأرقام على أساس أنها قد حسبت بالأسعار الرسمية وليس بأسعار السوق الحقيقية ، فان الجزء المتيقن منه والذى تعكسه هذه الأرقام يثير الانزعاج ٠

ان النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتضخم يكاد يكون متفقا عليهـا ٠

فمن الناحية الاقتصادية ، وعند وجود معدلات عالية للتضخم فان أثمان السلع ترتفع بأكثر مما يحتمله المستهلك المحلى أو المستورد الأجنبى ٠٠ مما يؤدى لنتيجة من اثنين : الأحجام عن الشراء ، وبالتالى ركود الانتاج ٠٠ أو الشراء اذا كانت سلعة أساسية ولا بديل لها ٠ وفى الحالة الثانية ـ والتى يضطر لها مستهلك محلى فى الغالب ـ يكون ذلك على حساب سلع أخرى أقل أهمية وأكثر مرونة ٠

وعندما تبدأ سلسلة التضخم فانها تنحسر سريعا ٠٠ وانما تأتى موجات بعد موجات ٠ ترتفع أسعار بعض السلع فتجذب معها سلعا أخرى وتتحرك معها الأجور بالضرورة فتضيف بدورها زيادة فى التكلفة ٠٠ فترتفع أسعار السلع من جديد ٠٠ و ٠٠ هكذا ٠٠ !

وقد تضطر الدولة بحثا عن التوازن مع العالم الخارجي ، واحتفاظا بسعر مناسب لسلع التصدير أن تخفض سعر العملة ـ كما أوضحنا ـ فتضيف بذلك (وان عالجت جزئيا مشكلة المدفوعات) ٠٠ تضيف عنصرا جديدا للتضخم ٠٠ وهو ما يدفعه المستهلك من مقابل محل لسلعة مستوردة ارتفع سعرها بالضرورة بسبب تخفيض سعر العملة ٠

لذا ، فان اصطلاح الدوامة هنا ليس غريبا ، والخروج من الدوامة ليس سهلا ٠

لكن هذه الدوامة لا تنتج آثارا اقتصادية فقط ، لكنها تنتج آثارا اجتماعية وسياسية أيضا ٠

فمن المعروف أن الأجور لا ترتفع بنفس نسبة الأسعار (أو هكذا في معظم البلدان) ٠٠ومن المعروف أن استجابة الاجور تأتي متأخرة ٠٠ لذا فان أصحاب الأجور وكل أصحاب الدخول الثابتة يتعرضون لهزة شديدة عندما تشتري نقودهم المحدودة سلعا أقل في كل عام ٠٠ فكلما ارتفع السعر قلت قيمة النقود وقلت القيمة الشرائية لها في أيدي الأفراد ٠

وهكذا فان هذه الشريحة ، ومع التضخم تستهلك بالضرورة سلعا وخدمات أقل مما كانت تستهلكه (الا اذا ارتفعت أجورها بنفس النسبة وهو ما استبعدناه) ٠

وبمعنى آخر فانه في ظل التضخم : يتخلف مستوى معيشة الكثيرين ٠

صحيح أن الدولة قد تتدخل لتثبيت بعض الأسعار (بدعم محدد) ، أو تتدخل بتوزيع بعض الخدمات المجانية تخفيفا للعبء على هذه الطبقات ٠٠ ولكن يبقى التضخم في غير صالحهم رغم ذلك ٠

وعلى العكس فان الشرائح التى تملك فى المجتمع تتضخم أرباحها لأنها بحكم أنها « صاحبة عمــل » فهى تعيد تحميل عبء ارتفاع الأسعار على المستهلك النهائى الذى يشترى ما ينتجونه من سلع أو خدمات · بما يسببه ارتفاع أسعار معروض عليها لسبب أو لآخر ·· لكنها تضيف عادة ارتفاعا جديدا فى شكل هامش أكبر للربح ·

وتؤكد أرقام وزارة التخطيط أن استقطابا قد حدث لحساب عوائد التملك وعلى حساب قطاع الاجراء ·

× × فبينما كان الدخل (المحلى) ينقسم بنسبة ٢ر٤٩٪ للأجور و ٨ر٥٠٪ لعوائد الملكية عام (٦٩ ــ ٧٠) ·· فان هذه النسب قد أصبحت عام (٧٩) وبعــد عشر سنوات : ٤ر٣٠٪ للأجور ، و ٦ر٦٩٪ لعوائد الملكية ·

(يقول البعض ان ذلك طبيعى حيث أن عوائد البترول تحتسب بالكامل تقريبا كعوائد ملكية ، بينما هى مورد للدولة ولا تخل بتوزيع الدخل ·· والقول غير دقيق حيث أن الدخل المتولد من الصناعة والتعدين والبترول معا كانت نسبته عام ١٩٧٩ : ٣ر٢٨٪ من مجموع الدخل المحلى ، كما أن تتبع القطاعات الاخرى ــ كما سنوضح ــ يشير لانتشار الظاهرة فى مختلف القطاعات) ·

وقد أصاب الخلل فى توزيع الدخل بين الأجور والأرباح وعوائد التملك كل قطاعات الاقتصاد القومى ·

× × وارتفعت عوائد التملك فى الزراعة من ٧ر٧١٪ الى ٣ر٧٨٪ بين عامى ٦٩ ، ٧٩ ·

× × وارتفعت عوائد التملك فى قطاع التشييد من ١ر٤٢٪ الى ٨ر٦١٪ خلال نفس الفترة ·

× × كذلك وفى قطاع التوزيع كادت نسبة الأرباح تتضاعف فتحركت من ٦ر٤٣٪ من الدخل المتولد الى ٢ر٧٥٪ ·

وبالطبع فقد سارت الأجور فى اتجاه عكس حيث قلت أهميتها النسبية بنفس القدر حتى أنه وبحساب معدل التزايد فى كل من

الاثنين خلال عشر سنوات نجد أن الأجور قد زادت الى ٢٧٨٪ مما كانت عليـــه .. بينما زادت عوائد التملك الى ٦١٤٪ مما كانت عليه (١) !

هذا النمط من التوزيع يترك آثاره الضارة اجتماعيا واقتصاديا .. فهو يهدد الوئام الاجتماعي ، كما يهدد الاستقرار السياسي .. ورغم أن الدولة قد تنبهت لهذا الخطـــر وعلاقته بالتضخم عندما تقدمت بوثيقة « العقـــد الاجتماعي » عام (٧٧ — ٧٨) .. الا أن العلاج لم يتم بعد .

(×) (×) (×)

ولكن .. كيف اشتعل الغلاء في مصر ، وتسارعت حدة التضخم على النحو السابق ؟

المعروف أن التضخم يحدث عندما تكثر النقود ، وتقل السلع .. فحينذاك — وكما يقول اصحاب النظريات الرأسمالية — يحـــدث التوازن عن طريق ارتفاع أسعار السلع لتصبح مساوية لما هو مطروح من نقود .

واذا أخذنا بهذه النظرية فنستطيع القول أن الكثير من السياسات قد أدى لذلك بالتحديد : نقص في السلع .. وزيادة في النقود .

نقص معدل تزايد انتاج السلع عن معدل تزايد الخدمات وأنشطة المال والتجارة .. وتغير الهيكل الاقتصادي في هذا الاتجاه — كما أوضـــحنا — ولم تكن الزيادة في انتاج الخدمات كفيلة بامتصاص القوة الشرائية لأن من يريد حذاء لا يذهب للطبيب .. فلا يمكن استبدال سلعة مطلوبة بخدمة غير مطلوبة .. فالعبرة ليست فقط بالحجم الكلي لانتاج المجتمع .. لكن العبرة أيضا بهيكل هذا الانتاج ومدى ملاءمته للاحتياجات .

صحيح أن بعض النقص السـلعي قد ســدته سلعة مستوردة أحيانا ، لكن ذلك لا يحل معضلة التضخم فالسلعة المستوردة تأتي حاملة تضخمها .. وعلى العكس فانها قد تجذب معها السلعة المحلية .. ليرتفع سعرها أيضا .

---

(١) تطور الاقتصاد المصري في عشر سنوات — وزارة التخطيط — مرجع سابق .

فاذا أخذنا الجانب الآخر وهو المعروض من النقود فاننا نجد أعباء عدة قد صادفت المخطط خلال السبعينيات :

× × عبء الحرب وقد استمر لما بعد الحرب حيث تحتاج القوات المسلحة اعتمادات بالضرورة ويحتاج تنويع السلاح لنفقات لا غنى عنهـــا ٠

× × عبء التعمير وقد امتد عدة سنوات بعد الحرب ٠

× × عبء التنمية وقد وصل الانفاق التقديرى لها فى عام (٨١ ـ ٨٢) ٤٧٠٠ مليون جنيه ٠

والأعباء الثلاثة لا يقابلها انتاج عاجـــل يواجه ما يتم انفاقه من نقود ٠٠ حتى التعمير والاستثمار لا ينتج أثره الا بعد فترة تكون فيها النقود قد تم انفاقها ، والتضخم قد أتى مفعوله ٠

فاذا أضيف لذلك :

× × القــدر الضرورى للزيادة فى الأجور لتلاحق ارتفـــاع الأسعار ٠

× × وميكانيكية السوق غير المنضبط ، وغير المراقب جيدا ٠٠ اذا أضفنا ذلك فاننا ندرك أن تدفقات نقدية كبيرة قد نزلت للأسواق ٠٠ فى وقت لا تتوافر فيه كمية مساوية من السلع والخدمات ٠٠ وفى وقت لم تتوافر فيه القبضة القوية التى تسيطر على الأسواق ٠

وبينما تضخمت أرباح القطاع الخاص ، كانت أجهزة الدولة عاجزة عن أن تأخذ حقها من الضرائب ، وكانت الموازنة العامة عاجزة عن أن تجد التمويل الكافى لهذه الأعباء ٠٠ فلجأت للاقتراض المصرفى وتأكدت حقيقة « نقود لا يقابلها سلع » ٠

فى نفس الوقت فقد لعبت البنوك الجديدة ، والتى بلغ عددها حتى أول ١٩٨٢ : (٧٥) بنكا دورا فى زيادة الائتمان وتداول النقود وزيادة التضخم ٠٠ وعبر ارتفاع أسعار العائدة عن هذه الحقيقة ٠٠ ولعبت أســـعار الفائدة ـ فى نفس الوقت ـ دورها فى المزيد من التضخم !!

كذلك فقد لعب تخفيض سعر العملة دوره الأكيد ، فعندما تحركت أسعار الدولار - على سبيل المثال من (٤٠) قرشا الى (٧٠) قرشا فان ذلك يعني ارتفاعا في سعر الدولار بمقدار ٧٥٪ .. وتظهر خطورة الأمر عندما نتذكر حقيقة أن الاهمية النسبية لمعاملات مصر الخارجية في مجال السلع والخدمات قد تضاعفت عدة مرات .. وأصبحت تعادل وحدها أكثر من نصف الدخل المحلي طبقا لتقارير البنك الدولي للانشاء والتعمير .. و .. في مثل هذا الوضع يصبح سعر الصرف - أو سعر الجنيه - عنصرا حاسما في التضخم .

x x x

هكذا جاء التضخم ، وتزايدت معدلاته ، وتزايد خطره .. وبقي أن نحدد : كيف الخروج من المازق ؟

ونقول ان العلاج لا يأتي بسياسات مالية ونقدية تحاول أن توازن العرض والطلب (وان كانت هذه الوسائل مطلوبة في بعض الأحيان) .. لكن العلاج اقتصادي في الأساس . ان تطوير بنية الاقتصاد ، واحداث توازن داخلي وخارجي هو المخرج وهو السبيل .

قد تلعب الأدوات المالية دورها .. وقد يفيد ضبط الميزانية أو ضغط الانفاق بها .. وقد تشتد قبضة الدولة للرقابة على الأسعار والأسواق ، وهو أمر ضروري .. ولكن سيبقى التوازن الاقتصادي مربط الفرس .

والسؤال : اذا كان ذلك قد تعذر في السبعينيات ، فهل يتحقق في الثمانينيات من خلال ما هو مطروح من حجم كبير للاستثمارات أم أن ذلك يتطلب سياسة اقتصادية أخرى .. وهو ما كان مطروحا للنقاش في أواخر ١٩٨١ ، وأوائل ١٩٨٢ ؟

أعتقد ذلك ، وهو ما يؤكد الملاحظة التي بدأنا بها هذا الكتاب : مصر تراجع سياستها الاقتصادية كل عشر سنوات .. وقد أصبح ذلك ضروريا في حقبة الثمانينيات أيضا .

الفصل الخامس

للثمانينيات

أفكار .. وأوراق

● الحوار ●

التشخيص وحـــده لا يفيـــد ، وحتى تكتمل الفائدة لابد من الاقتراح .

واذا كانت الفصول السابقة قد عنيت بالقضية الاساسية وهي قضية الانتاج وتوازن الاقتصاد المصرى وقدمت فيها اجتهادا .. فان هذا الفصل يعنى بقضايا أكثر تفصيلا .

حول الدعم ، والأسعار العالمية التي يرى البعض أنه لا مفر من تطبيقها في مصر .

وحول الاعتماد على الذات ، ونمط جـديد مقترح لمصر والعالم الثالث .

وحول طريقة عادلة لتقييم القطاع العام قبل أن نبت في أمره .
وحول ذلك تاتى الصفحات التالية .

(١)

الدعم .. والبترول .. والأسعار العالمية

لا أعرف من هو العبقرى الذى قال أن كل شيء في مصر يجب أن يكون بالسعر العالمى .. ولا أعرف على أى أساس انتهى قطاع البترول الى أنه يقدم دعما مستترا للمستهلك يبلغ ثلاثة آلاف مليون دولار .. و .. من ثم « فينبغى النظر في هذا الأمر » !

وبالطبع فان اعادة النظر تعنى تلميحا برفع أسعار المنتجات البترولية لتكون مساوية للأسعار العالمية .. والقضية : متى .. وكيف ؟

وابتداء أقول: أننا أمام قضية خطيرة ومغلوطة .

خطيرة لأن رفع أسعار البترول (البنزين والمازوت والسولار) تعنى رفع أسعار كل شيء فى مصر .. فالبترول هو مادة الوقود الرئيسية وإذا كان البنزين تم رفع سعره ليصبح قريبا من السعر العالمى فان المازوت والسولار وهما اللازمان للصناعة والكهرباء مازالا يحتفظان بسعر محلى أرخص بكثير ، ولو تحرك هذا السعر لتحركت معه كل الأسعار .

ولكن .. هل نحتاج الى ذلك ؟ .. هل نحتاج لأن نزيد معاناة الناس رغم أن الله أنعم علينا بالبترول ، ونحصل عليه بسعر رخيص ؟

ان قطاع البترول لم يقل انه يبيع بأقل من التكلفة .. على العكس فهو يبيع ويربح .. لكنه يريد أن يربح أكثر ، لأن عينه ببساطة على السوق العالمى !

والمعروف عالميا أن تكلفة البترول قد لا تتجاوز ربع الثمن الذى يباع به .. وربما أقل بكثير .. والمعروف أن سعر البيع النهائى سعر مزيف نتيجة أن الحكومات والشركات تستحوذ وطبقا للأرقام الأخيرة لمنظمة الأوبك على ٦٠٪ من السعر النهائى للبرميل .. أى أنها تنظر للبترول ومشتقاته كمورد لميزانياتها .. تماما كما يحدث مع الدخان فى كثير من البلدان : تبيعه بعشرة أضعاف تكلفته لتمول الميزانية العامة .

السعر العالمى اذن لا يعـــد مؤشرا ، وقطاع البترول ـ فيما عدا البوتاجاز المستورد ـ لا يقدم دعما ٠٠ وانما يتنازل ـ اذا أسمينا ذلك تنازلا ـ عن فرصة التصدير ٠

و ٠٠ من هنا أقول : أنه منطق مغلوط : فلا السعر المحلى يعد دعما ٠٠ ولا السعر الرخيص يعد تنازلا ٠٠ ولو طبقنا منطق قطاع البترول على قطاع الصناعة لارتفعت الأسعار أربع مرات ٠

أمام مجلس الشعب ، وفى آخر بيان للحكومة عام ١٩٨١ جاءت الأرقام بالتحديد ٠ قال البيان أن الانتاج الصناعى هذا العام سوف يبلغ (٢٨٢٠) مليون جنيه ٠٠ وأن ذلك الانتاج « مقوما بأسعار المثيل المستورد يبلغ (١٦٣٥٢) مليون جنيه ٠٠ أى أكثر من أربعة أضعاف السعر المحلى ٠

هل نطبق منطق البترول اذن ونرفع أسعار المنتجات الصناعية وهى تملك بدورها فرصة للتصدير ولها سعر عالمى مختلف ؟

اذا فعلنا ذلك نكون قد ارتكبنا خطيئة لا تغتفـــر لأننا نكون قد ظلمنا المستهلك واقحمنا أنفسنا فى دائرة أوسع للتضخم ٠

ويمكن أن نسترسل للتدليل على خطأ المنطق الذى يقوله قطاع البترول ، فنورد ما انتهى اليه تقـــرير لمجلس الوزراء عام ١٩٧٩ يقول أن الدعم المستتر للبترول يصل الى (٨٠٤) ملايين جنيه ٠٠ تصبح (٥٠٥) ملايين فقط اذا راعينا فروق الجودة للانتاج العالمى ٠ الأرقام اذن بولغ فيها مرتين : عندما قيست بالسعر العالمى ، وعندما تجاهلنا فرق الجودة ٠

وربما ينظر قطاع البترول للأمر على أنه يجلب أكبر ايراد للحكومة وأن ذلك هو الانجاز الذى ينبغى أن يحققه ٠٠ ونقول : أن الانجاز الحقيقى أن نوفر للناس حاجياتها بأرخص ســـعر ممكن ٠٠ وليس بأعلى سعر ممكن ٠

قد يؤدى ذلك للاسراف فى الاستهلاك ٠٠ كما يقولون ـ ولكن هناك وسائل لترشيد ذلك ٠٠ وقد ارتفع سعر البنزين واقترب من السعر العالمى ، ولم ينخفض استهلاكه ٠٠ ولو حدث نفس الشىء فى المازوت والسولار فان الاستجابة للســعر بتخفيض الاستهلاك غير متوقعة لأن الوقود هنا شىء لا غنى عنه بأى حال ٠

اللهم اذا كان ذلك دافعا للمشروعات لاختيار طرق فى الانتاج ٠٠

لا تستهلك كمية كبيرة من الوقود ٠٠ و ٠٠ يمكن أن نحقق ذلك عند اختيار المشروعات والمفاضلة بينها دون رفع السعر ٠

● افكار مستوردة ●

لماذا نقول ذلك ؟

أولا ــ لتحديد حجم مشكلة الدعم ٠٠ فالتضخيم لا يفيد ، والكلمات يجب أن تعني ما نقدمه من دعم حقيقي لمنتجات تزيد تكلفتها عن سعر البيع ٠٠ أما ما عدا ذلك فليس دعما بأي حال ٠

الامر الثاني ــ لكي نواجه منطقا بدا يسود مصر ويطالب «بعالمية الاسعار » ظل الكثير من المسئولين يقولون : أن مصر أرخص بلد في العالم ٠٠ وأن سبب التضخم هو الاسعار العالمية ٠٠ وأن ترشيد الاسعار وترشيد الاقتصاد يعني الاخذ بالاسعار العالمية ٠٠ والتي لا يمكن الفكاك منها بحكم أننا نأخذ بسياسة الانفتاح والتي تزيد حجم معاملاتنا مع العالم الخارجي ٠

وبصرف النظر عن أن ذلك المنطق نسي السلعة الاولى في السوق المصرية وهي الجهد البشري والذي لم يتساو ولم يقترب من الاسعار العالمية لقوة العمل ٠٠ بصرف النظر عن ذلك فان الاهم أن نتأمل نتائج هذا المنطق ٠

ما هو مطروح ــ ولو تم تنفيذه تدريجيا ــ يعني بناء هيكل جديد للاسعار والاجور في مصر ٠ هيكل تدخل فيه كل السلع والخدمات ٠٠ وهو ما يعني موجة عاتية من التضخم ٠

× × تضعف في الواقع القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة مهما أعطيناها ٠

× × وتضعف قدرتنا على التصدير وتزيد ثغرة التعامل مع الخارج لان سلعنا سوف تصبح أغلى والميل للعمل في الخارج سوف يصبح أقل ٠

وابتداء أقول أنه لا مانع من هيكل جديد للاسعار فليست العبرة بالارقام المجردة ٠٠ لكن العبرة بالارقام التي تعطي مضمونا أفضل ٠٠ أي : تحقق مستوى أفضل للمعيشة ٠

و ٠٠ لا أظن من يطلبون هيكلا جديدا للاسعار متأكدين من أن مستويات الاجور والدخول التي ستتحقق حينذاك سوف توفر للمواطن قدرا أكبر من الاشباع في السلع والخدمات ٠ الاكيد أن العكس سوف يحدث ، ومؤشرات ذلك واضحة من تجربة السنوات الماضية التي اجتاحها التضخم ٠

● الحـل ●

الحل اذن أن نحافظ ما استطعنا على الهيكل الحالى للاسعار . نصحح مساره فيما يتعلق بخسائر الوحدات المحلية . نعيد النظر في القدر الممكن من الدعم ، وهو غير كبير .. ولكن .. نحافظ على ما بقى من جدار بيننا وبين رياح الاقتصاد العالمى العاتية .. وهو جدار يصنعه الفقراء ، اذا لم يكن قائما .. بل ويفرضه الاغنياء في أوربا الغربية حفاظا على اقتصادياتهم !؟

الاندماج في الســوق العالمى اذن ـ وان طالبت به المنظمـــات الدولية ـ خطر يجب أن نتنبه له .. وأن نعى نتائجه الاولية في تخفيض الجنيه المصرى ، الذى أصبح ومنذ عدة أشـــهر ـ بمثابة دولار واحد أو يزيد قليلا .

وبالطبع فان ذلك لا يعني الانفصال الكامل عن السوق العالمية كما أنه لايعني عدم المساس بقضية الاسعار كما فيالداخل ومايتصل بها من دعم تنوء بحملة الميزانية .

ولكن .. لتكن خطوتنا الاولى كما قلت : تحديد ما نعنيه بكلمة دعم .. وتحديد حجم ما نعنيه .

سوف نستبعد ما يسمى دعم مستتر ..

وسوف نعيد أيضا النظر في الدعم المباشر .. والذى تحـــدد حجمه بـ ٢٠٠٠ مليون جنيه عام (٨١ ـ ٨٢) .

وحتي نكون منصفين ، ونحدد الامر بدقة يجب أن نستبعد من المناقشة ثلث الرقم وهو ما يوجه للرغيف .

ان الارقام تقول أن ٧٤٪ من الدعم عام (٨١ ـ ٨٢) ســوف يوجه للسلع التموينية .. وأن ٢٦٪ من الدعم يوجه لسلع أخرى مثل الاقمشة الشعبية والادوية وألبان الاطفال وكراسات التلاميذ .

وقد تم تناول القضية قبل ذلك عدة مرات ، سواء عام ١٩٧٧ .. أو عام ١٩٨٠ .. أو ما بينهما بشكل جزئى .

فى عام ١٩٨٠ ، زيدت أسعار الكهرباء والمياه الغازية والاسمدة والسجاير وفرضت ضريبة مبيعات .

كذلك ، فقد زيد ثمن الرغيف ، وكانت الوسيلة تغيير نسب الاستخراج فى الدقيق ، وكانت حصيلة هذا الاجراء بمفرده ١٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ .

أيضا ، فقد خرجت بعض الاقمشـــة من الدعم ، كما خرجت

الدواجن المحلية والبيض ، وعدد من الهيئات من بينها الصحف التي كانت تحصل على دعم ورق مقداره خمسة ملايين جنيه .

وفي نفس الوقت تقرر قصر بطاقات التموين على مستحقيها الى حد كبير فاستبعد منها : المهاجرون والمعارون والمتعاقدون في الخارج والعاملون في المنظمات والهيئات والشركات الدولية والاجنبية وحائزي الارض لاكثر من عشرة أفدنة وأصحاب الدخل المرتفع الخاضعون لضريبة الايراد العام من غير الموظفين .. والغيت بطاقات الاجانب - عدا السودانيين والفلسطينيين - كما ألغيت بطاقات المصايف .

اذن ، فالقضية ليست مهملة ولا تبدأ من الصفر .. والسؤال : ما هو الحجم الذى يمكن تناوله ؟

الرغيف لايمكن المساس به ..وتقسيمه لمستحقين وغير مستحقين .. فاستهلاك الرغيف لا يخضع للقدرة لانه يكاد يتساوى أمامه قادر وغير قادر .. واذا قلنا أن القادرين في المجتمع ١٠٪ فان استهلاكهم من الخبز بنفس القدر .. وربما أقل لانهم يحتفظون بنمط غذائي يختلف عن غير القادرين . هل نقول لهم : ادفعوا أكثر .. كيف ؟.. هل نجعل الخبز ببطاقات خاصة ؟ .. غير ممكن .

لذا ، فالرغيف من الصعب أن تعالج قضيته بأكثر مما عولجت، ولتدفع الدولة دعمه وتعوضه بشكل آخر .

و .. تبقى بقية السلع ، و .. هنا أقول : أن مربط الفرس في هذه الشريحة تحديد القادر وغير القادر .

● أن نحدد الفقراء فنعطيهم .

● أو نحدد الاغنياء فنأخذ منهم .

ولان خريطة الدخل في مصر « سر حربى » لم تقترب منه الهيئات العلمية الا نادرا .. فانه من العدل أن نأخذ بمنطق « يفلت ظالم .. ولا نعاقب مظلوما » .

لنحدد اذن خريطة المقتدرين والاغنياء الذين نجبى منهم مقابل دعم أو نرفع عنهم الدعم اذا أمكن .. ولتكن الكتلة الكبرى بعد ذلك من السكان هي جماهير الفقراء .. لانها كذلك بالفعل . ستأخذ من الاغنياء كلما وصلت اليهم أيدينا .. وسنعفي الفقراء ، وأن أفلت معهم بعض الاغنياء .

ذلك أسلم من أى اقتراح آخر يحدد دائرة الفقر ، فذلك أمر صعب .

(٢)

القطاع العام وطريقة عادلة للتقييم

فى التقييم النهائى لتجربة القطاع العام فى مصر ينبغى أن نضع بعض التحفظات ..

أولا .. أنه لا يجوز عقد مقارنة مطلقة بين كفاءة القطاع العام والقطاع الخاص أو الاجنبى .. ورغم أن متوسط انتاجية المشتغل بالقطاع العام أكبر من مثيلتها فى القطاع الخاص وأقل من مثيلتها فى القطاع الاجنبى فان لكل قطاع ظروفه وملابساته ..ونقطة البدء عند الثلاثة ليست واحدة .

ثانيا ـ اننا يجب أن نتفق على معايير التقييم ، فالربحيـــة قد تصلح لتقييم المشروع الرأسمالى ، وقد تصلح لتقييم القطاع العام غير المحمل بأعباء اجتماعية وظروف خاصة تشمله دون سواه من قطاعات داخل الاقتصاد القومى .

وفى الواقع المصرى فان تقييم أداء القطـــاع العـام ينبغى أن ينصرف للعائد الاقتصادى والعائد الاجتماعى فى وقت واحد .

ثالثا ـ أنه فى ظروف الواقع المصرى فان القطـاع العام ومنـذ نشأته فى بداية الستينات وهو يواجه تحديات عامة .. خارجة عنه ، مؤثرة فيه .. تقلل امكانياته ، وتزيد من التزاماته . نذكر منها : حداثة التخطيط ، وعبء خطـــة التنمية ، والتاميمـــات ، والانفصـــال المصرى الســـورى ، وحرب اليمن والحروب المصرية الاسرائيلية ، وفترات الضغط الخارجى على اقتصاد مصر ، ومشاكل التمـويل ، وندرة العملة الاجنبية .. وأخيرا : تغيير الســياسات الاقتصادية والاجتماعية التى يعمل فى اطارها وتحدى : الانفتاح .

وعلى أساس هذه التحفظات يمكن أن نقول (وبصرف النظر عن معدل الربحية ، والذى ينعكس على تغذية موارد الدولة) :

١ ـ لعب القطاع العام ـ خاصة الصناعى ـ دورا فى تحديث الاقتصاد المصرى ، وبالرغم من تســـلمه تركة من الآلات القديمة المؤممة فى الستينيات ، وبالرغم من صعوبات الاحلال والتجديد ..

فقد أنشأ القطاع العام ـ وطور ـ كثيرا من الوحدات ، التى استخدمت فى العادة آلات وتكنولوجيا حديثة وعالية الانتاجية .

٢ ـ لعب القطاع العام دورا رئيسيا فى تغيير الهيكل الاقتصادى لمصر ، وبينما كانت الصورة فى أوائل الخمسينيات « اقتصاد متخلف وتابع . زراعى يعتمد على المحصول الواحد » .. أصبحت الصورة فى أول الثمانينات « اقتصادا أكثر تقدما ، تلعب الصناعة فيه دورا رائدا » . وبالارقام فقد ارتفع نصيب الصناعة والبترول من ١٥٪ من الناتج القومى عام ١٩٥٢ .. الى ٢٠٪ عام (٥٩ ـ ٦٠) .. الى ٣٠٪ عام ٨٠ ـ ١٩٨١ . كذلك ، وطبقا لتقديرات خطة ٨١ ـ ١٩٨٢ . فانه من المتوقع أن تبلغ قيمة انتاج الصناعات التحويلية فقط ـ دون البترول ـ (٧٦٨٠) مليون جنيه .. أى بما يساوى ٢٥٪ من حجم الانتاج القومى والبالغ قدره (٣٠٤٩٨) مليونا .. فاذا أضيف البترول والكهرباء ارتفعت النسبة الى (٤٠٪) .. وذلك مقابل ١٤٪ لانتاج الحكومة والقطاع العام معا عام ١٩٥٣ . وداخل قطاع الصناعة ذاته تراجع نصيب السلع الاستهلاكية وتزايد نصيب السلع الوسيطة والاستثمارية .

٣ ـ لعب القطاع العام دوره فى زيادة معدلات الاستثمار ، وقد احتلت استثمارات الحكومة والقطاع العام نسبا تتراوح بين ٥ر٧٧٪ (١٩٧٩) و (٦ر٨٥ ٪) . ومن المقدر أن تصل هذه الاستثمارات الى ٧٩٪ تقريبا عام (٨٠ ـ ٨١) . وقد احتلت شركات القطاع العام ، وهى الوحدات الاقتصادية فى المجالات المختلفة ثلث الاستثمار الكلى عامى ٧٧ ، ١٩٧٨ .. و ٥ر٢٩ ٪ منه عام ١٩٧٩ .

٤ ـ لعب القطاع العام دورا متميزا فى تشغيل العمالة واستيعاب العمال الجدد ، كما لعب دورا فى تخريج الفنيين والعمال المهرة الذين أصبحوا عماد الانتاج فى مصر ، وعماد تصدير العمالة للخارج ..

---

(١) ارقام (٨٠ ـ ٨١ : وثيقة خطة التنمية ... والمقارنات : اعداد مختلفة من نشرات البنك الاهلى .

(٢) فى بحث للدكتورة حمدية زهران امام مؤتمر ادارة القطاع العام الذى انعقد فى عام ١٩٨٠ جاء ان نصيب الصناعات الوسيطة والمعمرة ارتفع من ٢٠٪ الى ٥٠٪ فيما بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٦٧ .

(٣) وثيقة الخطة عن السنوات المذكورة .

وقد بلغ عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام عام ١٩٨١ : (٣ر٧) مليون مشتغل ‥ أى ما يقرب من ثلث العمالة فى مصر. واذا أخذنا قطاع الشركات فقد مثل عدد المشتغلين بها (عام١٩٧٩) (٦ر١١٪ من اجمالى المشتغلين فى الاقتصاد القومى .

٥ ـ كان لذلك ، بالاضافة لنظم الاجور المتبعة ، انعكاسه على قيام القطاع العام بدور فى عدالة التوزيع . ووفقا لاحصاءات (١٩٧٩) ـ التى أوردها مجلس الشورى فى تقرير له ـ فقد كان كان نصيب العاملين فى الشركات العامة ٦ر٢٧٪ من اجمالى الاجور فى مصر ‥ بينما لم تزد نسبتهم العددية ـ كما سبق عن ٦ر١١٪ . وقد بلغ متوسط أجر العامل (٨٢٠) جنيها سنويا ‥ وهو مايفوق نظيره فى القطاع الخاص سواء كان قطاعا صناعيا أو غير صناعى .
ويدخل فى باب العدالة : الالتزام بانتاج سلع شعبية وأساسية، وتحمل فروق أسعارها فى بعض الاحيان .

كما يدخل فى باب العدالة : الالتزام بنظم للعلاج والتامينات الاجتماعية والخدمات العمالية مما لا تلتزم به الكثير من وحدات القطاع الخاص .

٦ ـ باستثناء قطاع البترول والذى تلعب فيه الشركات الاجنبية مع الهيئة العامة للبترول وعدد محدود من شركات القطاع العام دورا مشتركا ‥ باستثناء ذلك القطاع فلم يلعب القطاع العام دورا كبيرا فى تحسين ميزان المدفوعات ، وربما كان لاتباع سياسة « الاحلال محل الواردات » أثره على زيادة الاستيراد من السلع الوسيطة والخامات فى وقت التهم فيه الاستهلاك المحلى معظم انتاج القطاع العام مما لم يترك فائضا كبيرا للتصدير ‥ وهو ما ساعد على زيادة عجز الميزان التجارى ، حتى بلغ فى عام ٨٠ ـ ١٩٨١ : (٤ر٢٩٦٦) مليون جنيه .

وبالطبع فان عجز التجارة والمدفوعات لا يعود لقصور الانتاج المحلى فقط ولكنه يعود فى الاساس للسياسات التى شجعت الاستهلاك والاستيراد وقللت من فرص التصدير .

والارجح أنه كان يمكن زيادة الصادرات الزراعية والصناعية

(١) تقرير مجلس الشورى عن القطاع العام ـ ابريل ١٩٨١ .

أو الاستغناء عن واردات بنحو ألف مليون جنيه اذا تم تشغيل الطاقات العاطلة (فى المتوسط ١٥٪ وانتاج الشركات ـ دون الهيئات ٦٤٥٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩) .

٧ ـ كان للقطاع العام أثره الايجابى فى محاولة التضخم الذى زادت معدلاته ـ كما سبقت الاشارة ـ عن (٢٥ ، ٣٥٪) سنويا . وقد كان القطاع العام أكثر التزاما بضبط الاسعار وعدم الجرى وراء سياسات لا تهدف لغير الربح .

وبالطبع فان ذلك لا ينفى وجود ارتفاع نسبى فى التكلفة فى بعض الوحدات ، كما لا ينفى وجود الفاقد فى وحدات القطاع العام .

٨ ـ كان للقطاع العام الفضل الاول فى تخريج أجيال من المديرين تولوا قيادة العمل فى القطاع العام والخاص والمشترك فى أوائل الثمانينات .. واذا كانت المشكلة التى ظنت الدول الاجنبية أنها ستعطل تشغيل قناة السويس بعد تأميمها هى الادارة ، فان القطاع العام المصرى وبعد فترة غير طويلة أصبح قادرا على توفير مديرى البنوك والمشروعات الاجنبية فى أغلبها الساحق ، ومشروعات الانفتاح ، وكثير من المشروعات والمرافق والخدمات بالوطن العربى .

وقد عملت ادارة القطاع العام وسط تحديات غير عادية طوال الستينيات والسبعينيات ، وفى ظل علاقات انتاج غير مستقرة ، وتحت ضغوط عمالية واجتماعية ورغم ذلك فقد أثبتت نجاحها فى معظم الحالات .

لا يعنى ذلك أن ادارة عصرية وعلمية قد توافرت ـ وباستمرار ـ لمشروعات القطاع العام .. لكنها على أى حال ، ليست بأقل من ادارة المشروعات التى أممت ، أو التى يديرها القطاع الخاص .. بل تزيد كفاءة فى كثير من الاحيان .

أيضا ، فان ذلك لا يعنى أن القطاع العام المصرى قد خاض العديد من التجارب التنظيمية ، تحركت من خلالها أشكال التنظيم،

(١) التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن عام (٨٠ ـ ١٩٨١) .
(٢) تقرير المجالس القومية حول القطاع العام ـ ١٩٨٠ .

وسلطات اتخاذ القرار ، ومدى حرية الوحدات واستقلالها • وقد كان لبعض هذه التغييرات مبررها الموضوعي ، ولم يكن لبعضها مبررا كافيا بل كانت له آثار سالبة على استقرار العمل والعاملين ..

٩ ــ **ماليا** ، لعب القطاع العام دورا أساسيا في تمويل الموازنة العامة للدولة • وبالتقييم المالى أدخل مصر على عتبة ما يجرى تسميته بالشركات العملاقة ، وقد بلغت ميزانية البنوك التجارية الاربعة المملوكة للقطاع العام (٣٠) يونيو (١٩٨١) : ٩١٧٦ مليون جنيه .. كما بلغ اجمالى ايراداتها ٧٠٢ر٧ مليونا وبلغ صافى الربح القابل للتوزيع (١٢٥ر٩) مليون جنيه •

ومن الناحية المالية يمكن القول أن المشاكل المالية للقطاع العام جاءت نتيجة سياسات اختارتها الدولة ولم تكن نتيجة عجز من جانب هذا القطاع من توليد الفوائض ، ولو أن هذه الفوائض قد ترك حق التصرف فيها للقطاع العام ليعالج كل مشاكله من تمويل وتجديد وتشغيل ، لانخفضت تكاليف التمويل لديه نتيجة الاستغناء حينذاك عن جزء كبير من القروض المصرفية •

١٠ ــ أثبت القطاع العام في مصر ، بحجمه وتنظيمه ، خاصة قبل الغاء المؤسسات العامة أنه قادر على تحصيل **المزايا النسبية للانتاج الكبير** .. ليس فى مجال الانتاج فقط ، وانما فى مجال التفاوض الخارجي « فقد مثل القطاع العام قوة تفاوضية تجاه الموردين الخارجيين المحتكرين للخامات والتكنولوجيا ، وكانت شروط الاتفاقيات فى الدواء والسيارات والبترول تشهد بمهارة المفاوض المصرى وكفاءته وقوة القطاع الذى يمثله هؤلاء المفاوضون »(١)

---

(١) طبقا للميزانيات المنشورة بالصحف المصرية للبنوك التجارية الاربعة فقد بلغ حجم ميزانية البنك الاهلى ٣٣٧٧ر٣ مليون جنيه وصافى الربح (٢٩ر١) مليونا .. كما بلغت ميزانية بنك مصر (٢٢٠٠ر٣ مليون جنيه وصافى ربحه (٣٢ر١) مليون جنيه .. وبلغت ميزانة بنك مصر (٢٢٠٠ر٣) مليون جنيه وصافى ربحه (٣٢ر١) مليونا .. كما بلغتميزانية بنك الاسكندرية (١٥٣٨ر١) مليون جنيه وصافى ربحه (١٣ر٧) مليون جنيه •

وقد ساعد ذلك على قيام البنوك الاربعة بتاسيس عدد كبير من المشروعات او المساهمة فيها وبلغ عدد هذه المشروعات فى نهاية يونيو ١٩٨١ : (٤٦) مشروعا لكل من البنك الاهلى وبنك مصر ــ (٣٧) مشروعا لبنك القاهرة ــ (٢٧) مشروعا لبنك الاسكندرية •

السؤال ، واذا اتفقنا على هذا التقييم السريع : الى أين يمضى القطاع العام ٠٠ والى أى حد يمكن أن يســـاهم فى حل المشكلة الاقتصادية ؟

والاكيد وبالمؤشرات التى نملكها عن القطـــاع العام وبالتقييم السابق نستطيع القول أن مصر تملك قطاعا عاما واسعا يستطيع أن يلعب دورا قياديا في عملية التنمية، وتحقيق التوازن الاقتصادي، ومكافحة التضخم ، وتشغيل اليد العاملة ٠

وليس عسيرا أن نتفق على أشكال تنظيمية تتيح حرية أوســع لوحدات القطاع العام ٠٠ لكن الاهم :

× × أن تنتهى المعاملة غير المتكافئة بينه وبين القطاع الخاضع لقانون الاستثمار (الاجنبى والمشترك) ٠٠ وأن تكون الاعفاءات وسياسات التمييز لنوع النشـاط العام ضرورة فى مجتمع تشـح فيه الموارد عن الحاجات ، ويلعب فيه الاقتصاد دورا أساسيا لتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى ٠

وأخيرا ، فانه لا يكفى القول أنه لا غنى عن القطاع العام ، لكن الاهم أن نطلق طاقاته : بمناخ مختلف ، ومعاملة أفضل ، وتشريعات وتنظيمات تساند ذلك ٠

الإعتماد على الذات

عندما نناقش السياسة الاقتصـادية ينبغى أن نبدأ بالقضـايا الاساسية والكلية ٠٠ فهى فى النهاية الحاكمة والحاسمة ٠

أيضا ، وعندما نطرح السؤال الجوهرى : هل نحتاج لسياسة أقتصادية أخـــرى ٠٠ ورغم كل المقدمات التى حوتها الفصـــول الســـابقة ، فاننا يجب الا نتعجل الاجابة ، ونفحص أكثر ظروف الواقع المصرى من خلال الارقام ، ومن خلال شـــهادات دولية فى نفس الوقت ٠

ولنبدأ بالاثنين معا ٠

---

(١) دراسة للدكتورة هبة حندوسة مقدمة الى مؤتمر الاقتصاديين المصريين ـ مارس ١٩٨٠ ٠

البنك الدولى للانشاء والتعمير صديق لمصر ، ومتحمس لسياسة الانفتاح · والبنك فخور بأن تطورا ايجابيا حدث فى ظل الانفتاح وهو زيادة معدل الاستثمار ·· فبعد أن كنا نخصص ٣ر٢٢٪ من الناتج المحلى ـ الدخل المحلى ـ للاستثمار في عام ٧٢ ـ ٧٣ ـ قبل الانفتاح ـ فقد ارتفعت النسبة الى ٤ر٣٠٪ عام ٧٩ ـ ٨٠ ·· وارتفع معها نصيب القطاع الخاص فى الاستثمار الى ما يقرب من الضعف ·

البنك الدولى ـ فى آخر تقرير شامل له ـ يشير لذلك كعنصر ايجابى ·· و ·· يشير أيضا لما صادف السياسة الاقتصادية الجديدة عالميا ومحليا · فى الخارج حيث ارتفعت الاسعار العالمية مما ألقى عبئا اضافيا على مصر · وفى الداخل حيث يتعذر أن تنقطع الصلة بالماضى ، وأبرزه التزام الدولة بانجازات اجتماعية حققتها ثورة يوليو ١٩٥٢ ··

أيضا ، وفى الداخل كانت هناك آمال الجماهير فى الرخاء نتيجة السلام ، وكانت هناك بالتالى صعوبة فى أن يتحقق التحرير الكامل للاقتصاد أو سياسة الانفتاح بالكامل ما لم يتحقق قدر من الرخاء وقدر أكبر من التوازن الاجتماعى ·

البنك اذن ينظر للتوازن الاقتصادى ، والنمو الاقتصادى طبقا لسياسة الانفتاح مرتبطا بسياسات اجتماعية وضرورات سياسية ·· تتحقق أولا ·· ثم ·· يتحقق الانفتاح الكامل ·

و ·· مع ذلك ، فقد كان لما تم من خطوات ـ وحسب أرقام أوردها تقرير البنك ذاته ـ أثر عميق فى الاقتصاد المصرى ··

× × ×

المقارنة بين عامى : ٧٢ ـ ٧٣ قبل الانفتاح مباشرة ·· و ٧٩ ـ ٨٠ بعد خمس أوست سنوات من الانفتاح ·

خلال هذه الفترة . ونتيجة للانفتاح ارتفع نصيب الواردات من

---

(١) تقرير البنك الدولى عن الاقتصاد المصرى فى ديسمبر ١٩٨٠ ·

السلع والخدمات من ٢١٪ من الدخل المحلى الى ٥٣٪ منه .. أى ما نستورده من العالم الخارجى لا يكفيه نصف دخل مصر !

حقيقة أن حصيلة الصـادرات ـ خاصة ما يسمى بصـادرات الخدمات كالقناة والسياحة والمصريين فى الخارج ـ قد نمت ولكن .. ورغم كل ما حققته فإنها لم تلحق بالواردات التى تدفع بعملة أجنبيـة .. والتى أصبحت تشـكل رقما مزعجا « نصف الدخل المحلى » !

التعليق لم يقدمه البنك الدولى ، لكنه قدم الارقام وأضاف أنه بذلك زادت نسبة الديون للناتج المحلى من ٣٨٪ .. الى ٥٨٪ .. وزادت خدمة الدين من فوائد وأقساط من ٤ر٢٪ الى ٢ر٨٪ .

ويضيف التقرير حقيقتين هامتين :

● أن الانفتاح فى مجال التجارة الخارجية على هذا النحـو كان مصحوبا بتدفق رأسمالى كبير ، حتى أنه وفـى ست سنوات تنحصر بين عامى ٧٤ ، ٧٩ .. بلغت هذه التدفقات من خارج مصر الى داخلها ٥ر١٩ مليارا من الدولارات .

أى أن نحو عشرين مليارا قد دخلت مصر فى خمس سـنوات (بخلاف حصيلة صادراتها التى قفزت عدة مرات) .

دخلت هذه الحصيلة فى شكل منح ومعونات واستثمارات وقروض .. لكن القروض كانت هى الغالبة .

● الحقيقة الثانية ، وحسب كلمات التقرير فانه نتيجة لذلك .. فقد أصبحت مصر أكثر الدول النامية فى العالم اعتمادا على الخارج والتجارة معه » .. و .. ذلك بالنسبة للدول التى يزيد تعدادها عن عشرين مليونا .

ووفقا للارقام المصرية ، بعيدا عن التقرير الدولى ، فان تفسير ذلك واضح .. فقد زاد العجز التجارى ٢٩ مرة خلال سنوات عشر تمتد من عام ١٩٦٩ .. الى عام ١٩٧٩ ، كان العجز التجـارى ٧ر٩٨ مليون جنيه .. فأصبح ٢٨٧٤ مليونا .

أيضا كانت الصادرات تغطى ٧٦٪ من احتياجاتنا السـلعية من

الخارج عام ٦٩ ·· فأصبحت ـ ورغم البترول ـ تمثل ٣٧٪ فقط من هذه الاحتياجات عام ١٩٧٩ ·

و ·· معنى ذلك أننا « انفتحنا » أكثر من اللازم ، أو أننا سرنا على سياسة تراجع معها نصيب الانتاج المحلى فى سد الاحتياجات ·· وتقدم نصيب الاستيراد بشكل لا نستطيع الوفاء به ، فنقترض من أجله ، ويتزايد نصيب ما تأخذه خدمة الديون من الدخل القومى عاما بعد عام ·

× × ×

نحن اذن أمام قضـــية أساسية هى : مدى الاعتماد على العالم الخارجى ·

وبشهادة البنك الدولى فنحن أكثر الدول الناميـة اعتمـادا على الخارج من خلال التجارة والتدفقات المالية ·

ماذا يعنى ذلك بالنسبة للاقتصاد ؟

وفقا لمنظور بعض المنظمات الدولية ـ كالبنك الدولى وصـندوق النقد ـ وهو نفس المنظور الذى تبنته الولايات المتحدة الامريكية فى مؤتمر كانكون (١٩٨١) والذى ضم الاغنياء والفقراء ، وفقا لهـذا المنظور فان رخاء العالم لا يتحقق بغير أبواب مفتوحة ، وتدفق بين الاسواق ، تعارض هذه المنظمات ـ ومعها بعض الدول ـ وضع أى قيود على التجارة ، وترفض أى قانون غير قانون السوق ·

والتبرير الرسمى كما تراه هذه الجهات هو أن التجارة يمكن أن تقود الاستثمار · انها نبض السوق ، وعندما يحدد السوق طلبا هنا أو هناك فانه يجتذب المستثمرين وراءه ·· وبالتالى تنشـــيط التجارة يؤدى فى النهاية لتنشيط الاستثمار ·

فى مصر ، لم يحدث ذلك ·· فالاستثمار الرئيسى يتجه للمرافق، وما تبقى منه يتجه للانتاج وفق أولويات تحتاج الى مناقشة · لم تلعب التجارة الخارجية ، والانفتاح على الخارج دورا يذكر فى تنمية الاستثمارات · حتى الاستثمارات الاجنبية لم تلعب الدور الذى تهيأت كل السياسات الاقتصادية لكى توفر المناخ اللازم له ·

حتى يونيو ١٩٨١ كانت هيئة الاستثمار قد وافقت على مشروعات يبلغ رأسمالها ٣٨١٩ مليون جنيه ٠٠ ولكن ٠٠ ماذا دخل مصر من رءوس أموال بالفعل ؟

طبقا للارقام الرسمية للبنك الدولى فان التدفقات المالية الاجنبية طبقا لقانون الانفتاح الشهير ٤٣ ٠٠ كانت متواضعة دائما ٠ بدأت بـ ٥ ملايين دولار عام ٧٤ ٠٠ ولم تزد عن ١٧٩ مليون دولار عام ١٩٧٩ ٠٠ وبمجموع لايتخطى ٤٧٦ مليون دولار فى السنوات الست ٠٠ أى نسبة تقل عن ١٠٪ مما تم اعتماده من مشروعات ٠

فى نفس الوقت فقد بدأت الهجرة العكسية للاموال ، وبصرف النظر عما أثير حول نشاط البنوك الاجنبية والمشتركة وقيامها بتحويل مدخرات المصريين الى خارج مصر ٠٠ بصرف النظر عن ذلك فانه فى مجال الاستثمار ـ وهو هدف الانفتاح الاول فان ما تم دخوله مصر من رءوس أموال طبقا لقانون الاستثمار أو طبقا لاتفاقيات البترول فقد بلغت ٧١٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ ٠٠ و ٠٠ ذلك مقابل ٤٣٠ مليون دولار خرجت كعوائد استثمار ٠

هذه هى الارقام ٠٠ فماذا بقى لمصر ؟

x x x

المشكلة اذن هى الاعتماد على الخارج ٠٠ بالتجارة التى تلتهم كل شىء ٠٠ وبالاقتراض الذى زادت معدلاته ٠٠

وطبقا لما يراه المستثمرون الاجانب فان هذه هى فرصة العمر ٠٠ فما تخصصه مصر للاستهلاك أو التنمية ٠٠ وما تدفعه من ثمن نقدى أو بالاقتراض ، كل ذلك فى النهاية يتحول الى توريدات ٠

مصر هى السوق ، وعندما تحدث رجال الاعمال البريطانيون

(١) المصدر : دراسة للباحث الاقتصادى وخبير النقد يحيى المصرى ٠٠ وتشير احصاءات البنك المركزى فى دراسة حول تطور ميزان المدفوعات (٧٤ ـ ٨١) الى ان عجز التجارة قد ارتفع فى مصر من ٢٣٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ـ قبيل الانفتاح الى (٣١٠٢) مليونا عام ٨٠ ـ ٨١ ٠٠ اى بما يقرب من ١٤ مرة ٠

(٢) تقرير تنمية الموارد المحلية وآفاق النمو فى الثمانينات ـ صفحة (٨) ـ البنك الدولى ـ ديسمبر ١٩٨٠

فى مؤتمرهم المشترك الذى عقد عام (٨٢) فى فندق السلام لخصوا الموقف فى حقيقة تقول أن اعتمادات التنمية التى تصل الى أكثر من عشرين مليار جنيه فى خمس سنوات ٠٠ يذهب نحو ٦٠٪ منها للاستيراد ٠ حتى مشروعات الامن الغذائى ،والبريطانيون يعملون ، فيها تعتمد على الخارج بنسبة ، تتراوح بين ٥٥٪ و٦٥٪

وقد يكون مفهوما أن يزيد الاعتماد على الخارج فى مشروعات صناعية ٠٠ ولكن ٠٠ ماذا يعنى أن يكون نفس الشىء فى المشروعات الزراعية فيرتفع ما يسميه الاقتصاديون بالمكون الاجنبى ـ أى العملات الاجنبية اللازمة ـ لهذه النسبة الخطيرة ٠

لا يغرينا اذن أقبال الاجانب ، فهم يريدون أن يبيعوا ٠٠ أما التنمية الاقتصادية فهى مسئوليتنا نحن ٠

أيضا ، لا يغرينا الحصول على قروض أكثر وتقول : انها دليل ثقة ٠٠ فالوجه الآخر لها أنها مؤشر على عدم توازن الاقتصاد ٠
وقد اتسم الاعتماد على الخارج بالعديد من السمات التى تثير الانزعاج وتستوقف النظر ٠

أولا ـ زيادة هذا الاعتماد على النحو الذى أبرزته الارقام السالفة ٠

ثانيا ـ انه يتجه للمزيد من عدم التوازن دوليا ، وبما يهدد القرار المصرى ، فى بداية السبعينيات رفعنا شعار التعامل المتوازن مع العالم الخارجي ٠٠ وفى منتصف السبعينيات كنا نقول : تكنولوجيا غربية ورأسمال عربى ويد عاملة مصرية ٠

لكن سرعان ما أصبح عمليا اعتمادا على محور محدد هو محور « الخليج ـ واشنطن » الذى كان له الغلبة فى المنح والقروض ٠٠ و ٠٠ حتى ذلك لم يستمر ووسط الازمة التى شابت العلاقات المصرية العربية زاد الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية ٠

الملاحظة الثالثة : أن الاعتماد على الخارج لم يعد مبررا ٠ كنا نبحث عن جرعات تموينية اضافية تساعد الاقتصاد المصرى ، فجاء لنا البترول ومدخرات المصريين فى الخارج وفاق دخلهما الخمسة مليارات من الدولارات كل عام ٠ وكنا نبحث عن صديق أجنبى

يعين الاقتصاد على عثرته ٠٠ فجاء الاصدقاء بديون مستحقة السداد ٠٠ وكانوا مؤثرين للمشروعات ذات الربح السريع ٠٠ مثل البنوك وشركات المقاولات والسياحة والعمارات ٠ أيضـا ، كنا نبحث عن شيء يدفع التنمية ويقلل احتياجنا للخارج ٠٠ ناذا بالانفتاح يضاعف الاستهلاك والاستيراد ٠٠ ويزيد الحاجة الى الخارج ٠

x x x

ينقلنا ذلك لنقطة حيوية ، هل يمكن أن تكون هناك أنماط اخرى للتنمية أقل اعتمادا على الخارج ؟

وأقول : هذه هي القضية ، كل الانماط في الاستهلاك والتنمية تستطيع أن تربطنا بالخارج ٠٠ وتستطيع أن تقلل ارتباطنا به ٠ والمسألة : أي الاختيارات نقدم ٠٠ وأي الاختيارات نؤخر ؟

اذا كان النمـوذج هو الدول الثرية ٠٠ فاننا لابد أن نختـار استهلاكا ترفيا أو انتاجا خاضعا لما نسميه «آخر ماانتجته تكنولوجيا العصر » ٠٠ و ٠٠ وعلينا أن ندفع الثمن وسوف نجد من يشجعنا على ذلك ، لانه يبيع ٠٠ ولا يشترى ٠ يقبض ٠٠ ولا يدفع ، ينتج الآلات المتقدمة ، والسلع المختلفة ويبحث عن سوق نحن أصحابه ٠

أما اذا كنا نريد مصر ، يتناسب سـلوكها مع امكانياتها ٠ مع حقيقة أن غالبيتها من محدودى الدخل والبسطاء ٠٠ اذا اخترنا ذلك فان سلوكنا في الاستهلاك والانتـاج سوف يكون على نفس النمط ٠ لايهم أن نملك أكبر المصـانع ٠٠ أو أحدث الطرق في الزراعة ٠٠ لكن المهم أن نحقق النتائج المرجـوة باقل امكانيات ممكنة ٠

مثال ذلك : الاسكان ٠٠ ومن ينكر أن بيوت الاسمنت (المساكن الجاهزة) أكثر تكلفة من أى طراز آخـر ٠٠ ولا ينافسها غير مستحدث آخر هو البيوت المعدنية والزجاجيـة التي بدأت ترتفع في القاهرة ؟

ان المسكن واحد ، وعلينا أن نختـار أبنيته بالحجارة ٠٠ أو بالطوب الرملي ٠٠ أو بالحديد والصلب ٠٠ أو بالاسمنت الخالص

.. و .. سوف تختلف التكلفة ، ويختلف مدى احتياجنا للاستيراد من الخارج .

هل حسمنا شيئا بهذه المناقشة ؟

بل نبهنا لقضية أساسية ينبغي أن تحسم . لقد زاد فى ظل الانفتاح اعتمادنا على الخارج . نصف الدخل للاستيراد .. وحوالى ربع الصادر لخـــدمة الديون .. ثم نقول انهم يعطون .. لأنهم يثقون ..

ونقول : انها لعبة خطرة .. تهدد الاقتصاد بشكل أساسى ..

هل نتفق على ذلك ، قبل أن نناقش قضايا الاستهلاك والانفتاح الانتاجي والاسكان وغيرها من قضايا ؟ .. هل نتفق على أن أساس الاصل هو زيادة الاعتماد على الذات ؟

أعتقد ذلك ..

● نحن والعالم الثالث وخيار صعب ●

نرتد الى الداخل

ام نندفع الى المجهول ؟

أصبح واضحا ، ومنذ عدة سنوات · أنه لامفر من أن تخصص الدول النامية غير البترولية جزءا كبيرا من حصيلة صادراتها ·· لخدمة ديونها ·

وأصبح واضحا أن التمويل الجديد · القادم من مؤسسات مالية دولية رسمية · أو من مؤسسات تجارية أو من بعض الحكومات ·· لم يعد كافيا لسد عجز قائم ·· ومتزايد ·

فى اجتماع لمحافظى صـــندوق النقد الدولى قال المجتمعون : المطلوب مزيد من القروض ·· وبالتالى مزيد من الامكانيات المالية لصندوق النقد الدولى ·

و ·· كان ذلك نوعا من مواجهة الازمة من وجهة نظر المجتمعين ·
ولكن ··
هل يحل ذلك التمويل ·· مشكلة العجز ؟

لكى نحدد الاجابة ينبغى أن نحدد أى نوع من العجز ·· وبالتالى أى نوع نحتاجه من المواجهة ؟

لقد تخطى عجز الدول النامية غير البترولية مرحلة العجز الطارىء الذى يمكن أن يعالجه تمويل طارىء يتمثل فى القروض والمعونات أصبح العجز « مزمنا » تتزايد حدته ولا تخف آثاره ·

وتقول وثائق النقد الدولى ان عجز هذه المجموعة الدولية بلغ عشرة مليارات من الدولارات عام ١٩٧٤ · وقد أخـذ هذا العجز اتجاها تصاعديا حتى بلغ عام (١٩٨٠) ٩٧ مليار دولار ·

صحيح أن هناك عجز آخر لدى الدول الصناعية · وصحيح أن

ذلك العجز قد زاد من ١٣ مليار دولار عام (٧٩) .. الى ٥٥ مليارا (توقع ١٩٨٠) .

ولكن هناك فارقا دون شك بين عجز .. وعجز فالاخير عجز طارىء . يتم استيعابه عن طريق رفع أسعار التصدير .. كما حدث عام ١٩٧٤ . ويساعد على ذلك تقدم هذه الدول واتساق هيكلها الاقتصادى وقدرته على افراز حجم هائل من الانتاج .

فى الدول النامية يختلف الوضع ..

واذا تحدثنا عن عجز المدفوعات فى هذه الدول وكيف أصبح عجزا مزمنا .. نقول : انه ليس مجرد عجز مالى يتم علاجه باجراءات مالية طارئة انه عجز هيكلى لا يمكن علاجه .. دون اجراءات تتصل بهيكل الاقتصاد .

يؤكد ذلك صندوق النقد الدولى نفسه حيث تقول وثائقه ان « هذا العجز الضخم قد لايزول بسهولة فى السنوات العديدة القادمة » .

ومن هنا فان الصندوق يقول « انه قد أصبح من الضرورى أن تلعب المؤسسات المالية العالمية وخاصة صندوق النقد الدولى دورا كبيرا فى اعادة تدوير الاموال » .

● تجربة السبعينات

فى النصف الثانى من السبعينات تم تجربة هذا المنهج . عجز متزايد يقابله تدفق متزايد من التمويل الدولى .. تم ذلك عبر صندوق النقد الدولى ومؤسسات التمويل الرسمية . وكان بالنسبة لصندوق النقد مصحوبا بما يسمى سياسات التكيف اللازمة لاصلاح موازين المدفوعات . وهى سياسات تلتزم بها الدولة على شكل برامج يوافق عليها صندوق النقد ويعطى القروض على أساسها .

على الجانب الآخر . كان هناك التمويل التجارى . وقد لعبت البنوك التجارية دورا كبيرا فى ذلك .. ولكن بقدر ما أخذت الدول النامية . بقدر ما سددت من تكلفة باهظة للديون .. فالقروض التجارية غير القروض التى تعطيها مؤسسات دولية مهمتها : الدعم

على أى حال • فان السؤال يظل قائما •• هل يعالج ذلك خللا هيكليا أصيبت به الدول النامية ؟

والجواب بالنفي •• فالاصلاح الاقتصادى •• وليس الاصلاح المالى هو المطلوب ••

صحيح أن خبراء صندوق النقد يعتقدون أن الاصلاح المالى قد يؤدى لاصلاح اقتصادى •• لكن ذلك طريق طويل غير مأمون • انه يترك لعوامل السوق أن تحدد المستقبل •• وعوامل السوق كثيرا ما لا تحابى التنمية العادلة والمضطردة والمتسقة •

● ٣ طرق

أما ذلك الموقف فانه لا مفر للدول النامية غير أن تختار طريقا من ثلاثة :

● الاستمرار في الطريق الحالى • اقتصـــاد غير متوازن • جرعات مالية من الخارج تحدث له توازنه عاما بعام •• وشهرا بشهر • تزايد في العجز •• وتزايد في الاقراض بشكل أصبحت المؤسسات الدولية ذاتها تتوقع أن يستمر طويلا •• وهو ما يعنى أنه لا يدخل فى توقعاتها : أصـــلاح هيكلى سريع يعيـــد التوازن لاقتصاديات هذه الدول ويغنيها عن الاقتراض الخارجى •

وترد هذه التوقعات على رهان دخلته الكثير من الدول النامية • وهو أنها بجرعات مالية اضافية ستحل مشاكلها الجارية وتبنى مشروعات للتنمية •تسدد القروض وأعبـــاءها •• وتزيد معدلات النمو ••

أصبح واضحا أن الرهان خاسر • وان معدل النمو فى افريقيا على سبيل المثال ـ لم يزد تقريبا عن معـــدل نمو السكان ٣٪ فى المتوسط خلال السنوات الاخيرة •• ذلك مع استمرار الاقتراض وتزايد المديونية • وتزايد العجز •

● أما البديل الثانى فيتعلق بأن يستمر السلوك الاقتصادى الحالى وان تتغير القوة التفاوضية للدول النامية • وتزيد القدرة التبادلية لسلعها •

يقول آخر أن يصبح العالم الثالث قادرا على زيادة أسعار منتجاته بنفس المعدل التى يزيد بها العالم الصناعى أسعار ما ينتجه .وقد حدث ذلك فى مجال البترول . ولكن ذلك كانت له ملابساته التى تتعلق بندرة الطاقة ، وتكتل المنتجين . وقبول أكبر مستهلك للطاقة ـ وهو الولايات المتحدة الامريكية ـ لاسعار أعلى لتضعف منافسيها فى اليابان وأوربا الغربية .. وتفسح السبيل لبدائل الطاقة الاكثر تكلفة .

هل يتكرر النموذج فى سلع أخرى ؟ .. واذا تكرر فهل يحسم السباق المتكافىء بين الدول النامية والمتقدمة .. أم يسرع دوران ذلك السباق فترتفع الاسعار الصناعية بشكل مضطرد وتتزايد مع كل ارتفاع لاسعار الخامات .. الانتاج الرئيسى للدول النامية ؟ .. اذا حدث ذلك فان المشكلة تظل قائمة ..

أما اذا تزايدت أسعار الخامات ـ وبالتالى تزايد سعر العمل لانسان العالم الثالث ـ ولم تتزايد أسعار السلع الصناعية بنفس النسبة .

ويقول آخر : اذا اقترب انسان العالم الثالث .. وانسان العالم الاول .. من حيث قيمة الجهد البشرى فان التحول يكون لصالح الدول النامية ..

و .. لا أظن أن ذلك واردا . وان كان العمل من أجله أمر ضرورى .

● الارتداد للداخل

● لا يبقى غير طريق ثالث . قد نسميه : الارتداد للداخل أو الاعتماد المتزايد على الذات .. وبدرجة حادة ..

ولا يعنى ذلك مجرد مزيد من الجهد الوطنى فى مجال الانتاج وتنظيم الاستهلاك لكنه يعنى سلوكا آخر ونمطا آخر للحياة . انه يعنى أستراتيجية جديدة بالكامل .

مقومات هذه الاستراتيجية أن تنتج الدول النامية حاجتها الكاملة من الغذاء .. فالميزان قد أصبح يميل لغير صالحها ..

ودول الصناعة تصبح تدريجيا هي دول الزراعة . والمتفوق في السلعة الصناعية قد أصبح هو القادر على انتاج الغذاء والتحكم فيه

وليس صعبا أن ينتج كل شعب وباستثناءات قليلة ـ غذاءه وشرابه .. قد يؤثر ذلك على محاصيل تصديرية أخرى .. ولكن .. في المدى المتوسط . وليس البعيد سوف يصبح الغذاء أغلى ثمنا وأكبر أثرا .

أيضا . فانه من الطبيعي أن ينتج كل شعب ما يحتاجه ـ أو معظم ما يحتاجه ـ من أساسيات : في الملبس والمسكن والخدمات العامة التي تطلق عليها دوائر الامم المتحدة « الحاجات الاساسية » .

يتطلب ذلك وحتى يكون مستطاعا . التأثير في متغيرين هما : الاستهلاك .. والانتاج ..

والاول يتعلق بالسلوك . كما يتعلق بنمط توزيع الدخل .. فحيث تشتد الفوارق .. يتزايد الاستهلاك الترفي .. وحيث تقل الفوارق ـ وهو ما يمليه واقع الدول الفقيرة ـ يقـــل ذلك الاستهلاك .

هناك بالطبع جانب آخر هو : الاستهلاك الجماعي وهو مرهون بسلوك الحكومات وقدرتها على كبح جماح الانفاق المتزايد وترشيد هذا الانفاق وتحقيق أكبر عائد منه .

وفي الحالين : في مجال الاستهلاك العائلي أو العام .. فانه يجب أن يكون واضحا أن نموذج الدول المتقدمة .. غير ممكن .. وأن الثغرة بين الدول المتخلفة والمتقدمة قد أصبحت من الاتساع بحيث لايمكن أن نقول : هذا هو النموذج المســـتهدف . أصبح ضروريا أن يكون للعالم الثالث نموذجه الذي يســـاير امكانياته وبيئته .

لا يعني ذلك أن يعيش انسان العالم الثالث منحطا . ولكن معناه أن يبحث عن وظيفة الاشياء .. وليس مظهرها . ولا يهم أن يمتلك المستحدث .. لكن المهم أن يمتلك ما يفي بحاجته الاساسية في المأكل والمشرب والمسكن والصحة والتعليم والثقـــافة والترويح والمرافق الحيوية .

يعنى ذلك أن نحارب النموذج المستورد .. وأن نعيش حياتنا تمتد يدنا للخارج بقدر الضرورة .. وليس بقدر التطلع . بقدر الحاجة .. وليس بقدر الاشتهاء أو الميل للتقليد .

● جانب آخر

الجانب الآخر للمعادلة . مع ضبط الاستهلاك ونمطه ونموه هو: الانتاج .

فى جميع الاحوال سيصبح ضروريا زيادة الانتاج . وفي جميع الاحوال سيتم قدر من التعاون الدولى فى هذا المجال .. ولكن .. أى تعاون .. وبأى استراتيجية .. واذا كان التعاون ضروريا فى شراء الآلات .. فماذا عن الاموال ؟

ان التنمية تعتمد على عناصر عدة احدها : رأس المال والاساس أن يتكون ذلك محليا .. والاستثناء أن يتم استكماله من الخارج ..

ولكن .. عبر تجربة السنوات الماضية فقد أصبح الاستثناء هو القاعدة .. وأصبح استيراد الاموال هو الطريق السهل لاستكمال الاحتياجات الجارية والرأسمالية فى وقت واحد ! .. وقد عرض ذلك الدول النامية لمخاطر الاقتراض وأعباء الديون .. كما عرض استقلالها ـ ومن خلال شروط القروض والاستثمارات الاجنبية وقوة الشركات متعددة الجنسية ـ للخطر .

أصبح على الدول النامية أن تقبل رأس المال الاجنبى « بشروطه » وأبسط الشروط : اختيار نمط النمو . وتكنولوجيا التقدم . لايهم أن يكون ذلك مناسبا للدول المعنية أو غير مناسبا ..فالقرض او صاحب رأس المال تاجرا يبيع سلعته وخبرته وتكنولوجيا بلده .. وليس مصلحا اجتماعيا أو متطوعا فى سبيل الانسانية .

ومع ذلك فالطريق غير مسدود ومشكلة راس المال يمكن « تحجيمها » . باختيار نمط للنمو يناسب أيضا حاجة الدول النامية وامكانياتها .

مثال ذلك : نمط المشروعات .. وهل نختار مشروعات تقوم على تكثيف رأس المال . كما يحدث حاليا .. أم مشروعات تقوم على

تكثيف العمل ؟ ٠٠ وهل نعتمد على تكنولوجيا بسيطة ـ وربما محلية ـ ورخيصة ٠٠ أم نعتمد على تكنولوجيا متقدمة ٠٠ تجر وراءها : الآلة والخبير أو العبء المالى ٠

انها نقطة اختيار ٠ والدول النامية تستطيع أن تكون لها مشروعاتها التى تعتمد على الذات ٠ سوف تكون شيئا آخر غير ما ينتجه الغرب والشرق ٠٠ وقد تقف فى بعض الاحيان عند اشكال بدائية للانتاج اليدوى المنتشر فى ربوع آسيا وافريقيا ٠٠ لكن ذلك سوف يسد حاجة أساسية ويدفع ضرر الاقتراض والاعتماد على الآخرين ٠

ويتعلق الامر ايضا ٠ بسلوك المجتمع فالانتاج ـ فى النهاية ـ للاستهلاك ٠٠ واذا لم يكن المستهلك خارجيا فلا مفر من أن يتم ذلك التلاحم بين سلوك المستهلك المحلى ورغباته ٠٠ وسلوك المصانع والمزارع والمتاجر ٠

● عقبة العمالة ٠٠

وهنا قد يصادف الدول النامية عقبة أساسية وهى أن العمالة لديها لم تعد كما كانت : غزيرة ورخيصة انها ـ ومع التضخم العالمى ٠ قد أصبحت تدفع أكثر من أجل اليد العاملة ٠

يعنى ذلك : ان اغراء الميكنة الكاملة أمر وارد ٠٠ والنموذج الغربى فى الانتاج الكبير يجد سندا ٠

ولكن ٠٠ هل ذلك ـ أعنى ارتفاع تكلفة العمالة ـ وهو الحال فى الهند أو الصين أو باكستان أو نيجيريا من الدول ذات الكثافة السكانية العالية ٠

أعتقد أن فائض العمالة مازال عنصرا ضاغطا على الحكومات ، وأن توظيف هذه العمالة فى مشروعات أقل تقدما من الناحية التكنولوجية أو أقل تكلفة من الناحية الاقتصادية ٠٠ وأكثر قدرة على توظيف اليد العاملة ٠ وانتاج السلعة الرخيصة ٠٠ قد أصبح ضروريا ٠

يبرز ذلك ، بالاضافة للاسباب السـابقة ، استمرار حالة التضخم فى العالم .. وهو ما يعنى اسـتمرار الخطر بالنسبة للفقراء .

لقد سجلت أرقام النمو الاقتصادى للدول الصناعية أقل معدل لها منذ عام ١٩٧٤ ، وكان ذلك عام ١٩٨٠ اذ لم تتجاوز النسبة ١ ٪ .. و .. مع ذلك استمر التضخم واستمرت معاناة العالم !

وسوف يستمر العالم الثالث يدفع مالم يأخذ المبادأة ويبادر بحل مشاكله .. بمنطق آخر ، ومنهج مختلف .

يحتاج ذلك : اجراءات راديكالية ..

ويحتاج قدرة سياسية فائقة .. وابتكارا فى الحلول المطروحة للمشاكل الاقتصادية .

واقتصاديو العالم الثالث يستطيعون ذلك ، قد يختارون الحل الثالث « الاعتماد على الذات » .

وقد يختارون الحلول الثلاثة معا .

قدر من العون الدولى وقدر من زيادة القدرات التفاوضية وقدر من الاعتماد على الذات .

قد يختارون هذا أو ذاك ولكنهم فى كل الاحوال لابد أن يفعلوا شيئا جذريا .. يرسم المستقبل ، ويقلل اعتماده على الآخرين .

يصدق ذلك فى مصر ، وفى معظم بلدان العـالم الثالث على السواء .

● وأوراق عمل ●

احتدمت بعض المشـاكل فى مصر وأصبح متعذرا الحـديث عن الاقتصاد (دون) الوقوف أمامها ..

وبينما كانت مشـكلة الاسكان منذ سـنوات تنحصر فى خلو الرجل ، تكاد تصبح مع بداية الثمانينات : مشكلة من يسكن .. ومن لا يسكن !

أصبحت مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات وزن أول .

فى نفس الوقت أصبحت قضيتى الاستهلاك واستيراد الاجنبى. قضـية تبديد موارد المجتمع فى سلع ترفية أو انفاق حكومى غير رشيد .. أصبحت هاتين القضيتين من القضـايا الرئيسية لاى اصلاح اقتصادى .

و .. بعيدا عن التزويق ، ألجأ الى الاسلوب المباشر والعاجل . أسلوب التقارير وأوراق العمل ..

وقد يكون ذلك مفيدا .

ورقة عمل رقم (١) :

اقتراحات حول مشكلة الاسكان

التكلفة وأسعار التمليك والتاجير .. مع بروز ظاهرة جديدة هى

١ ـ تتلخص المشكلة فى قلة المعروض عن المطلوب ، وارتفاع انتشار المساكن الخالية لعدم المقابلة بين ما يطلبه العارضون وبين ما يستطيعه الراغبون فى السكن من شروط .

٢ ـ يمكن زيادة المعروض من مساكن بوسيلتين :

الاولى ـ زيادة ما يوجه للاستثمار فى الاسكان :

× × بتوجيه نصيب العاملين فى الارباح المخصص للخدمات المركزية لانشاء المساكن .

× × وبتوجيه المشروعات التى تقام فى مناطق عمرانية جديدة بانشاء مساكن للعاملين بها ٠

× × وباعادة اجتذاب المدخر الصغير الذى كان يعمل فى الخارج لامتلاك منزل صغير ولم تعد مدخراته كافية لذلك طبقا لمستوى الاسعار الحالى ٠

× × وبتخصيص نسبة مئوية ثابتة من موارد المحافظات للاسكان الاقتصادى ولمدة عشر سنوات ٠

والوسيلة الثانية ـ استخدام المتاح للاستثمار بشكل أفضل وبما يعطى عددا أكبر من الوحدات ، أو ذلك بتخفيض تكلفة البناء بشكل عام ، واستنباط أنماط جديدة من الاسكان تعنى بالاحتياجات المعيشية ولا تمثل نوعا من الترف ٠

٣ ـ على هذا النحو فان خفض التكلفة تمثل حلقة رئيسية فى المشكلة ، **ولخفض التكلفة يمكن** : ـ

(أ) استبعاد الانماط الاكثر تكلفة وعدم الترخيص بها فالعمارات التى تعتمد على الهياكل الحديدية والواجهات الزجاجية الكاملة تتكلف أكثر وتحتاج لنفقات جارية أكبر بالنظر لاعتمادها على تجهيزات دائمة كتكييف الهواء ومحطات توليد الكهرباء الخاصة ٠ كذلك فان المساكن الجاهزة تعتمد على كميات أكبر من الاسمنت والمواد المستوردة وفى الحالتين تأتى النتائج بتكلفة أكبر وعبء أكثر على ميزان المدفوعات ٠

(ب) ويدخل في اختيار الانماط تحديد مستوى البناء ، ومن المقترح أن يقف البناء ولمدة عشر سنوات عند حدود « اقتصادى ـ متوسط ـ فوق المتوسط ـ ويلغى اللوكس والسوبر اللوكس والذى يستنزف الكثير من الموارد المالية والعينية ٠٠ المحلية المستوردة ٠

(جـ) ولخفض التكلفة لابد من اعادة النظر فى كل عناصر التكلفة بحيث تقتصر على الاثمان الفعلية للمواد وقوة العمل مع اختصار الهامش الذى يتجه للسوق السوداء أو لارباح طفيلية بسبب المضاربة ٠

٤ ـ تخضع مواد البناء جميعها للتسعيرة أو الربح المحدد مع تحسين نظام التوزيع بحيث يحصل الجميع فى وقت معلوم على ما يحتاجونه .. مع تجريم اللجوء للسوق السوداء بالنسبة للبائع والمشترى وتشديد العقوبة عليها ..

ويتم تخطيط احتياجات قطاع التشييد كاملا فى وقت واحد

(٥) وفي مجال مواد البناء أيضا يتم انشاء وحدة تابعة لمعهد بحوث البناء في كل محافظة تكون مهمتها اختيار المواد الارخص والاوفر محليا وتشجيع انتاجها والارشاد لطريقة البناء وتوجيه مراكز تدريب العمال على استخدامها اذا لزم .

٦ ـ لابد من تدخل حاسم فى اسعار الاراضى واسعار العمالة :

ومن المقترح بالنسبة للعمالة وضع « برنامج العام الواحد » الذى يتم فيه تخريج أكبر عدد من الفنيين بما يؤثر على حجم المطروح منهم .. مع دراسة امكانية حظر الهجرة بالنسبة لعمال البناء لمدة ثلاثة أعوام.

ويستمر برنامج التدريب (لكن فكرة العام الواحد للمواجهة العاجلة)

٧ ـ وبالنسبة للاراضى : والتى تمثل لمالكيها أرباحا لم يبذل فيها أى جهد ، كما تمثل جزءا كبيرا من التكلفة ، وعائقا دون دخول المستثمر الصغير مجال البناء . كما كان قبل ذلك .. فانه يمكن التاثير فى اسعارها بطريقة من اثنين : ـ

(أ) عرض ما قد يكون مملوكا للدولة باسعار منخفضة مع اشتراط عدم التصرف لمدة عشر سنوات (بالنسبة للاراضى المتخللة للعمران) وباسعار رمزية بالنسبة للمدن الجديدة ، وبحيث لا تنافس الدولة على رفع الاسعار .

(ب) اخراج الاراضى تماما من سوق العرض والطلب وتحديد اسعارها وفقا للموقع ورجوعا لاسعار عام ١٩٧٤ .

وحتى لا يحدث ذلك هزة شديدة فى الاسواق خاصة ان البعض سيضار من ذلك فانه لابد أن يأتى هذا الحل فى سياق حل شامل لقضية الاسكان يفصل بين الاستثمار فى مجال الاسكان والاتجار بالاراضى ، ويضع القضية بالوضع الذى تستحقه وهى أنها قد أصبحت تمثل خطرا على السلام الاجتماعى وانه لم يعد هناك مفر

من أن تكون البدايات عكس المألوف فنبدأ بتحديد الثمن المناسب للوحدة وايجارها •• ونحـدد ما يمكن تحديده من عنـاصر التكلفة وصـولا لهذا الثمن ، وليس العكس ، وان لزم التوفيق بطبيعة الحال •

٨ ـ قد يبدو الاقتراح السابق ـ أو مجمل الاقتراحات السابقة وكأنها تهدد حوافز القطاع الخاص للبنـاء •• ولكن معالجة ذلك يأتي باشاعة جو من الطمأنينة تسـنده اجراءات تقول ان ما يتم ضربه : الاتجار بالاراضي ، والاتجار في السوق السوداء •• وانه يبقي للمستثمر أن يحصل بعد ذلك على الريع المقرر وهو ٧٪ سنويا من قيمة البناء في حالة التأجير ونسبة ربح معقولة في حالة التمليك كذلك فان خفض التكلفة يمثل حافزا كبيرا للاستثمار •• وبعبارة أخرى فان الاستثمار في البناء لا يمس ، لكن ما يمس هو تجارة الاراضي وتجـارة السوق السوداء في مواد البنـاء وحذف الارباح الناتجة من ذلك لحساب المالك والمستأجر معا ••

٩ ـ ولزيادة حجم المعروض للايجار فانه لا بد من محاصرة ظاهرة التمليك :

× × باخضاع الوحدات التي يتم تملكيها للربح المحدد

× × باعطاء أولوية تسليم مواد البناء لمن يلتزم بالتأجير لمدة لا تقل عن عشر سنوات

× × باعطاء الاولوية في القروض الميسرة لنفس الفئة

× × باتجاه المحافظات والقطاع العام ووحدات الانتـاج للتأجير بدلا من التمليك على أن ـ ينشـأ بكل جهة صندوق للاسكان يتم تمويله من الايجار مضافا له الاعتمادات والقروض الجديدة ••

١٠ ـ بتخفيض أسعار الاراضي والبناء سوف يستمر الاستقطاب الراهن للمدخرات مع احتمال اختلاف نوعية المدخرين فيحجم بعض كبار المستثمرين بينما يعود لهذه الدائرة صغار المدخرين والذين يتم طردهم حاليا من هذا المجال •

١١ ـ لتغيير النمط الحالي في الطلب على المسـاكن يلزم نشر المشروعات التي تقدم شـقة مؤثثة بما يلغي نمط الطبقة الوسطى والعليا في امتلاك غرفة خاصة للاستقبال وأخرى للطعام وبما يجعل استخدام المساحات المتاحة : أفضل ، وبتكلفة أرخص •

ورقة عمل رقم (٢) :

اقتراحات حول ترشيد الاستيراد

١ ـ فى تحليل ظاهرة تضخم الواردات ينبغى الا يقف التحليل عند مجموعة السلع الاستهلاكية ، فكثير من السلع الوسيطة والاستثمارية توجه فى النهاية لانتاج سلع وخدمات ذات طبيعة ترفيهية أو غير أساسية (مثال : مواد البناء الخاصة بالبناء الفاخر)

٢ ـ فى التحليل أيضا يتضح خطورة الاعتماد المتزايد على الخارج فى مستلزمات التنمية ، وبمعدلات لا يبررها غير اختيار أنماط غير مناسبة من المشروعات اذ تبلغ نسبة المكون الاجنبى فى استثمارات القطاع العام لسنة ١٩٨٢/٨١ طبقا لجداول الخطة : ٢ر٥٢٪ ٠٠ واذا كان من الطبيعى أن ترتفع نسبة المكون الاجنبى لقطاعات بعينها كالصناعة فانه غير مبرر أن تكون هذه النسبة ٩ر٥٧٪ فى جهاز المقاولات و٨ر٣٧٪ فى التجارة والمال و٣ر٣٥٪ فى الاسكان و٨ر٥٠٪ فى الخدمات الصحية و٣ر٤٦٪ فى التعليم والبحوث العلمية ٠

ويتطلب الامر مراجعة نمط الاستثمار وأسباب اعتماده المتزايد على الخارج ودور القروض والتسهيلات فى تشجيع هذا الاتجاه ٠

وبالمراجعة ٠ يمكن اختصار الكثير من الواردات فى هذا المجال والاعتماد على الجهد المحلى (يبلغ المكون الاجنبى لاستثمارات القطاع العام فقط عام ٨١ـ٨٢ ـ ١٨٤٤ ميون جنيه) ٠

٣ ـ يحظر استيراد السلع الاجنبية التى يكون لها مثيل محلى يكفى حاجة السوق ، مع احكام الرقابة على جودة المنتج المحلى (أمثلة : السجاد ، الاقمشة ، الاثاث ، الأحذية) ٠

٤ ـ يتحدد ما يمكن تسميته بالسلع المترفية التى تخلق أنماطا لا نستطيعها من الاستهلاك (مثال : استهلاك الراديو الذى تحول للتليفزيون ثم التليفزيون الملون ثم الفيديو وأدوات العرض الخاصة) ٠

ويحظر استيراد ما يتم اختياره من هذه السلع (مقترح : أجهزة الفيديو والسلع المعمرة الفاخرة التى يصعب أن تاتى عن طريق التهريب مع القادمين من الخارج) •

وفى نفس الوقت تتحول اعتمادات استيراد الاجهزة الهندسية للانتاج المحلى (مثل : التليفزيون والثلاجة والغسالة) •

٥ ـ مراقبة واردات مشروعات الانفتاح والتأكد من جدية استخدامها • وانها لم تأت للاتجار بها (مثال : مستلزمات الفنادق)

٦ ـ يلغى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة الذى كان سببا فى تخفيض سعر الجنيه الى حد كبير ، كما كان سببا فى اساءة استخدام مدخرات المصريين فى الخارج وخلق سوق مستقل خارج أطار البنوك •

فى نفس الوقت نشدد مراقبة الجمارك منعا من نشاط تجار الشنطة ، ويتم الوفاء بحاجيات السوق الاساسية مما كانت تستورد عن طريق هذا النظام من خلال الموارد الرسمية للنقد •

٧ ـ بالتشجيع والتوجيه يمكن جذب مدخرات المصريين فى الخارج بما يجعلها مصدرا جيدا لتمويل الواردات • ومن المقترح :

(أ) العودة لنسبة اجبارية من الدخل يتم تحويلها للعملة المحلية ويكون ذلك مقابل التعليم والتدريب والسماح بالعمل فى الخارج ومقابل تدخل الدولة لحماية حقوق العاملين المصريين مع الدول المختلفة •

(ب) السماح بنسبة فائدة تعوض بعض الشىء ما كان يرجوه المدخرة من علاوة ينالها بالكامل فى السوق السوداء •• وإن كانت الانظمة الادخارية الحالية تسمح بذلك •• فالتحويل بسعر ٨٣ قرشا للدولار وليس ٧٠ قرشا يعنى انه قد حصل على « مقابل تمويل واردات » ١٣ قرشا فى الدولار الواحد •

ومع توقع انكماش فى التحويلات لبعض الوقت لا بد أن يكون الاجراء مصاحبا لبقية اجراءات ضبط الواردات بحيث لا يؤثر هذا الانكماش وبحيث تستطيع البنوك المصرية تمويل التجارة بالكامل •

٨ ـ لاسباب عدة تم التوسع فى التعامل مع الاسواق الاكثر تقدما والاكثر تكلفة فى استيراد السلع والخدمات والحصول على التكنولوجيا ٠٠ وقد شجع على ذلك بعض المواقف السياسية ٠ والتحيزات الفنية ، واتفاقات القروض ٠

من المقترح اعادة النظر فى مصادر الشراء لاختيار الارخص بصرف النظر عن العوامل السابقة ٠

(مثال : غزت أسواق شرق آسيا بلدان الخليج الثرية بسبب السعر ٠٠ ولم يحدث ذلك فى مصر وان تم التوسع فى التعامل معها من خلال مشروع كساء العاملين) ٠

٩ ـ اعادة النظر فى أسلوب العمل بالاتفاقيات حيث كان الربط يتم بين التصدير والاستيراد ٠٠ مع مراعاة الاسعار العالمية ٠ ذلك بالاضافة الى أن أسواق هذه الدول ـ وهى دول اشتراكية فى معظمها ـ تمثل العميل الاول لعديد من الصناعات غير التقليدية مثل : الاثاث والجلود والعطور ٠

ورقة عمل رقم (٣) :

اقتراحات حول ترشيد الاستهلاك العائلى

١ ـ نسبة نمو الاستهلاك العائلى تتم الآن فى الحدود المعقولة التى تقابل تزايد السكان والتطلع لمستوى معيشى أفضل ٠٠ ومع ذلك فانه بالتحليل يتضح وجود اسراف فى قطاعات ونقص فى معدل الاستهلاك الضرورى فى قطاعات أخرى ٠

٢ ـ يعبر الاستهلاك الترفى والمسرف عن وجود وفرة من النقود ووفرة من مجموعات سلعية بعينها ويصبح العلاج للشقين ضرورى : المعروض من السلع والخدمات والمعروض من النقود ٠

وفى مجال تقليل المعروض من السلع والخدمات الترفية فان تنفيذ الاقتراحات السابقة فى مجالى : الاستيراد والاسكان يفى بجزء كبير من المطلوب ٠

٣ ـ يمثل العاملون وأصحاب الاعمال في القطاعات الاقتصادية الجديدة وفي الخارج ضغطا واضـحا : لزيادة التدفق النقدى ، ولتحديد أنماط بعينها في استهلاك السـلع والخدمات ‥ ومن الصعب أن يعالج ذلك بشكل كامل في ظل المتغيرات الحالية ‥ ومع ذلك فانه في مجال الدخول يصبح التأثير عليها وتقليل المتاح منها للاستهلاك :

(أ) بفتح قنوات ادخارية واستثمارية جديدة ‥ وقد بذل القطاع المصرفي وقطاعات أخرى جهدا في ذلك ‥ لكن وجود حملة مستمرة للترويج لمشروعات جديدة وازكاء الحماس القومي والرغبة الخاصة للمساهمة فيها أمر ضرورى . وهو أمر تشارك فيه الاجهزة الاعلامية والسياسية أجهزة الاقتصاد ، والمهم هو طرح هذه المشروعات التى تبدو مربحة على المستوى الخاص أو ذات عائد قومي واضح .

والاكيد ان اغلاق بعض مسـارات الاسـتهلاك سيوجه النقود بالضرورة للادخار .

(ب) بسياسة ضريبية أكثر عدلا وحسما بحيث تتم مصادرة أجزاء كبيرة من الدخول العليا . فيما عدا ما يعاد اسـتثماره في مجالات تحددها الدولة .

ذلك مع اعادة النظر في الاعفاءات المقررة حاليا .

(جـ) بالتأثير في توليد الدخول خاصة في مجالى : أجور الحرفيين وبعض المهنيين ، والارباح المتولدة في قطاعات لا تقدم انتاجا سلعيا ‥ والاكيد ان ضرب الفساد والاثراء غير المشروع والتهرب الضريبى وضرب السوق السوداء في مواد البناء وعلف الماشية والمضاربة على الاراضى ‥ ذلك يؤثر في الدخل المتولد والمطروح للاستهلاك .

٤ ـ يجب أن يصـاحب ذلك حملة اقناع من الصحف والمجلات والتليفزيون والاذاعة والمنظمات النسائية والحزبية لاتباع أنماط في الاستهلاك تتناسب مع دخل الاسرة المصرية ‥ على ألا يكون ذلك في مجال النصح وانما بتقديم أفكار محددة ونماذج واضحة لما يتبع .

ورقة عمل رقم (٤) :

اقتراحات حول الاسراف في الانفاق العام

١ ـ حسن استخدام اعتمادات الباب الاول بالنظر في تحديد العجز والفائض قبل تعيين موظفين جدد بحيث يسد الفائض العجز القائم أولا .

٢ ـ أعادة النظر في بعض مصروفات الباب الثاني :

× × يحظر اعلانات الحكومة والقطاع العام في غير الاغراض التجارية أو المتعلقة بالعمل .

× × بأعادة تدريب عدد محدود في كل مرفق على أعمال الصيانة للمياه والانارة والآلات والمعدات والسيارات .. الخ ويكون هذا الفريق .. مع موظف أو مهندس مختص ـ مسئول عن التشغيل السليم مع انشاء سجلات للصيانة فيما يتعلق بالآلات والسيارات والمعدات ذات القيمة (كروت) .

× × بتقييم مايصدر من مطبوعات حكومية لحذف ما لايؤدى رسالة تذكر .

٣ـ ترشيد نفقات الباب الثالث والرابع :

× × باختيار أنماط من المشروعات تعتمد على تكثيف العمالة أكثر من اعتمادها على رأس المال أو تعتمد على الموارد المحلية أكثر من اعتمادها على الموارد الاجنبية .

× × بالتحكم في معدلات تنفيذ المشروعات وتوقيت تنفيذها واحترام التعاقدات وبناء كل العلاقات في مجال التشييد ومجال الاستثمار بشكل عام على أساس التعاقد الملزم والمرتب للجزاءات في حالة الاخلال به .

(ملحوظة : لاتلتزم مشروعات الاسكان في القطاعين العام والخاص والتعاوني بأى شروط نهائية من حيث السعر ، أو المواصفات ، أو موعد التسليم !) ..

× × تقليل الاعتماد على القروض حيث أن فوائدها تمثل عبئا اضافيا على الاستثمار .. كما أن وفرتها في بعض الاحيان يغرى بالاسراف الشديد ويقلل فرص الرقابة .

ويسترعى ذلك أسلوبا آخر لتمويل خطة التنمية بحيث يزيد الاعتماد على الذات ..

وثائق واحصاءات

اولا ـ الوثائق

خلال شهرى يناير وفبراير من عام ١٩٨٢ دارت مناقشات واسعة فى مصر حول ، المسألة الاقتصادية • كانت بداية النقاش النقاط السبعة التى طرحها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، والذى دعا مؤتمرا اقتصاديا خاصا لمناقشة القضية الاقتصادية ، وانعقد المؤتمر فى ١٣ فبراير •

وقد اتسم المؤتمر بأهمية خاصة فقد تقدمت له نحو أربعين وثيقة من جهات مختلفة حزبية وحكومية وجامعية وأفراد •• واتفقت معظم الأوراق حول ضرورة وجود نظرة شاملة فى المسألة الاقتصادية •• بينما اتجهت بعض الأوراق لمعالجة قضايا جزئية كالدعم والقطاع العام والاستهلاك والاستيراد •

ولأهمية هذا المؤتمر ـ الذى توقع البعض أن يكون نقطة تحول فى السياسة الاقتصادية ، رأينا أن يتضمن الكتاب بعضا من وثائقه •• و •• لضخامة هذه الوثائق فاننا نكتفى بعرض ملخص أو مقتطفات لبعض منها مما يحمل دلالة خاصة •

الصفحات القادمة من وثائق : المجالس القومية المتخصصة ، والبنك المركزى والاحزاب السياسية الاربعة : الوطنى والتجمع والعمل والأحرار •

(مقدمة)

تعانى مصر فى الوقت الحاضر عددا من المشكلات الاقتصادية يمكن حصرها أساسا فى التالى :

أولا : اختلال داخلى بين الطلب الكلى والعرض المحلى ، ويظهر هذا الاختلال بصورة واضحة فى الاسكان وفى المواد الغذائية لاسيما الاساسية نتيجة قصور الانتاج المحلى منها ٠

ثانيا : اختلال خارجى بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، كان من الممكن أن يشكل خطرا جسيما على البلاد لو لم تتحقق خلال السبعينات زيادات ملموسة فى حصيلة صادرات البترول ورسوم المرور فى قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج بالاضافة الى القروض الخارجية ٠

ثالثا : اختلال فى سوق العمل ، حيث أصبحت مصر تعانى فى السنوات الاخيرة من فائض كبير فى العمالة غير الفنية يساهم فى تضخم الطلب ، ونقص شديد فى العمالة الفنية المدربة يساهم فى تضخم النفقة ٠

رابعا : سوء توزيع الدخل القومى ، حيث يلاحظ ارتفاع الدخول لدى نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع فى حين تعانى الغالبية من انخفاض الدخول الحقيقية ٠

وقد تضافرت فى ظهور وتفاقم هذه المشاكل خلال السبعينات أسباب سياسية ودولية واقتصادية واجتماعية ٠

ومن أهم الاسباب توجيه جانب كبير من الموارد لتمويل مرحلتى الحرب والسلام مع اسرائيل منذ أوائل السبعينات حيث كانت الدولة مضطرة الى التركيز على الانفاق العسكرى والانفاق للتعمير وأعادة بناء مادمرته الحروب فيما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ٠

وبالنسبة للاسباب الدولية ، فقد اعقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ارتفاع كبير فى الاسعار العالمية للبترول والسلع الصناعية والسلع

الغذائية خاصة القمح الذى تضاعفت اسعاره خلال عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ٠

وقد انعكس ذلك على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة حيث زاد العجز فى كل منهما نتيجة زيادة قيمة الواردات بصفة عامة وزيادة قيمة الدعم بصفة خاصة ٠

ومن بين الاسباب الاقتصادية اتباع سياسات ساعدت على تشجيع الاستهلاك بدلا من ترشيده وتشجيع الصادرات السلعية وتطوير القطاع العام والزراعة وتنمية الادخار وزيادة الضرائب على الدخول المرتفعة والاستهلاك خاصة على السلع الكمالية ، هذا بالاضافة الى قصور الانتاج المحلى الزراعى والصناعى ، الامر الذى أدى الى تفاقم مشكلة عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنات العامة ، فكانت الدولة تضطر الى الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل عجز الميزان وعلى التمويل التضخمى (التوسع النقدى) لتمويل عجز الموازنة ٠

ومرد ذلك اساسا الى غياب استراتيجية واضحة للاقتصاد القومى أو سياسات اقتصادية موضوعة من خلال رؤية شاملة وتخطيط طويل الاجل ، وانما كان يكتفى باتخاذ الاجراءات اللازمة لعلاج ما ينشأ من مشاكل يومية ٠ وهكذا كانت الحلول فى أغلب الاحيان مسكنات للمشكلات ومؤجله لمتتبعاتها ، ولكن سرعان ماتظهر هذه المشكلات من جديد بل بحدة وثقل أشد مما كانت عليه ٠

كما كان للاسباب الاجتماعية دور هام فى نمو المشاكل الاقتصادية ومن أهم هذه الاسباب تزايد السكان بمعدل مليون نسمة كل عشرة أشهر ، وتفضيل الافراد الاتجاه نحو التعليم العام ثم الاعتماد على الدولة لتدبير الوظيفة ، بينما الدولة فى حاجة ماسة الى المزيد من خريجى التعليم الفنى وتنمية روح المهارات فى الانسان المصرى للبحث عن عمل منتج يمكنه من اكتساب عيشه وزيادة دخله دون الاعتماد على الدولة التى تعجز مواردها عن الوفاء بكل هذه المتطلبات ٠

وقد حان الوقت للتفكير الجدى والعمل الجاد للبدء فى حل المشاكل الاقتصادية المذكورة عن طريق التخطيط العلمى السليم القائم على فلسفة مؤداها :

١ ـ التركيز والتوسع فى أقامة مشروعات الصناعات التصديرية

لاسيما تلك التى لمصر فيها ميزة نسبية ، فيسـاعد ذلك من ناحية فى حل مشاكل البطالة المتفاقمة ومن ناحية اخرى فى توفير موارد ذاتية دائمة من النقد الاجنبي · وقد يساعد مصر فى ذلك موقعهـا الجغرافي الممتاز وما يتوافر لديها من موارد بشرية ومادية ومحاصيل زراعية مثل القطن ·

٢ ـ قصر نشاط القطاع العـام على المشروعات الاسـتراتيجية والمشروعات التي لايمكن للقطاع الخاص الدخول فيها ،واطلاق حرية القيادات الادارية فى تلك المشروعات العـامة ومحاسـبتهم فقط على الاهداف النهائية فى الانتاج والتصدير ·

٣ ـ تشجيع القطاع الخاص المصرى والاجنبى والعربى والمشترك على الاستثمار واقامة المشروعات الانتاجية فى مصر مع وضع الضوابط التى تكفل توجيه هذا القطاع ·

٤ ـ الاستمرار فى اتباع الوسـائل المؤدية الى تحسين توزيـع الدخل القومى لصالح الطبقـات منخفضة الدخل ومثـال ذلك توفير الدولة للاسكان الاقتصادى ومد مظلة التامينات الاجتمـاعية وتعميم نظام التأمين الصحى ومحو الامية بين ابناء الريف ·

٥ ـ اقامة العلاقة بين الحكومة والفرد على أساس ان يتعود الفرد روح المبادأة والاعتماد على النفس اكثر من الاعتماد على جهود الحكومة·

وهكذا يراعى مستقبلا اتباع أسلوب التخطيط التأشيرى من أجل ترشيد القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ،بحيث يظهر اتجاهات الاقتصاد القومى فى المستقبل وماتعتزم الحكومة تنفيذه والمجـالات المطلوب من القطاع الخاص القيام بها مع بيـان الحوافز التى سوف تقدم له من تسهيلات ائتمانية واعفاءات ضريبية ، وخدمات المرافق العامة وغيرها ·

كما يراعى ان تكون الخطط الموضوعة ذات آجال مختلفة ، بحيث يكون هناك تصور عام للاقتصاد القومى بعد حوالى عشرين عاما مثلا (أى خطة طويلة الاجل) تترجم الى خطط متوسـطة الاجل مدتهـا خمس سنوات ، كما تترجم هذه الخطط الى خطة سنوية يتم ربطهـا بالموازنة العامة للدولة ·

● من اوراق المجالس القومية المتخصصة :

ملخص ورقة

تطوير القطاع العـام

يقوم التطوير المقترح للقطاع العام على المبادىء الاساسية الآتية :

× × انشاء وحدات قابضة تتولى كل منها مسئولية ادارة الاموال المستثمرة في عدد من الشركات ، ويتم اختيـار هـذه الشركات على أساس أن يكون للوحدة القابضة نمط معين في النشاط الاقتصادي.

× × فصل الملكية عن الادارة باستقلال ادارة قطاع الاعمال العام عن الجهاز الاداري للحكومة وفصل موازنته ، مع اعطـاء سـلطات كافية تقابلها مسئوليات كاملة للشركات التي تساهم فيها الوحدات القابضة في حدود أهداف يتفق عليها .

× × ممارسة أجهزة الدولة سلطاتها السيادية بتطبيق القوانين والقرارات السيادية في ظل السياسـات العـامة للدولة ووضع استراتيجية كل قطاع ليعمل في حدودها قطاع الاعمال العام والخاص.

× × تشكيل مجالس ادارة الوحدات القابضة من أشخاص ذوى شخصيات قوية ولهم خبره واسعة للاستفادة من الخبرات المتنـوعة والمتاحة .

× × اطلاق تفاعل القوى الطبيعية للسوق على أسعار المنتجات وللدولة أن تلجأ الى التسعير الجبـري في بعض الحـالات ، على ان تأخذ في الاعتبار التكلفة بما في ذلك عامـل الربح والاسترشـاد بتكلفة السلع المثيله والى اتخاذ الاجراءات لحماية الصـناعة الحديثة في القطاع العام والخاص .

× × ربط سياسات الوحدات القابضة بخطة الدولة عن طريق قيام أجهزة التخطيط المركزي بتحديد أهداف التنمية على مسـتوى القطاعات والانشطة الاقتصادية . ضمن الزام أي وحـدة قابضـة بتنفيذ مشروعات بعينها .

× × قيام الوحدات القـابضة بتنفيذ المشروعات التي تـرى

سلامتها من الناحية الاقتصادية ، ويجوز لأجهزة التخطيط المركزى أن تطلب تنفيذ مشروعات بذاتها اذا رأت ضرورتها للاقتصاد القومى بشرط اقتناع الوحدات القابضة بسلامة اقتصاديات المشروع أو تحديد وسائل دعم هذه المشروعات تحقيقا لأهداف الدولة ٠

× تخصيص الأموال العامة التى ترى الدولة توجيهها للاستثمار فى الانشطة الاقتصادية فى صورة زيادات فى رؤوس أموال الوحدات القابضة أو فى صورة قروض سواء كانت محلية أو اجنبية وذلك عن طريق مجلس التنمية

× للسلطة التنفيذية حق متابعة نشاط الوحدات القابضة وتقييم نتائجها عن طريق مجلس التنمية ٠

× للسلطة التشريعية حق المساءلة البرلمانية عن حسن سلامة ادارة الاموال العامة المستثمرة فى قطاع الاعمال ٠

ـ مجلس التنمية :

يكون للقطاع العام مجلس للتنمية ـ يرأسه رئيس الوزراء ويشكل من : وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية ووزير دولة لشئون مجلس التنمية ومحافظ البنك المركزى ورؤساء الوحدات القابضة ، ويختص مجلس التنمية بربط سياسة الوحدات القابضة بخطة الدولة ومتابعة أدائها وتقييم نتائجها ، ويجتمع مجلس التنمية كل عام دورتين على الاقل :

× الدورة الأولى : لربط سياسات الوحدات القابضة باستراتيجية الاستثمار والتنمية والخطة المركزية للدولة ٠

× الدورة الثانية : لمتابعة أداء الوحدات القابضة وتقييم نتائجها ٠

ـ علاقة الوحدات القابضة بمجلس التنمية :

× لمجلس التنمية متابعة نتائج أعمال الوحدات القابضة دون الدخول فى تفاصيل اجراءات محددة أو قرارات معينة ٠

× يتولى وزير الدولة للتنمية الاشراف على الامانة الفنية للمجلس كما يقوم بعرض نتائج أعمال الوحدات القابضة على مجلس الشعب

والرد على الاستفسارات والاسـئلة الخاصة بهـا أمام المجلس • وليس لوزير الدولة للتنمية التدخل فى الاعمال الادارية أو التنفيذية للواحدات القابضة •

× تتولى الوحدات القابضة مسئولية تحقيق أهداف محددة يتفق عليها فى اطار الخطة المركـزية على أن تتقـدم الى مجلس التنميـة بالمشروعات التى ترى تنفيذها على اسس سليمة •

ـ **علاقة الوحدات القابضة بالجهاز الادارى للحكومة :** على الحكومة ان تكف يدها عن وحدات القطاع العـام حتى تستطيع الوحـدات القابضة والشركات التى تساهم فيها ان تزاول نشـاطها فى ظـل الظروف التى تحكم شركات القطاع الخاص والمشروعات المشـتركة والمختلطة ، وان ملكية الدولة لبعض أو كل رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية لا يتنافى مع أدارة هذه الوحدات بالاساليب العلمية كما هو متبع فى الدول المتقدمة •

ـ **الرقابة على القطاع العـام :** وتشـمل الرقابة على الوحـدات القابضة وشركات القطاع العام •

× **الرقابة على الوحدات القابضة عن طريق :**

ـ تعيين رؤساء واعضاء مجالس ادارات هذه الوحدات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء •

ـ تقييم نتائج أعمالها بواسطة مجلس التنمية •

ـ رقابة مجلس الشعب والجهاز المركزى للمحاسبات •

× الرقابة على شركات القطاع العام عن طريق الجهـاز المركزى للمحاسبات ولا يمنع ذلك ان تقرر الجمعية العمومية تعيين مراقب حسابات بالاضافة الى الجهاز المركزى للمحاسبات كمراقب مشارك •

مراحل تنفيذ التطوير المقترح :

ـ اصدار التشريعات اللازمة للتطبيق مع الغـاء جميع القـوانين والقرارات واللوائح والنظم التى تتعارض مع ذلك •

ـ أصدار التشريعات التى تحدد الوحدات القـابضة والشركات التى سوف تخصص رؤوس أموالها لكل وحدة قابضة ، وكذلك التى

تحدد النظام الاساسي القانوني للوحدات القابضة وعلاقتها بالاجهزة الحكومية ومجلس التنمية •

ـ اصدار التشريعات التي تحكم أوضـاع الشركات بصفة عامة مع تخصيص بعض أحكام تتطلبها طبيعة تكوين بعضها بعد ان تعددت وتباينت التشريعات التي تحكم قطاع الاعمال •

ـ تطوير السياسات المالية والاقتصادية لتوفير المناخ الضروري لانطلاق التنمية الاقتصادية في المرحلة القادمة ، سواء السياسات التي تؤثر على القطاع العـام وحده أو التي تؤثر على النشـاط الاقتصادي بوجه عام •

ترشيد الدعم

ناقشت المجـالس القومية موضوع الدعم من جميـع جوانبه ـ استرشادا بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن دراسة وصول الدعم الى مستحقيه ، مع الرجوع الى الدراسات السـابقة التي قام بها المجلس القومي للانتاج في دورته الثانية بتاريخ ٧٧/٧٦ ،والتي انتهى فيها الى توصيات محـددة رفعت في حينهـا ـ حيث برزت مشكلة الدعم في الفترة الاخيرة كقضية قوميـة تسـتحق الدراسة والمواجهة • اذ بلغ حجم الدعم ٢٠٠٠ مليون جنيه في موازنة ٨١/١٩٨٢ بزيادة مقدارها ٥٢٧ مليون جنيه عن العام السـابق ٨٠/١٩٨١ ، أي ٢٧٪ في السنة • كما مثل الدعـم في نفس المـوازنة نسبة ٢٨٪ من اجمالي الانفاق العـام المخصص للتعليم والصحة والبحث العلمي والخدمات الاخرى ، فاذا اضيف الى ذلك قيمة دعم المنتجات البترولية اتضحت ضخامة الحجم الحقيقي للدعم والحيز الذي يشغله في الموازنة العامة للدولة •

ومع ذلك فان امكانيات الاقتصـاد المصري الذاتيـة ـ اذا احسن استخدامها وترشيدها ـ قادرة على استيعاب هـذا الدعـم ، حتى تنكسر حدة موجات التضخم السائدة ،وتتجه الدخول الى التوازن مع مستويات الاسعار ، بطريقة طبيعية •

ومن هنا ترتبط النظرة الى الدعم وأرقامه والزيادات التي يحققها بكافة عناصر اقتصادنا القومي انتاجا واستهلاكا •

ويقوم الانتاج القومي بالاسعار الجارية في موازنة ٨٢/٨١ بمبلغ ٥ر٣٠ مليون جنية والعمل على زيادة هذا الانتاج في حدود ٥٪ عن المعدل السنوى ، يمكن ان يحقق عائدا مقداره ١٥٠٠ مليون جنيه ، تمثل ٧٥٪ من اعتمادات الدعم ٠

والاستخدامات التي تتجه اليها الموارد ، وتشمل الاستهلاك العائلي والحكومي والخدمات والاعانات وغيرها ،تبلغ ١٧٨٨٥ مليون جنيه ، وترشيد هذا الاستهلاك وضبطه ،بما يؤدى الى خفضه بمقدار ١٠٪ ، يمكن ان يحقق وفرا مقداره ١٧٨٨ مليون جنية ، اى ما يساوى ٨٩٪ من قيمة اعتمادات الدعم ٠

ومن هنا ، فان الحلول الخاصة بقضية الدعم ، تأتى فى اطار النظرة الاقتصادية المتكاملة للموارد والاستخدامات والتى يعتبر الدعم عنصرا من عناصرها ٠

وعلى ضوء ذلك تكون نظرتنا ذات ابعاد ثلاثة ، تتلخص فى : زيادة الانتاج ، وخفض الاستهلاك ، وتحقيق العدالة فى استخدام الدعم بحيث يقتصر على من يستحقه ٠

وبالنسبة للبعدين الاول والثانى : تجدر الاشارة الى عدة مبادىء اساسية فى هذين المجالين ،أولها : تطوير القطاع العام ٠ وثانيها : التنسيق بين انشطة القطاع الخاص تحت اشراف جهة رئيسية واحدة ٠ وثالثها : تنسيق وتخطيط انشطة القطاعات : العام ، والخاص ، والمشترك والاجنبى ٠ ورابعها : استخدام الوسائل الاقتصادية المناسبة للحد من الاستهلاك ٠ وخامسها : تعديل ودعم نظام الحوافز ـ ايجابا وسلبا ـ ليكون مرتبطا بتحقيق معدلات الانتاج والاستهلاك المستهدفة ٠

اما بالنسبة للبعد الثالث المتصل بالدعم : فان المواجهة العلمية والواقعية لقضايانا القومية ـ ومنها قضية الدعم ـ تستلزم : توفر البيانات الاحصائية الدقيقة المتصلة بالدخل والانفاق العائلى ، وتوزيع الدخل القومى على الافراد ، وتكوين سجل قومى للافراد (رقم قومى لكل فرد ، وميزانية الاسرة ومعدلات انفاقها) يشتمل على البيانات الضرورية لاية دراسة اجتماعية أو اقتصادية فى هذا الشأن ٠

الدعم لمستحقيه

يعتبر الدعم بالنسبة للفئـات المحدودة الدخل أمرا حيـويا ، للحفاظ على مستوى معيشتهم ،طالما بقى معدل التضخم على وضعه ·

وتتفرع الاراء حول هذا الموضوع الى عدة اتجـاهات ، تتلخص فيما يأتى :

اولا : الحد الذى يمكن اعتبـار المواطن مسـتحقا فيه للدعم :
وتبرز عدة اجتهادات فى هذا الشأن وهى :

- حد الاعفاء من ضريبة كسب العمل ·
- حد الاعفاء من ضريبة الايراد العام ·
- ان يكون حد الاستحقاق للدعم هو ٣٠٠٠ جنيه دخلا سنويا صافيا للاسرة ·

ثانيا : الفئات التى يرفع عنها الدعم :

يحجب الدعم عن الفئات ذات الدخول المرتفعة التى لا يمثل رفع الدعم السنوى المقرر حاليا للفرد عبئا يذكر على دخلها أو انفاقها · وهذه الفئات هى : العاملون المعارون أو المتعاقدون للعمل بالخارج واسرهم · والمهاجرون · والعاملون بالسفارات والمكـاتب المصرية بالخارج وأسرهم · والعاملون بالمنظمات والهيئات الدولية فى الخارج وأسرهم · والاسر التى يزيد صافى دخلها السنوى عن ٣٠٠٠ جنية

وطبيعى ان يشمل هذا التحديد ـ تحقيقا للعدالة ـ كافة طوائف المواطنين فيمتد هذا المعيـار بالنسبة للفئـات الاتية : العـاملين بالشركات المؤسسة طبقا لقـانون اسـتثمار رأس المال الاجنبى والعربى والمناطق الحرة · والعاملين بالمنظمـات والهيئـات الدولية التى لها مكاتب فى الداخل · والحائزين للارض الزراعية وملاكها · واصحاب العقارات المبنية وملحقاتها · واصحاب المصـانع والورش والمحلات التجارية ، والعاملين فى الاستيراد والتصدير والسمسرة· والمساهمين فى الشركات المختلفة والمالكين للاسهم والسندات الخاصة بهـذه الشركات ، والمهنيين ، والحـرفيين ، والمـوظفين بالحكـومة والقطاع العام والقطاع الخـاص (ايا كان المسـتوى الوظيفى) · واصحاب المعاشات ومن فى حكمهم ·

وسيلة التنفيذ : تلتزم هذه الفئات بتقديم اقرار لدى اعتماد البطاقة التموينية بما يفيد استحقاق أصحابها للدعم • ويعتبر هذا الاقرار ورقة رسمية يجرم تزويرها بأن يجرى عليها مايجرى على الاوراق الرسمية من عقاب جنائى فى حالة التزوير •

مع مراعاة ما يأتى عند التطبيق :

● احتمالات وجود افراد فى كل فئة من الفئات يقل دخلهم عن الحد المقرر لاستحقاق الدعم •

● احتمالات تغير دخول الافراد أو الاسر من هذه الفئات ، بحيث يدخلون ضمن المستحقين للدعم •

وهؤلاء يفتح الباب أمامهم للتقدم بطلب الدعم الى الجهات المختصة لبحثه وتقرير ما تستوجبه كل حالة بعد البحث •

وسائل تنفيذ رفع الدعم عن غير المستحقين وقصره على المستحقين

وتبرز فى هذا الشأن ثلاثة بدائل يمكن الاختيار من بينها وهى:

الاقتراح الاول : استمرار العمل بنظام البطاقات التموينية :

× ان يستمر صرف السلع المدعمة الى الفئات المستحقة للدعم ـ بالتحديد السابق ـ وفقا لنظام البطاقات التموينية المتبع حاليا على ان يتم سحب أو الغاء البطاقات الاخرى واستبعاد مقرراتها من الحصص التى تصرف لمنافذ التوزيع •

على أن يراعى بالنسبة للمستقبل الا يزيد عدد افراد البطاقة عن اربعة أفراد ، وذلك بهدف تقليل حجم الزيادة السنوية فى اعتماد الدعم وايجاد حافز يعاون فى عملية تنظيم النسل •

الاقتراح الثانى : الاخذ بنظام الدعم النقدى :

● تحويل الدعم العينى الى دعم نقدى ـ للفئات المستحقة للدعم ـ على أن يتم ذلك تدريجيا خلال فترة تمتد من ٣ الى ٥سنوات •• وان يتوازن الدعم النقدى مع عملية تحريك الاسعار حتى تصل اسعار السلع والخدمات الى حدها الحقيقى •

الاقتراح الثالث : الاخذ بنظامى البدل النقـدى والكوبونات أو طوابع الطعام :

ويجمع هذا البديل بين النظامين السابقين : بهـدف تيسير عملية التنفيذ ، وذلك بان يصرف الدعم النقدى لموظفى الحكومة والقطاع العام والخاص وأصحاب المعاشـات ، وتصرف كوبـونات لغيرهم من المستحقين للدعم الذين لايرتبطون بعمل ثابت كعمال الزراعة وعمال التراحيل وغيرهم • ويتم على اســاس هذه الكوبونات أو الطوابع صرف السلع المقررة للمستهلك حامل الكوبون بالسعر المدعم •

● هذا وقد ذهب اتجاه الى النظر فى تخفيض الكميـات المقررة حاليا للبطاقات التموينية بمقدار العشر ، باعتبـار ترشـيد الدعم هدفا قوميا يشارك فيه الجميع •

الرأى : الاخذ بالاقتراح الاول ، باعتباره الاسهل فى التنفيذ ، ولا يحتاج الى انفاق كبير ، مع تحقيق ترشيد فعلى للدعم •

موقف مختلف السلع والخدمات من الدعم

أولا : السلع المقررة على البطاقة التموينية :

هناك ثلاث سلع تموينية مقررة اصلا على البطاقة التموينية وهي: الزيت ، والسكر ، والشاي • ويمكن الاســترشاد بالبطاقة التموينية في تحديد كميات ـ كمقررات تموينيـة ـ من السلع المدعمة الآتية : الارز ، والعدس ، والفول • كما يمكن استخدامها في صرف كميات أخرى ـ أحيانا أو بصفة دائمة ـ من بعض السلع المدعمة ، مثل الاقمشة الشعبية • وجميع هــذه السلع يستمر دعمها •

ثانيا : السلع التموينية المدعمة الاخرى :

يرفع الدعم عن هذه السلع وهي : اللحوم المجمدة ـ الدواجن المجمدة ـ الاسماك المجمدة ـ الفاصـوليا ـ السمسم ـ الشحوم النباتية والحيوانية ـ الذرة • تدريجيا على مراحل لاتزيد عن ثلاث سنوات ، على أن يوجه اجمـالى مقدار الدعم الذى سيتم توفيره (ويبلغ حوالى ٣٥٠ مليون جنيـه حسب ما ورد بميزانية ١٩٨١/١٩٨٢) الى التوسع في برامج ومشروعات الامن الغذائى للوفاء باحتياجات الجماهير باكبر قدر ممكن من السلع المنتجة محليا •

ثالثا : بالنسبة للقمح والدقيق الفاخر :

استمرار دعم رغيف الخبز .. وفي الوقت نفسه تتخذالخطوات والاجراءات الآتية :

زيادة المساحة المزروعة بالقمح واستخدام أصناف ذات غلة عالية . وتعديل تسعيرة محصول القمح بما يحفز المزارع على زيادة انتاجيته . والتوسع في بناء صوامع الغلال ومخازن الدقيق. ووضع خطة للتوسع في انشاء المخابز نصف الآلية . وتشديد الضوابط للحد من التلاعب في مواصفات رغيف الخبز ، وتقليل الفاقد وسوء الاستخدام .

على أنه يمكن التوسع تدريجيا في انتاج الرغيف المحسن ، وقد ذهب رأى الى امكان صرف بدل نقدى تدريجيا ، مع رفع سعر الرغيف الا أنه رؤى عدم الاخذ بذلك في الوقت الراهن ، على أن يكون محل دراسة مستفيضة اذا دعت الظروف الى ذلك مستقبلا .

وبالنسبة للدقيق الفاخر ، فانه نظرا لاستخداماته في صناعة المكرونة والرغيف الفينو وأصناف من الحلوى وغيرها من الاستخدامات المتداخلة التي يتعذر معها وجود رقابة فعالة من الجهات الادارية المعنية والى حين استكمال الاجراءات المشار اليها آنفا ، فقد رؤى استمرار دعمه في المرحلة الحالية . على أن هناك رأيا برفع الدعم عنه فورا أو تدريجيا على سنتين .

رابعا : دعم السلع غير التموينية والخدمات الاخرى :

بالنسبة للدعم في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والدواء والكهرباء ، فقد اتفق على تخفيض الدعم عنها تدريجيا ، وعلى مراحل تستغرق فترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات ، يتم بعدها الغاء الدعم عنها تماما ، أما بالنسبة للمواد البترولية فتمتد هذه الفترة الى عشر سنوات وذلك وفقا للاولويات المناسبة لكل قطاع ، وعلى ضوء المبادىء الآتية :

● تحديد أسعار السلع والخدمات وفق تكلفتها الفعلية على أسس اقتصادية سليمة مع هامش ربح مناسب ، على أن يكون البدء في تحميل الزيادة على الاكثر قدرة لحساب الاقل قدرة .

● احتساب السلع الوسيطة والمكونات ، وكذلك الكهرباء ، بسعرها الاقتصادى بما يساعد على خفض الاستهلاك ·

● اعادة النظر فى سياسات التسعير ، بهدف ترشيد استخدام السلع سواء كمستلزمات سلعية أو كمنتجات نهائية · وأن يكون سعر البيع الذى تبيع به الوحدات المنتجة هو السعر الاقتصادى وليس الاجتماعى ، أى يكون الدعم فى مرحلة توزيع السلع وليس فى مرحلة الانتاج ·

● أن يصاحب رفع الدعم التدريجى عن مرافق النقل والمواصلات خطوات لتطوير وتحسين أداء خدماتها ·

● تقييم ومتابعة مستمرة للنتائج والاثار المترتبة على الالغاء التدريجى للدعم ، بالنسبة لمستوى أسعار باقى السلع والخدمات وبالنسبة لمشروعات التنمية الاقتصادية ·

● وضع الضوابط اللازمة لحرية وحدات الانتاج والخدمات فى تحريك أسعارها وفقا للتكلفة الاقتصادية ، وذلك عن طريق جهاز الرقابة السعرية · وانشاء صندوق الموازنة وجهاز الثمن ·

● ضرورة التنسيق بين جميع الاجهزة التنفيذية المعنية ، بحيث تسير اجراءات رفع الدعم التدريجى فى خطوط متوازية فى مختلف القطاعات فى اطار البرنامج الزمنى والتوقيت المناسب ·

● اعادة النظر فى رسوم الانتاج والرسوم المقررة على السلع، لتحقيق التوازن بين التكلفة والانتاج والاستهلاك،وبما يحقق توفير السلع بأسعار مناسبة ·

● ضرورة استقرار وترشيد القرارات الاقتصادية ، بما يحقق المناخ المناسب لتوجيه الاستثمارات الى المشروعات الانتاجية التى توفر احتياجات الاستهلاك المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد ·

مراحل التنفيذ

يبدأ فى التنفيذ بعد فترة اعداد من ستة أشهر الى سنة ، يتم فيها ما يأتى :

ـ اعداد البرامج الزمنية المطلوبة بالنسبة للسلع والخدمات التي سيرفع عنها الدعم تدريجيا • ومراجعتها والتنسيق بينها •

ـ حصر المجتمع الحقيقي المستحق للدعم ، بتوفير الاحصاءات والبيانات اللازمة (الرقم القومي لكل فرد ـ ميزانية الاسرة ـ معدلات الاستهلاك •• الخ) والتي يجب البدء فيها من الآن • ومرفق مع هذا مقترحات وآراء مقدمة من بعض الشعب واللجان والاعضاء بالنسبة لكل قطاع يتعين أن تكون محلا للحوار مع الجهات والوزارات المسئولة للاخذ بما قد يرى منها صالحا للتنفيذ وفقا للمراحل الزمنية المقترحة •

وفي النهاية ينبغي التأكيد على : أن قضية الدعم يمكن لاقتصادنا أن يواجهها ، وان العمل على ترشيدها يجب أن يسير مع ترشيد عناصر الاقتصاد القومي، في الانتاج والاستهلاك والاجور والاسعار، حتى تبلغ معدلاتها المناسبة ، وصولا الى الأوضاع الطبيعية •

● ملخص تقرير الحزب الوطني الديمقراطي

حول القضايا السبع

يتناول التقرير القضايا الاقتصادية التي حددها السيد الرئيس واقتراحات اللجنة المتخصصة وخبراء الحزب الوطنى لاساليب التغلب عليها ٠

أولا : تطوير القطاع العام في مصر :

يستهدف تطوير هذا القطاع رفع كفاءة أكبر قطاع انتاجى فى مصر وحل مشاكل نصف القوة العاملة تقريبا ٠ ولاشك أن حل مشاكل هذا القطاع سيؤثر بالتبعية على حل بقية المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع وهى الانتاج والتضخم والبطالة والاجور ٠

وتتلخص المشاكل التى يعانى منها القطاع العام حاليا فى مشكلة الملكية والادارة ، والنظم الادارية التى تحكم نشاطه ، والهياكل التمويلية ، الطاقات العاطلة، مستوى جودةمنتجاته ، مشكلة التسعير

بالنسبة لمشكلة الملكية والادارة ، فهناك خلط بين ملكية الحكومة لهذه الشركات وادارتها بالقوانين واللوائح الحكومية ، ويقترح الفصل بينهما ، واطلاق حرية الادارة للشركات ثم محاسبتها منخلال الجمعيات العمومية ٠

وبالنسبة لمجالات نشاطه فمن المقترح أن يقتصر دور القطاع العام على تنفيذ المشروعات الانتاجية الاساسية ذات الاهمية القومية والصناعات الاستراتيجية المتعلقة بالامن القومى ، وبعض الصناعات التمويلية ذات التشغيل الكبير والاستثمارات الضخمة ٠

وبخصوص النظم الادارية التى تحكم نشاط شركات القطاع العام ، فقد اعتمدت على قاعدة الكوادر وتسكين العاملين بهاوالترقية بالاقدمية ، ويقترح تبسيط الهيكل التنظيمى لكل وحدة وترك اعداده لمجلس الادارة ، مع اطلاق حرية الادارة فى التعيينوالترقية ، واعطائها المعونة فى منح الحوافز والمكافآت التشجيعية والترقيات الاستثنائية ، والعمل على استقرارا مجالس الادارة لمدة قد تصل الى

خمس سنوات ، وتجديد المدة فى ضوء النتائج المحققة ، واشتراط توافر الخبرة اللازمة فى العاملين المشتركين فى مجالس الادارة .

وفيما يتعلق **بالهياكل التمويلية للشركات** ، فنظرا لما يواجهه بعضها من مديونية عالية ، وعدم كفاية أحتياطياتها للاحلال والتجديد

او التوسعات المستقبلية ، فيقترح اعادة النظر فى سياسة توزيع الارباح لدى شركات القطاع العام بما يسمح باحتجاز ما تراه الجمعيات العمومية كافيا للوفاء باحتياجاتها ، والتصريح للشركات بطرح أسهم ومستندات للاكتتاب العام ، واعطاء الشركات المختلة تمويليا الحق فى اعادة التكوين بالمشاركة مع شركات محلية أو اجنبية أو افراد .

وبالنسبة **للطاقات العاطلة** التى تعانى منها شركات القطاع العام فيقترح حصرها وتحديد أسبابها ، واعطاء الشركات حرية معالجة ما هو على مستوى الوحدة ، وعلى الحكومة علاج ما هو على المستوى القومى ، والعمل على توفير نظم للتكاليف المعيارية على مستوى كل وحدة أقتصادية ليمكن المحاسبة الفعلية على النتائج .

اما عن تدهور مستوى جودة منتجات القطاع العام فيقترح للعلاج تجديد الآلات والمعدات وتوفير فرص الاحتكاك بالاسواق الخارجية وضرورة خلق جيل جديد من القيادات يكون متفهما لجودة المنتج بما يشبع رغبات المستهلك فى الداخل ومتطلبات أسواق التصدير فى الخارج .

وبالنسبة **لتسعير منتجات القطاع العام** بمعرفة الدولة ، فهو لا يعبر عن التكلفة الحقيقية لهذه المنتجات ، ويقترح فصل السعر الاقتصادى عن السعر الاجتماعى ، وعلى أن تتحمل الحكومة فروق الاسعار اذا ما رأت بيع بعض السلع بسعر مدعم ، مع ضرورة انشاء مجلس أعلى للاجور والاسعار والانتاجية ليختص بدراسة ومتابعة هذه المتغيرات على المستوى القومى .

هذا وتشير معظم الدراسات الى اقتراح تنظيم القطاع العام فى شكل شركات قابضة تنشأ بحسب ظروف كل صناعة سواء بتجميع افقى أو تجميع رأسى ، وقد تنشأ بتجميع مختلط (شركة غزل + شركة تأمين + بنك مثلا) أو تجميع جغرافى (حسب المحافظات)

وعلى ان يتم التنسيق بين الشركات القابضة وفيما بينها وبين اجهزة الدولة الاخرى عن طريق مجلس اعلى يسمى المجلس الاعلى للتنمية ٠

ثانيا ـ ترشيد الاستهلاك :

تعتبر الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من اهم المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، وهى ترجع الى اسباب طبيعية تتمثل فى الزيادة السكانية وارتفاع مستوى الدخل ٠ والى أسبـــاب غير طبيعية تتمثل فى دعم الاسعار ، وتحويلات المصريين العـــاملين بالخارج وظهور طبقات جديدة ذات دخول عالية من اجراء ظروف الانفتاح ، واثر التقليد والمحاكاة فى تغيير أنماط استهلاك بعض الفئات ٠

ويستهدف ترشيد الاستهلاك العمل على ترشيد الانفاق الحكومى وتقليل الفاقد فى مراحل الانتـــاج والتوزيع والاســتهلاك النهائى وضغط الاستهلاك الترفى والعمل على رفع معدل الادخار والاستثمار لكل القطاعات ٠

ويقترح لترشيد **الانفاق الحكومى** القضاء تدريجيا على العجز فى الموازنة العامة للدولة ، واعادة النظر فى الدعم الحكومى للسلع والخدمات وترشيده ، والانفـــاق فى حدود الموازنة وعدم تجاوز الاعتمادات المخصصة ومحاربة الاسراف والقضاء على الفاقد ، وكذا التخطيط والتنسيق بين وحدات الحكومة المختلفة وخاصة وحدات المرافق العامة ، واتباع السياسات الكفيلة بمراقبة كمية النقود ، والتوعية بأهمية المال العام وضرورة الحفاظ عليه ٠

كما يقترح لترشيد **انفاق القطاع العام**الالتزام الكامل بالاولويات المحددة فى الخطة الاقتصادية القومية وعدم تأخير تنفيذ المشروعات، والقضاء على ظاهرة الفاقد والعادم فى الانتاج ، ورفع الانتاجيـــة وتحسين جودة المنتج وادارة القطاع العام على أسس اقتصــــادية (تجارية) وتحرير الادارة من الروتين لتحقيق الاهداف الانتاجية القومية ٠

أما عن وسائل ترشيد **الاستهلاك الخاص** فيقترح لذلك استخدام أسلوب الضرائب على الاستهلاك الترفى وترشيد الاستيراد وخاصة من السلع الكمالية وقصر الدعم على السلع تامة الصنع ، والاهتمام

بجودة الانتاج لتقليل الفاقد الناتج عن سوء السلعة ، والعمل على توفير السلع فى كل وقت لطمأنة الافراد وعدم التجائهم الى التخزين وكذا تشجيع الادخار وخلق المزيد من فرص الاستثمار •

ثالثا - ترشيد الاستيراد :

فقد اتسمت المرحلة الحالية بتزايد الاتجاه الاستيرادى على نحو يفوق امكانيات الاقتصاد المصرى ، وتنافس بعض الواردات للسلع المحلية سواء صناعية أو زراعية ، وقد أدى ذلك الى خلق انماط استهلاكية تفوق امكانيات الغالبية من أبناء الشعب :

ومما يساعد على ترشيد الاستيراد ايجاد حل أو سبل لترشيد الدعم وترشيد الاستهلاك العام والخاص وتوفير قطع الغيار ومستلزمات الانتاج للقطاع الصناعى بما يقضى على الطاقات العاطلة ويزيد الانتاج وبالتالى يحد من الواردات •

وهناك أكثر من بديل لترشيد الاستيراد تتمثل أهمها فى حظر استيراد بعض السلع الكمالية ، وتحديد حصص للكميات الممكن استيرادها من كل سلعة أو مجموعة متشابهة من السلع ، وتطبيق أسلوب لجان الترشيد بحيث لا يتم الاستيراد الا بعد الحصول على موافقة حكومية مسبقة ، ودفع رسوم جمركية بنسب تتفاوت مع درجة أهمية السلعة ، وفرض رسم اضافى على قيمة فتح الاعتماد المستندى الخاص بالاستيراد ، وفرض ضريبة استهلاك عند بيع السلع للمستهلك ، أو تحصيل نسبة من قيمة استيراد السلعة بالعملة الاجنبية وايداعها لدى البنك المركزى لفترة •

ويمكن تلخيص هذه البدائل فى مجموعتين هما اتباع الوسائل النقدية أو اساليب الحظر ولكل مزاياه وعيوبه •

فبالنسبة **للبديل الاول** وهو أتباع الوسائل النقدية يمكن أن يتم ترشيد الاستيراد بأن يعاد النظر فى تقسيم مجموعات السلع الى سلع أساسية تشمل المواد الغذائية والمواد الخام ومستلزمات الانتاج ، وسلع نصف أساسية وتشمل السلع نصف المصنعة أو تامة الصنع واهمها السلع الرأسمالية ، واخيرا السلع الكمالية وهى التى لم تشملها المجموعتان السابقتان بدلا من التقسيم الحالى الى سلع غذائية وسلع وسيطة ورأسمالية وسلع كمالية •

ويصرح للشركات والافراد باستيراد السلع الاساسية مباشرة عن طريق البنوك التجارية ودفع قيمتها بالجنيه المصرى ودون الحصول على موافقة مسبقة أى أن يطبق عليها نظام التراخيص المفتوحه مع تفضيلي قصر استيراد المواد التموينية عن طريق هيئة السلع التموينية وشركات القطاع العام ٠

وبعد ضمان توافر السلع الاساسية يجب النظر الى ترشيد المجموعتين الثانية والثالثة وهي السلع نصف الاساسية والسلع الكمالية ويقترح لترشيد أستيراد السلع نصف الاساسيه الاكتفاء بدفع الرسوم الجمركية على استيرادها طبقاً للاهمية النسبية لهذه السلع أما بالنسبة للسلع الكمالية فيتم فرض رسوم جمركية مرتفعة وكذا فرض ضريبة أستهلاك عند بيعها للمستهلك فى الداخل باعتبارها سلعاً كمالية ٠

وفى حالة عدم كفاية العملات الاجنبية يمكن اتباع اسلوب لجان الترشيد للسلع نصف الاساسية والكمالية ٠ ويرتبط بالوسائل النقدية النظر الى نظام الصرف الاجنبي بأن يربط سعر صرف الجنيه المصرى بسلة من العملات الرئيسية وفصل طلب العملات الاجنبية عن المعروض منها عن طريق ترشيد الحجم الكلى للاستيراد والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وان تؤول كل العملات الاجنبية من مصادرها المختلفة الى الدوله والجهاز المصرفى ككل ، وان ينشأ مجمعين للنقد الاجنبى فقط أولاها لدى البنك المركزى ويخصص لتمويل الواردات الاساسية وثانيهما لدى البنوك التجارية ويخصص لتمويل الوادات نصف الاساسية والكمالية على أن تلتزم الدولة بسعر محدد بالنسبه لمجمع البنك المركزى لعدم رفع أسعار السلع الاساسية . مع السماح بتحريك سعر الصرف فى المجمع الثانى على فترات ليعكس حقيقة قوى العرض والطلب فى السوق ٠

ومن مزايا هذا الاقتراح عدم التطرف والتدرج فى التطبيق وعدم اللجوء الى أسلوب الحظر التام وتوفير السلع الاساسية لكل أفراد الشعب فى الداخل باسعار مقبولة ، ومن الممكن اللجوء الى أسلوب حظر الاستيراد لبعض السلع الكمالية كخط دفاع ثان بدلا من البدء به ، والتفرقة بين مصادر العملات الاجنبية طبقا لطبيعتها وعدم

إهمال قوى العرض والطلب فى تحديد سعر صرف الجنيه المصرى فى مجمع البنوك التجارية .

اما عن البديل الثانى وهو اتباع اسلوب الحظر فبمقتضاه تقسم السلع التى يسمح للقطاع الخاص باستيرادها الى مجموعتين فقط تتكون الاولى من بعض السلع الغذائية الضرورية وبعض السلع الوسيطة العامة . (وهى السلع الواردة بالمجموعتين أ ، ب الجارى استخدامهما حاليا) وتشمل المجموعة الثانية السلع الاخرى عدا المذكورة فى المجموعة الاولى .

ويتم استيراد سلع المجموعتين عن طريق البنوك وبسعر موحد معلن ، بحيث لا يزيد ما يتم استيراده من سلع المجموعة الاولى عن مبلغ معين (يعادل) ١٠٠٠ مليون جنيه مثلا) ويترك استيرادهادون تقييد ولكل من يرغب .

أما سلع المجموعة الثانية فتحول طلبات استيرادها الى لجان ترشيد الاستيراد ولا تسمح اللجان الا باستيراد الكميات فى حدود الموارد المتوافرة لدى البنوك .

وفى ظل هذا الاقتراح يلغى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة تدريجيا . وكذا يلغى تداول العملات الاجنبية خارج الجهاز المصرفى مع الابقاء على نظام مجمع النقد الاجنبى لدى البنك المركزى ،ويمكن ترشيد السلع المستوردة عن طريقه باستخدام الاساليب الكمية كما ويمكن استخدام الاساليب النقديه فى حالات أخرى .

ومن مزايا هذا الاقتراح منع تعدد سعر الصرف الى حد كبير ، والتعامل بالجنيه المصرى عند الاستيراد ، واستمرار السماح بتحويل العملات الاجنبية كودائع والسماح باستيراد السلع الرئيسية .

ويتوقف نجاح هذا الاقتراح الثانى على يقظة المسئولين لما يحدث من تغيرات اقتصادية وعلى قدرتهم على التنسيق بين احتياجات الانتاج المحلى وخططه واحتياجات الاستهلاك والاستيراد ، ويمكن الالتجاء الى الاساليب النقدية فى حدود معينة بعد دراسة مرونات وظروف كل سلعة باعتبارها اساليب مكملة للاساليبالكمية .

رابعا : الدعم :

تزايدت قيمة الدعم بمعدلات سريعة حتى بلغت تقديراته ٢٠٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ ولايتضمن هذا الرقم الدعم المستتر والضمنى ، وترجع زيادة اعتمـــادات الدعم المبـاشر المشار اليه الى زيادة السكان وارتفاع مستويات معيشة السواد الاعظم من السكان وحرص الدولة على المحافظة على مستويات الاسعار المنخفضة كهدف سياسى واجتماعى وارتفاع الاسعار العالمية الذى أنعكس على قيمة الدعم النقدية •

ويؤثر الدعم على كافة المتغيرات الاقتصـادية ومن أهمهـا الموازنة العامة للدولة ، وميزان المدفوعات حيث يستورد الجـزء الاكبـر من السلع والخدمات المدعومة كما ادى تثبيت أسعار السلع والخدمات المدعومة الى حدوث خلل فى هيكل الاسعار للسلع والخدمات المختلفة وعلاقاتها النسبية بعضها ببعض ،فضلا عن التفرقة بين المدن الكبيرة وغيرها من المناطق السكانية الاخرى •

وهناك بدائل ثلاثة مطروحة لمعالجة قضية الدعم ، يتلخص **الاول** فى الابقاء على الدعم لعدد محدود من السلع التى تمثل الضروريات لجماهير الشعب محدودة الدخل وعلى ان يلغى الدعم عن باقى السلع تدريجيا وعلى فترة خمس سنوات •

ويتمثل البديل **الثانى** فى الغاء الدعم كلية من كل السلع والخدمات تدريجيا على فترة زمنية طويلة (عشر ســنوات) على ان يـراعى معدلات خفض الدعم الاهمية النسبية للسلعة من حيـث ضرورتهـا الاستهلاكية •

أما البديل **الثالث** فهو يجمع بين البديل الاول والثانى من حيث عدم المساس بالدعم للسلع الاساسية الواردة فى البـديل الاول فى السنتين الاولتين مع تخفيض الدعم فى السلع والخدمات الاخرى ، وعلى ان تدرج هذه السلع الاساسية بعد مرور السنتين حتى نتخلص من الدعم تماما فى فترة العشر سنوات القادمة •

وسوف يترتب على الاخذ بأحد هذه البدائل زيادة فى موارد الدولة من جانب والارتفاع المتدرج فى الاسعار من جانب آخر ومن ثم لابد وأن يصاحب ذلك اتخاذ اجراءات لمعالجة الآثار السـلبية لذلك على اصحاب الدخول الثابتة ، وتتمثل فى الزيادة المتدرجة فى الاجـور

والمرتبات والمعاشات ، كما ويمكن تعويض المشتغلين بالزراعة عن طريق رفع أسعار الحاصلات الزراعية ، أو الاخذ بنظام الكوبونات حيث تصنف الكوبونات لكل سلعة يتم على اساسها تخفيض سعر السلعة بالنسبة لحامل الكوبون بمقدار الفرق بين السعر الحر والمدعم ولحامله الحق في الشراء من أي موقع لشراء نوعيات السلع المخصص لها الدعم • وأهم عيوب هذا النظام الحاجة الى جهاز ادارى ضخم ، وأمكان بيع بعض الفئات لما لديها من كوبونات بأسعار قليلة وبالتالى سنخلق سوقا سوداء للكوبونات •

وهكذا يتضح ان الاجراء الاول الخاص بالزيادة المتدرجة فى الاجور والمرتبات والمعاشات وأسعار الحاصلات الزراعية ايسر في التنفيذ فضلا عن انه سيعيد الى نظام السوق والجهاز السعرى فاعليته الاقتصادية ، وعلى ان يتم ذلك فى اطار سياسة اقتصادية متكاملة تشتمل عناصرها على سياسات ضريبية وسياسات سعرية وسياسات انتاجية خاصة فى مجالات الزراعة والصناعات الغذائية مع العمل على زيادة الايرادات العامة •

خامسا ـ العمالة الفنية :

فقد ثبت ان غالبية العمالة الفنية هم من المشتغلين وذوى الخبرة فى مصانع القطاع العام والخاص وليس من الخريجين الجدد ولذلك وجب تشجيع الشركات التى تقوم بتدريب العمال ، سواء بتفضيل الشركات التى بها مراكز تدريب للعمالة الفنية فى القطاعات والمشاريع الكبرى ، وبتوجيه بعض المعونات والبرامج التعليمية التى تقدمها الدول الصديقة لمراكز التدريب المهنى الى مراكز تدريب الشركات وكذا تحويل الآلات المستهلكة فى مصانع القطاع العام الى آلات تدريبية •

ويحسن توجيه الشباب الى التعليم والتدريب الفنى بألا يسمح للطلبة بأعادة الثانوية العامة والتوسع في انشاء معاهد تدريب فنية مشتركة مع الدول الاجنبية والتركيز على تخريج عمالة فنية مدربة من القوات المسلحة خلال فترة التجنيد الالزامى وأعطاء أولوية القبول بالجامعات لخريجى المدارس الفنية وأخيرا اعطاء مرتب مناسب لخريجى المدارس الفنية للتغلب على عقدة الحصول على الشهادة الجامعية والاولوية فى شغل الوظائف الشاغرة فى الحكومة والقطاع العام •

● من ورقة حزب التجمع الوطنى :

ضرورة المواجهة الشاملة للازمة

ابرز الطرح السابق للوضع الاقتصادى الراهن فى مصر عمق المسألة وتشابك أسبابها وارتباطها الوثيق بالتوجيهات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية التى سادت خلال السنوات التى تلت حرب ۱۹۷۳ وخاصة منذ عام ۱۹۷٥ . كما أوضحت طبيعة الاخطار التى يمكن ان تترتب على استمرار هذه التوجيهات فى المستقبل .

ويبدو واضحا من التحليل السابق ضرورة المعالجة الشاملة لاسباب الازمة وضرورة البعد عن الحلول الجزئية أو الوقتية . **فالحلول الوقتية** هى علاج . **والمواجهات الجزئية** تتغافل تشابك الظواهر الاقتصادية وارتباطها بالعديد من قضايا المجتمع الاخرى سواء كانت قضايا السياسية أو الاجتماعية ودون نظرة شاملة فان الاحتمال الاكبر هو ان تتناقض الحلول الجزئية للمشاكل مع بعضها البعض وان يعطل مفعول بعضها البعض الآخر . فمشكلة الدعم مثلا ، والتى كانت موضع النقاش المستمر خلال السنوات الماضية ولم تزل تؤرق صانعى السياسة الاقتصادية حتى الآن . لايمكن النظر اليها الا فى اطار نظرة أشمل لقضايا الانتاج وتوزيع الدخول ونظم الاجور والاسعار والضرائب والانفاق العام ومصادر تمويله والاستيراد .. الخ كما ان الاختيار النهائى لاى حل خاص بهذه المشكله لابد ان يتأثر باختيارنا السياسى وانحيازنا أمامه لصالح الطبقات الشعبية والفئات الاجتماعية الاقل دخلا أو لصالح الفئات الطفيلية وأصحاب الدخول المتزايدة بلا جهود .

وفى رأى التجمع أن الطريق الوحيد أمام بلادنا للخروج من مأزقها التاريخى هو طريق التنمية الشاملة التى تضع الاقتصاد المصرى على طريق النمو السريع المتوازن مما يتطلب استراتيجية وطنية للتنمية المستقلة والأخذ بأسلوب التخطيط القومى الشامل الذى يقوم على سياسات محددة لاولويات الاستثمار واستخدام موارد النقد الاجنبى وترشيد الاستهلاك ووضع سياسة شاملة للدخول والاسعار وتحقيق العمالة الشاملة مع رفع انتاجية العمل باضطراد. ويفترض ذلك أولويات اجتماعية معينة تتمثل في الانحياز لصالح

الطبقات الشعبية وبخاصة العمال والفلاحين والشرائح الغالبة من موظفى الحكومة والقطاع العام · كما يرى التجمع ان مثل هذه التنمية لايمكن ان تتحقق فى ظروف بلد متخلف محدود الموارد مثل مصر الا تحت قيادة الدولة التى يكون عليها ان تتدخل باسم المجتمع كله وبأوسع قدر من المشاركة الشعبية الديموقراطية من اجل ان تضمن تعبئة كافة الموارد القومية المتاحة وتوجيهها لتحقيق أهداف المجتمع كله · ولهذا يصبح وجود القطاع العام ودوره القيادى أمرا حاسما فى انجاز هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة · وفى رأى الحزب ان مثل هذه التنمية لايمكن أن تتحقق الا استنادا الى عدة أسس جوهرية ·

الاساس الاول :

الاعتماد قبل كل شىء على النفس وتعبئة كل الموارد الذاتية والقومية سواء المادية أو البشرية واستثمار كل طاقات الشعب الحضارية ، فلا أحد يبنى بلد الاخرين ، وكل مساعدة خارجية أيا كان مصدرها ــ وبغير محاولة لجحد أهميتها ــ لايمكن الا أن تكون اضافة الى الجهد الوطنى الذاتى ، وهى على أية حال لاتفيد الا فى ظل سياسة جادة ·

الأساس الثانى :

الأخذ بأسلوب التخطيط العلمى الشامل الذى يمكن المجتمع بالفعل من تعبئة كل موارده وتحديد أوجه استخدامها على نحو رشيد

الأساس الثالث :

الدور القيادى للقطاع العام ·· فلم يعد يكفى وجود قطاع عام يكون أداة تنفيذ خطة التنمية بحيث لايقوم تخطيط حقيقى بدون هذا القطاع العام ، وانما يجب التأكيد على الدور القيادى للقطاع العام فى تحقيق التنمية الجادة والشاملة ، وفى تعزيز المكتسبات الاجتماعية التقدمية وفى حماية الرأسمالية الوطنية من السيطرة الأجنبية · ولهذا فلابد من سيطرته على وسائل الانتاج الرئيسية وقطاعات الاقتصاد القومى المؤثرة وقممه المهيمنة ·

الأساس الرابع :

الحفاظ على الدور الأساسي الذى ينبغى أن يضطلع به قطاع

الرأسمالية الوطنية وتشجيعه على الاستثمار سواء في مجالات الانتاج الواسعة التى تتناسب مع قدراته المالية وكفاءته الفنية أو في مجالات التجارة والتوزيع وبخاصة تجارة التجزئة وذلك فى اطار الخطة القومية للتنمية وعلى أساس الالتزام بالتشريعات التى تكفل حقوق العمال وضرائب الدولة • أن تشجيع القطاع الخاص على الادخار والاستثمار لا يتحقق بالعودة الى اساليب الاقتصاد الحر ، وانما يكون بالدراسة العملية لطاقاته واقتراح المشروعات التى يمكن أن يتولاها بنجاح وتشجيعه بكل طاقات الدولة على الاستثمار فيها•

الأساس الخامس :

حتمية الاعتماد على قيام وازدهار قطاع تعاونى بوصفه قاعدة لتنمية وتطوير الانتاج الصغير وبخاصة الزراعة الصغيرة والصناعات الحرفية •

الأساس السادس :

الحرص الدائم على الاستقلال الاقتصادى والبقاء بعيدا عن كل أشكال الاستغلال والتبعية التي يفرضها الاستعمار الجديد مباشرة أو عن طريق الشركات متعددة الجنسية التى تواصل امتصاص عرق الشعوب وافساد التنمية تحت شعار تزويد الاقتصاد بمزيد من الاستثمار أو التكنولوجيا ومن هنا حتمية الوقوف بحزم ضد مختلف النزعات التى ترمى الى أعادة سيطرة رأس المال الخاص على مقدراتنا الاقتصادية •

ان كلمة « الانفتاح » ليس لها مدلول اقتصادى محدد ، حيث لايوجد اقتصاد منغلق كلية وقد كان المقصود بها أصلا أمرين : افساح مجال أكبر للقطاع الخاص المصرى وحفزه على الاستثمار فى الانتاج من ناحية ومحاولة جذب رأس المال العربى والأجنبى لزيادة الطاقة الانتاجية والحصول على تكنولوجيا متقدمة من ناحية • وهذا المعنى قريب مما يؤديه تعبير « الانفتاح الانتاجى » • واذا أريد لهذه السياسة أن تكون فى خدمة التنمية الشاملة لكان عليها أن تلتزم أولا بأسلوب التنمية المخططة • ومعنى ذلك أن تتولى الخطة الشاملة للتنمية تحديد المشروعات الجديدة التى تتطلب عونا ماليا من الخارج وهى المشروعات الصناعية الجديدة التى تتطلب أموالا ضخمة وخبرة تكنولوجية عالية لا تتوفر محليا والمشروعات التى يكون من شأنها

تنمية الصادرات والاقلال من الواردات بصورة جذرية والمشروعات السياحية الكبرى • ولابد من تفضيل القروض الخارجية على الاستثمارات الأجنبية ، كما أنه يتعين ألا يقبل رأس المال الاجنبى الا فى حالة المشاركة مع الدولة • وعندئذ فان الأولوية يجب أن تكون لرأس المال العربى سواء كان عاما أو خاصا للدخول فى المشروعات المشتركة •

ان التعاون المشترك مع الدول العربية فى مشروعات مشتركة ، فى مجال الصناعة أو الزراعة أو السياحة أو الهياكل الأساسية ، هو الطريق الأمثل لتحقيق تنمية زراعية صناعية جادة فى كافة ارجاء الوطن العربى •

الأساس السابع :

المشاركة الشعبية المتزايدة والفعالة فى التخطيط للتنمية والتعبئة لها وتنفيذ برامجها ومشروعاتها واقتسام عائدها • ان دور الدولة والقطاع العام لايمكن أن يكون ذريعة لسيطرة بيروقراطية تتحكم فى مصائر الناس حتى ولو استهدفت اسعادهم •

يدرك الحزب ان تحقيق برنامجه الاقتصادى رهن بتغيرات اساسية فى الساحة. السياسية تتطلب لحدوثها نضالا ديموقراطيا لاقناع أوسع الجماهير ببرنامج الحزب بما يسمح بقيام تغيرات فى توازنات القوى الاجتماعية والسياسية فى المجتمع •

والى ان يتم ذلك فان حزبنا انطلاقا من مسئوليته الوطنية وحرصه على وقف التدهور المستمر فى الموقف الاقتصادى وتمهيدا لانطلاقة جديدة فى طريق تنمية حقيقية يجد ضروريا ان يطرح مجموعة من المقترحات التى يأمل أن يتم اتفاق حولها بين أوسع القوى الوطنية بما فيها الرأسمالية الوطنية المنتجة • اذ تسعى هذه المقترحات بصورة اساسية الى ترشيد الادارة الاقتصادية فى الاطار الحالى مع الحرص على الدفاع عن مصالح جماهير شعبنا العريضة ومنع التدهور المستمر فى مستوى حياتها والعمل على تحقيق مكتسبات جديدة لصالحها •

ان هذه الضرورات جميعا لاتعنى فى المنطق العلمى سوى تركيز الجهود وتوجيه النضال لمحاصرة الكيان الطفيلى داخل الاقتصاد

المصرى والاتجاه لتصفيته بالكامل والدفع بكل الطاقات المحلية والتى تتاح من الوطن العربى أو من الخارج نحو توسيع القاعدة الانتاجية باطراد وتحسين نمط توزيع عائد التنمية بما يكفل التفاف الجماهير حول السياسات المقدمة ٠

خطة عاجلة لترشيد الأداء الاقتصادي

اتساقا مع منطلق المواجهة الشاملة والمتكاملة حتى فى الأجل القصير لابد من منطلق واحد يحكم كل الاجراءات التى يمكن اقتراحها ونقطة البدء فى ذلك كله هو الاقرار بمسئولية الدولة عن ادارة الاقتصاد القومى وتوجيه التنمية ٠ فهذا أمر مسلم به فى جميع الدول بغض النظر عن الايديولوجية الاجتماعية التى تتبناها ٠ وهو كذلك لايتطلب بالضرورة العدول عن سياسة تشجيع القطاع الخاص أو الترحيب بالاستثمارات العربية والأجنبية أو مايسمى بالانفتاح الانتاجى ٠

وفى تقديرنا أن أوضاع الاقتصاد المصري الراهنة لاتمكن من اعداد خطة خمسية جديدة ٠ فمثل هذه الخطة تفترض أولا استكمال الدراسات وادارة الحوار من أجل رسم استراتيجية طويلة المدى تدخل بها مصر القرن الحادى والعشرين٠ كما تفترض ثانيا دراسات تفصيلية على مستوى مختلف القطاعات والأختيار بين مشروعات مدروسة واعدادا فنيا لبدائل عدة أو مرادفات كلها صالحة فنيا حتى تتمكن السلطة السياسية من اختيار أفضلها ٠ وكل هذا يستغرق وقتا لايمكن اختصاره ،الا على حساب دقة الخطة وواقعيتها وسلامة معاييرها **ولذلك فاننا نتوقع أن تعد الدولة خطة ثلاثية للخروج من الاختناقات الحالية وتهيئة الاقتصاد للتخطيط الخمسى ٠**

وفيما يلى أهم العناصر التى نرى ، أن تراعى فى اعداد الخطة الثلاثية ٠

التركيز على احداث تنمية سريعة فى قدرات مصر الانتاجية فى القطاع السلعى خاصة فى مجال الزراعة والصناعة التحويلية

لقد اتصفت الفترة السابقة بالتركيز على استهداف توازن بين الموارد والنفقات النقدية عن طريق الاعتماد المتزايد على بيع مصر

لمواردها الطبيعية سواء فى ذلك النفط أو قوة العمل أو الموقع الجغرافى متمثلا فى قناة السويس والسياحة • وقد تم استخدام جزء هام من حصيلة هذه الموارد بالاضافة الى القروض والتدفقات الخارجية لتحقيق زيادة غير مبررة في الاستهلاك خاصة بالنسبة للطبقات المترفه تحت شعار « الرخاء » ولم يعد هذا النموذج قابلا للاستمرار فى المستقبل • ان الامكانية المحدودة لزيادة تصدير « الموارد الطبيعية » والزيادة الكبيرة المتوقعة في السكان تعني ان السبيل الوحيد المتاح أمام مصر هو ان تحدث نموا صناعيا وزراعيا سريعا وان نوسع من العمالة المنتجة فيها • وكما يدعو تقرير للبنك الدولى عن تعبئة الموارد واحتمالات النمو فى مصر فى الثمانينات فان نموذج النمو فى مصر لابد وان يتحول من نموذج مبنى على « الموارد الطبيعية » و « الموارد الاجنبية » الى نموذج يعتمد على الانتاج المحلى من السلع الزراعية والصناعية • ان مثل هذا الانتقال يتطلب :

١ ـ اعادة النظر فى توزيع الاستثمارات بين القطاعات بحيث تحظى الزراعة والصناعة التحويلية بنصيب اكبر فى الاستثمارات الكلية المتاحة •

٢ ـ حماية السوق المحلية من منافسة الصناعات المثيلة ووقف اغراق السوق بالسلع التى يتم انتاجها أو انتاج بدائل لها بواسطة الصناعة المحلية سواء العامة أو الخاصة •

٣ ـ تنفيذ سياسة نشطة للتدريب الاحلالى للوفاء باحتياجات الصناعة والزراعة من الايدى العاملة المدربة ـ مع الحد من هجرة الكفاءات النادرة ورسم سياسة مرنة للهجرة والاجور تحمى الاقتصاد المصرى من أضرار ندرة بعض الكفاءات أو المهارات وتكفل للعمالة المصرية فى الدول العربية الاجر المجزى والضمانات الاجتماعية المتعارف عليها دوليا فى اطار التزام مصر القومى ازاء شقيقاتها •

٤ ـ تنفيذ سياسة فعالة لزيادة كفاءة القطاع العام وتحسين الانتاجية فيه واتاحة الفرصة له للتنافس على قدم المساواة مع وحدات القطاع الخاص وشركات الاستثمار ومعالجة المشاكل المالية والادارية التى تعوق انطلاقة وتجديد وتحديث قدراته الفنية والانتاجية •

٥ ـ حفز القطاع الخاص الوطنى على توجيه استثماراته ونشاطه لزيادة الانتاج والانتاجية فى قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية •

ولابد لتحقيق ذلك من الحد من الحرية المطلقة التى اتيحت للانشطة ذات الطبيعة الطفيلية والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عمله من ناحية وتوفير مستلزمات الانتاج للقطاع السلعى الخاص وأعداد دراسات جدوى لمشروعات تدخل فى اطار خطة التنمية تخصص للقطاع الخاص بمفرده أو بالاشتراك مع الدولة من ناحية أخرى ·

٦ ـ مكافحة التضخم من أجل تخفيض التكاليف التى تحد من امكانية التصدير للخارج ومن امكانية نجاح التصنيع المحلى للحلول محل الواردات ·

ثانيا ـ بذل اقصى الجهود لتعبئة كل الموارد الوطنية المادية والبشرية واستثمارها فى خدمة التنمية · والحد بالتالى من الالتجاء للفروض الاجنبية :

ويتطلب ذلك :

١ ـ تخصيص نسبة من حصيلة الموارد التى تحصل عليها مصر من بيع مواردها الطبيعية (خاصة النفط وقناة السويس) ، وفرض ضرائب على العاملين المصريين فى الخارج ، لتمويل الاستثمارات وتنمية الحصيلة الناتجة عن هذا التخصيص لتمويل الاستهلاك الخاص أو العام أو الانفاق الجارى · وضبط مستويات الاستهلاك ومعدلات تزايده بما يتمشى مع قدرات المجتمع الانتاجية وموارده الكلية ـ دون افتئات على متطلبات التنمية القومية على المدى الطويل ، مع تصحيح الاختلال فى الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية المختلفة بما يوفر الحد الادنى الضرورى لمعيشة الطبقات الشعبية والمحافظة على صحتها ومقدرتها على العمل والانتاج ويحافظ على الحد الضرورى من السلام الاجتماعى ، وذلك بدون مساس بالحقوق المكتسبة للعاملين ·

٢ ـ تطوير الادارة والكفاءة الفنية ورفع الانتاجية فى وحدات القطاع العام وتطوير نظم الاجور والاسعار بما يسمح بتحقيق فائض كاف فى وحدات هذا القطاع لتكون مصدرا لتمويل الاستثمارات وزيادة المقدرة الانتاجية فيه ·

٣ ـ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الانتاجى ، وتشجيع المصريين فى الخارج على استخدام تحويلاتهم فى تمويل الاستثمارات

الانتاجية في مصر خلال المساعدة فيإعداد دراسات جدوى لمشروعات انتاجية تدخل في اطار خطة التنمية تخصص للقطاع الخاص بمفرده أو بالاشتراك مع القطاع العام .

٤ ـ العمل على زيادة الاجر الحقيقي بجرعات مناسبة في خط مواز للزيادات في الانتاجية واصلاح هيكل الاجور ليعكس التفاوت في الاجور الندرة النسبية في المهارات اللازمة للتنمية وتحقيق مساواة للاجور في القطاعين العام والخاص مع أخذ الميزات العينية والمادية التي يحصل عليها العامل في الاعتبار والعمل على تضييق الفجوة بين الاجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل في الداخل وأجر نظيره في الخارج خاصة بالنسبة للمهارات النادرة .

٥ ـ التوسع في التدريب الاحلالي بالتعاون مع البلاد العربية التي يتم الهجرة اليها وبتمويل مشترك بهدف الوفاء باحتياجات كل من مصر والبلاد العربية من الخبرات والمهارات اللازمة للتنمية.

٦ ـ اعادة السيطرة على الواردات والحد من زيادتها والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

٧ ـ اعادة النظر فينظام الودائع بالعملاتالاجنبية بحيث لايسمح بها الا اذا وردت من الخارج عن طريق تحويل مصرفي وتنظيم الامور بحيث يمنع التنقل من حسابات الودائع بالعملة المحلية الى حسابات الودائع بالعملة الاجنبية وضمان استغلال الاخيرة داخل مصر في استثمارات منتجة .

٨ ـ تطبيق قانون النقد الاجنبي بحيث يقتصر الاحتفاظ بالنقد الاجنبي على الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة مع تدعيم سلطة البنك المركزي في الهيمنة على النشاط المصرفي في البلاد بكافة وحداته بلا استثناء .

٩ ـ رسم سياسة واضحة لمصر تستهدف :

ـ حماية المشروعات الانتاجية الوطنية العامة والخاصة .

ـ زيادة قدرة الاقتصاد المصرفي على الاستثمار المنتج من انتاج المزيد من الغذاء والسلع الوسيطة .

ـ توليد موارد حقيقية للخزانة العامة .

- تنويع التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي بما يؤدي لزيادة الصادرات .
- زيادة الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة .
وتستخدم الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الاهداف بما في ذلك :
- التدخل المباشر عن طريق تراخيص الاستيراد والحصص .
- تنظيم عمليات الوكالات التجارية بحيث يكون لشركات القطاع العام الدور الرئيسي في الاستيراد والتصدير بحيث تخضع عمليات القطاع الخاص لرقابة وزارة التجارة .
- ربط الاعفاء الجمركي على واردات مشروعات الاستثمار الاجنبي بانجازها الفعلي في مجال التصدير .

ثالثا - السعي للحد من الفروق الداخلية والوفاء بالحاجات الاساسية لجماهير الشعب وفئاته العاملة :

أدت سياسة الانفتاح وما صحبها من التوجه الخدمي والتجاري الطفيلي الى الانغماس في تكوين ثروات ضخمة لفئات محدودة من السكان وزيادة حدة الفروق الطبقية بين الفئات والطبقات الاجتماعية بحيث أصبحت مصر تتميز بازدواجية واضحة فبينما تعاني الجماهير العريضة من شظف العيش وتئن من الارتفاع المستمر للاسعار ومن الضغوط المستمرة لانماط الاستهلاك الجديدة التي تفرض في المجتمع من خلال نشاط التوكيلات التجارية للشركات الدولية الباحثة باستمرار عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها ، تتمتع قلة بترف استهلاكي لم تشهد مصر له مثيلا من قبل . بما أدى الى خلل اجتماعي واضح يهدد بالفعل السلام الاجتماعي في مصر .

وقد أدى هذا الازدواج وما صحبه من انتشار ظواهر الفساد والافساد والرشوة وغيرها الى تحطم وتمزيق العديد من القيم والعلاقات خاصة تلك التي ترتبط بالنزاهة والامانة والجدية والعمل الدؤوب المنتج والسعي للاتقان والتقدم والنمو في مجال الانتاج والعمل .

ان اتخاذ سياسة فعالة لاعادة توزيع الدخول والحد من الفوارق في الدخل ومنع الاستهلاك الترفي لم تعد ضرورة من ضرورات العدل

الاجتماعي وحسب بل أصبحت ضرورة ملحة أيضا لتنمية الانتاج والوفاء بالاحتياجات الاساسية للجماهير • ويقترح من أجل ذلك :

١ ـ أن تتم الخطوات الاولى للتوزيع العادل في مرحلة توليد الدخل ذاته أو لابد من خلق فرص للعمل المنتج للعمال المتعطلين ولامتصاص البطالة المستترة ، واكساب العاملين الذين يقل الطلب على مهاراتهم مهارات جديدة خلال جهد منظم ومتسع للتدريب • وثانيا ، بتقييد النشاط الطفيلي والحد من الفرص المتاحة للاثراء العاجل على حساب الجماهير •

٢ ـ اعادة بناء نظام للاولويات الاجتماعية ومن ثم اعادة النظر في نمط استخدام الموارد بحيث تكون الاولوية لانتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الاساسية للجماهير وتخدم القاعدة العريضة من المنتجين • على أن يتم تمويل هذه الخدمات من الضرائب المباشرة التصاعدية على أصحاب الدخول العليا •

٣ ـ اصلاح هيكل الاجور خاصة في القطاع العام والحكومي ووضع سياسة للاجور على المستوى القومي تحقق التقريب بين الاجر الذي يحصل عليه العاملون في هذين القطاعين مع أجر العمل المماثل في القطاع الخاص مع أخذ الميزات العينية والمادية الاخرى التي يحصل عليها العاملون في كل قطاع بعين الاعتبار • والحرص على زيادة الاجر الحقيقي للعاملين مع زيادة الانتاج والانتاجية •

٤ ـ اعادة النظر في النظام الضريبي بحيث يزداد الاعتماد على ضرائب الدخول الشخصية والضرائب على الاستهلاك خاصة على الاستهلاك الترفي • وتشير بيانات البنك الدولي الى أن حصيلة الضرائب المباشرة على الدخول الشخصية في مصر لا تتجاوز ٣ر٪ من الناتج المحلي الاجمالي بينما تصل حصيلة مثل هذه الضرائب في المتوسط نحو ٥ر١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الاقطار المماثلة لمصر من حيث متوسط الدخل • أما دخول الاعمال فيجب أن تصبح الضرائب عليها تصاعدية وأن تبسط اجراءات الربط والتحصيل وتشدد مكافحة التهرب الذي يعاقب عليه القانون الامريكي بالاشغال الشاقة • ويبقى بعد ذلك أنه في مصر ـ كما هو الحال في معظم البلدان النامية يظل الانفاق الاستهلاكي المناسبة التي تنال بها الدولة حتى الدخول المتهربة • كما أن الضريبة التصاعدية على الاستهلاك وسيلة هامة لترشيد الاستهلاك ويقترح في هذا الاطار

فرض ضريبة على الانفاق تثبط من الاتجاه الى آلاستهلاك السلع والخدمات غير الضرورية ، واحداث زيادة كبيرة فى المعدلات الحقيقية للضرائب التصاعدية على الدخل الشخصى ، وتغطية كل أنواع الدخول المعفاة حاليا من الضرائب أو التى لم تفرض عليها ضرائب أصلا مثل أرباح الاستغلال الزراعى والدخول من الودائع بالنقد الاجنبى ودخول العاملين بالخارج وغيرها . هذا بالاضافة الى رفع الضرائب على الارباح الرأسمالية وخاصة ضريبة التصرفات العقارية وما يماثلها وتصاعد الضريبة على الاطيان حسب حجم المساحة وزيادة الضرائب الجمركية على السلع الكمالية المستوردة . ويجب أن يكون استخدام الضريبة فى تشجيع الاستثمار قائما على تخفيض السعر وليس الاعفاء المطلق ويمكن كذلك اعفاء ذلك الجزء من الدخل الشخصى الذى ينفق استثماريا .

٥ ـ اعادة النظر فى تسعير خدمات المرافق العامة لتغطى أسعارها المتوسطة التكلفة الحقيقية لاداء الخدمة مع استخدام نظام للتمييز السعرى كلما كان ذلك ممكنا بحيث يدفع أصحاب الدخول الاعلى (والاستخدام الاعلى بالتالى) سعرا أعلى ويدفع أصحاب الدخول المنخفضة (صغار المستهلكين) سعرا أقل .

٦ ـ استخدام نظام الدعم استخداما رشيدا بحيث يساعد على حصول الفئات ذات الدخل المحدود أو الثابت على حد أدنى لائق للمعيشة وبحيث يصل الدعم الى مستحقيه دون غيرهم وبالقدر الكافى وبحيث يساعد فى اعادة توزيع الدخل بتمويله أساسا عن طريق ضرائب تفرض على القادرين . مع ما يتضمنه ذلك من الغاء للدعم الذى تحصل عليه الفئات ذات الدخل الاعلى نتيجة للتسعير غير الاقتصادى للعديد من السلع الكمالية المنتجة محليا كالسيارات والثلاجات والسخانات والتليفزيونات وغيرها من السلع المعمرة . وأن يقتصر الدعم على أسعار السلع فى مرحلة التوزيع النهائى مع تحديد حصة لكل فرد من عدد من السلع الاساسية التى تربط على البطاقة التموينية أو استخدام نظام الكوبونات وبحيث تحدد الكميات التى تربط على البطاقة وتلك التى يعطى عنها كوبونات بناء على دراسة علمية عن أنماط الاستهلاك ومعايير الاحتياجات الاساسية بحيث تضمن هذه الكميات اشباع الحاجات الاساسية بتكلفة تتناسب ودخول الفئات الاجتماعية التى تحصل على السلع المدعومة .

٧ ـ معاونة الفئات الشعبية فى تدبير احتياجاتها السكنية عن طريق قيام الدولة ببناء المساكن الشعبية وتأجيرها للفئات محدودة الدخل ٠ وقيام شركات القطاع العام بتوفير المساكن لعمالها بالقرب من أماكن عملهم بايجارات منخفضة ، والزام شركات القطاع الخاص التى يزيد عدد العاملين فيها عن حد معين بتوفير المساكن لعمالها بايجارات معقولة ضمن مناطق عملهم ٠

رابعا ـ الحد من التضخم وفرض سياسة حازمة للحد من الارتفاع فى التكاليف والاسعار :

يجب التمييز بين ما يمكن احرازه فى الاجل القصير (٣ سنوات مثلا) وما لا يمكن احرازه الا فى الاجل الطويل (٧ سنوات أو أكثر) من نجاح فى مجال مواجهة التضخم ، ففى الاجل القصير ينبغى العمل على كبح جماح التضخم والسيطرة على معدلات ارتفاع الاسعار ومحاصرة بعض الآثار السلبية ٠

ويجب أن تصاغ السياسات الرامية الى محاصرة التضخم فى ضوء مبدأين أساسيين :

ـ ألا يقع عبء هذه السياسات على الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل وهى التى تئن حاليا من وطأة التضخم ، كما قد يحدث بالضغط على الاجور وتقييد الاستهلاك الضرورى مثلا ٠

ـ ألا تتعارض اجراءات محاصرة التضخم مع مقتضيات التنمية ، كما قد يحدث مثلا باتباع سياسة انكماشية لا تقيد فقط من الطلب الاستهلاكى وانما تقيد أيضا من الاستثمار ٠

السياسات المقترحة لكبح جماح التضخم :

١ ـ فى جانب الطلب :

(أ) العمل فورا على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وامتصاص جزء كبير من القوة الشرائية لدى الاغنياء عن طريق الضرائب ٠

(ب) تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات وبصفة خاصة تخفيض الواردات بشكل ملموس وسريع والسعى لزيادة الصادرات فى مختلف أسواق العالم ٠

(ج) وضع سياسة ائتمانية تمكن البنك المركزى من ضبط حجم السيولة النقدية وتوجيه الائتمان نحو الانتاج وليس الاستهلاك

٢ ـ العمل على زيادة العرض الحقيقى من السلع والخدمات :

ويمكن أن يتأتى ذلك فى الاجل القصير من خلال الاجراءات الآتية :

(أ) استخدام الطاقات العاطلة فى القطاعات الانتاجية .

(ب) اعادة توجيه الاستثمارات لاغراض الانتاج السلعى بعيداً عن الانشطة الخدمية والتوزيعية ، خاصة تلك التى لا تبررها الاحتياجات الفعلية للقطاعات السلعية ، مع التركيز على استكمال المشروعات التى بدىء فيها .

(جـ) **زيادة الانتاجية** بالقضاء على ما يعترض الادارة من معوقات فى هذا الصدد ، مع توفير الحوافز المادية والمعنوية للعاملين ، بما فى ذلك تهيئة ظروف معيشية أفضل من خلال اضطلاع الوحدات الانتاجية الكبيرة فى القطاعين العام والخاص بجهد أكبر فى توفير خدمات السكن والانتقال للعاملين بها . وكذلك العناية ببرنامج « طوارىء » للتدريب واعادة التدريب وتنظيم الهجرة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالكفاءات والمهارات التى أصبح الاقتصاد المصرى يعانى من عدم توفرها وتسربها للخارج .

(د) حماية الانتاج الزراعى باتخاذ اجراءات حازمة لوقف استقطاع الاراضى الزراعية لغير أغراض الزراعة ومنع تجريف التربة .

٣ ـ السياسات الاخرى التى تؤثر فى التضخم

(أ) سياسات النقد الاجنبى والتجارة الخارجية :

القضاء على الفوضى التى سادت أسواق النقد الاجنبى وتجارة الاستيراد والسيطرة على موارد الدولة من لنقد الاجنبى وتقييد الاستيراد غير الضرورى .

(ب) السياسات النقدية والائتمانية :

من الضرورى ضمان التناسق بين التدفقات النقدية والتدفقات

العينية للاقتصاد القومى ، وهذا يتطلب اعطــاء التخطيط دوره الحقيقى وتنشيط أجهزته ، وكذلك احكام سيطرة البنك المركزى على نشاط البنوك خاصة البنوك الاجنبية بما يكفل توجهها لخدمة الاقتصاد القومى • بل انه من الواجب مراجعة المعايير التى يرخص على أساسها للبنوك الاجنبية بالعمل فى مصر •

كما يتعين على السلطات النقدية أن تضــع ضـوابط على منح الائتمان مع التفرقة الواضحة بين الائتمان الممنوح لاغراض انتاجية وذلك الممنوح لاغراض استهلاكية وخدمية •

(جـ) السياسة المالية :

ان الامر يقتضى ضبط الانفاق العام وهو ما سبق التعرض له ، وزيادة موارد الدولة بوقف سياسة الاعفاءات الضريبية والامتيازات الجمركية وما اليها والاعتمـاد على تعدد أسـعار الضريبة وتدرجها بحسب طبيعة النشاط ، بما يوفر للدولة موارد حقيقية تغنيها عن الالتجاء للاقتراض من الجهاز المصرفى من جهة ويساعدها على توفير التمويل اللازم لزيادة الانتاج والخدمات الضرورية من جهة أخرى • وكلا الامرين له أهميته فى محاصرة ارتفاع الاســما ركما يتطلب الامر جدية أكبر فى تحصـــيل الضرائب من فئات الدخل المرتفع والتوســـع فى فرض الضرائب على الانفاق الاســـتهلاكى الترفى والارباح الفورية وأخيرا ، فان السعى لاعادة التوازن بين ايرادات الدولة ومصروفاتها فى اتجاه تخفيض عجز الموازنة العامة الى أدنى حد والحرص فى أثناء ذلك على عدم النجـوء لاسـلوب التمويل بالعجز أى الاقتراض من الجهاز المصرفى ، هما من الامور الحاسمة لمحاصرة التضخم والحد منه •

(د) سياسة الاجور

ان الزيادة فى الاجور ، فضلا عن تمكينهآ لاصـحاب الدخول الاجرية من مواجهة أعباء التضخم ، تمثل أحد الحوافز الزيادة الانتاجية ، وهو أمر مرغوب فيه لمحاصرة التضخم كما سبق ذكره ولكن زيادة الاجـور ترفع من تكاليف الانتـاج وتدفع الى زيادة الاسعار ، وهو ما يتعارض مع محاصرة التضخم • ولذا فان الاجور تعتبر قضية حساسة تقتضى معالجتها فى حذر وواقعية فى الوقت ذاته وفى رأينا أنه يمكن الحد من تأثير الاجور على زيادة التكاليف

وارتفاع الاسعار بالتخفيف من بعض الضغوط التي تعمل على زيادة الاجور مثل هجرة العمالة الفنيـــة والمهارات الادارية والعلمية الى الخارج ، وذلك بتنظيم تدفقات هذه الهجرة من جهة ، وبالاسراع في برامج التدريب واعادة التدريب من جهة ثانية • واتباع الوســائل الخمس التي اقترحناها سابقا سيعمل على تخفيف حدة التضخم ، ويرفع من القيمة الحقيقية للاجور ، مما سيقلل من شدة المطالبات بزيادات في الاجور النقدية • وهذا لا يعنى عدم السماح للاجور بالزيادة ، اذ أن ذلك قد يــكون أمرا ضروريا لزيادة الانتاجيـــة والمواءمة بين مستوى الاسعار ومستوى الاجور ، ولكن من الاهمية بمكان أن يتم تمويل الزيادة في الاجور من موارد حقيقية • وهذا ما تتزايد احتمالاته مع القضاء على الطاقات العاطلة وزيادة فائض القطاع العام ، ومع القضاء على الانفاق غير الضروري ، ومع زيادة الضرائب على فئات الدخول المرتفعة واحكام عملية تحصيلها •

خامســا : اعادة بناء جهاز التخطيط القومي وتطــوير ادواته واساليبه بما يتمشى مع التغيرات التي جرت في الاقتصاد والمجتمع وتلك التي يراد احداثها •

● من ورقة حزب العمل

هدف الاصلاح الاقتصادى ودعائمه :

ان الهدف الذى يتبناه الاصلاح الاقتصادى المنشود يتركز فى رأينا فى العمل على تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لمصر بحيث يصبح الاقتصاد المصرى مستقلا قادرا على النمو ذاتيا ، يعتمد أساسا على الانتاج الوطنى ، ودعمه وتنميته ٠

وهذه الاستراتيجية الاقتصادية ذات أربعة أبعاد : بعد انسانى ، وبعد اجتماعى ، وبعد وطنى ، وبعد عربى ، وتقوم على الدعائم التالية :

أولا ـ الاعتماد على النفس أولا :
ان اعتماد مصر على قوتها الذاتية ومواردها القومية يجب أن يكون أساسا للاستراتيجية الاقتصادية الجديدة على أعتبار أن الاعتماد على الذات شرط ضرورى لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ٠

ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال « الاكتفاء الذاتى » فان أغنى دول العالم مواردا ، وأوسعها رقعة واكثرها تقدما لا نستطيع أن نحقق هذا الاكتفاء ٠

كما لا نقصد من ذلك الامتناع بتاتا عن الاقتراض الخارجى اذ أن عدم كفاية المدخرات الوطنية لتكوين رؤوس الاموال لزيادة معدل النمو الاقتصادى يجعل احتياجنا لرأس المال الاجنبى ضرورة حتمية فضلا عن فتح السبيل للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والخبرة الاجنبية فى التنمية ضمانا لاستقلالنا وابعادا لتبعية اقتصادنا ـ ولو الى حد ـ على غيرنا وذلك بالعمل تدريجيا للارتقاء بالاقتصاد المصرى الى اقتصاد يعتمد على الذات ٠

فطريق التنمية فى الدول المختلفة الساعية للنمو لا بد أن يكون مستقلا والا فان التنمية سرعان ما تتعثر ، ويفقد البلد استقلاله الاقتصادى ٠

بل أن مساندة الغير لنا فى التنمية والتعمير ـ فى صورة قروض أو تسهيلات أو استثمارات انما يتوقف على ما تقدمه من دليل على

استحقاقنا لهذه المشاركة من جهد واضح باعتمادنا على النفس .. ومن هنا جاء قول بعض المنظمات الدوليه للدول النامية (ساعدوا أنفسكم أولا على أن الاعتماد على النفس لايعني الالتجاء الى سياسة التقشف الشديد كما كان الحال في العشرينات والثلاثينيات اذ ان الشعوب النامية عامة ـ لم تعد تحتمل ذلك في هذا العصر بعد أن أصبحت صور الحياة التى تعيش فيها شعوب الدول المتقدمة تنقل اليها عبر الاذاعات وعلى شاشات التليفزيون وفى أفلام السينما كما أن الشعب المصري ـ بخاصة ـ لم يعد قادرا على احتمال المزيد مما احتمله طوال سنوات أربعة حروب خاضها منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٧٣ عن معاناة وحرمان لا سيما بعد أن مني بالرخاء الوفير وأغرقت الاسواق بمختلف السلع الكمالية ، واصبح يرى رأى العين ما فيه بعض الفئات من المواطنين من بحبوحة فى الانفاق المظهرى ومن بذخ فى الاستمتاع بالحياة .

ومع ذلك فان الشعب يتقبل التضحية من أجل حياة أفضل شريطة أن يتحمل الجميع أعباء هذه التضحية وعلى الاخص الفئات القادرة واصحاب المراكز القيادية . وان يتمتع الشعب بالحرية والديمقراطية التى تمكنه من فرض رقابته الفعالة على شؤون الاقتصاد والحكم . وأن تتولى أموره حكومة تأتى نتيجة انتخابات نزيهة تحوز ثقته فى قدرتها على قيادة العمل الوطنى ، وأن تقيم مجتمع الطهارة والعدالة . فليكن « الاعتماد على النفس » هو صيحتنا الوطنية من أجل التنمية والتعمير ولنؤمن بأن مصر لن تبنيها سوى سواعد أبنائها وعقولها .

ثانيا ـ الحد من الاقتراض الخارجي وترشيده :

ان الاقتراض الخارجي بلغ درجة تمثل نوعا من الخطورة اذ بلغ قيمته من القروض طويلة الاجل ١٨ بليونا من الدولارات حتى ٣٠ يونيو الماضى طبقا لتقديرات وزارة الاقتصاد ... وهذا الرقم لا يتضمن المنح أو القروض للتسليح أو القروض المتوسطة والقصيرة الاجل .. وذلك بعد أن كانت ٦ر١ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ .

حقا انه يمكن تطويع هذه القروض بما يخدم خطة التنمية الموضوعية ولكنها يمكن أن تعرض البلد لانواع من الضغوط يجب

أن نتخذر منها حتى لو كانت غير مشروطة فى الظاهر • ولذا فانه من الغريب حقا أن بعض المسئولين كان يتفاخر بأننا نسحب كل يوم ما يوازى سبعة ملايين من الدولارات ويتمنى لو استطعنا أن نستوعب عشرة ملايين يوميا من القروض المتاحة لنا !!

والواقع أن الاستغناء عن احتياجنا لرأس المال الاجنبي بأشكاله المختلفة أمر غير متوقع فى المستقبل القريب ولـكن ما يجب أن نحرص عليه هو :

١ ـ أسلوب تصفية الديون الضخمة المتراكمة علينا بطـريقة لا تؤثر على استمرار تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية علمـا بأن قيمة ما دفعته مصر فى عام ١٩٧٩/١٩٨٠ من فوائد واقساط قد بلغ ٢٤٧٧ مليون جنيه مصرى كما جاء فى تقرير البنك المركزى السابع المقدم لمجلس الشعب ص ٣ ـ وهو يمثل ١٨٫٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى وأكثر من ٤٠٪ من اجمالى حصيلة صادراتنا المنظورة وغير المنظورة •

٢ ـ العمل على تقليل حاجتنا للاقتراض الخارجى مستقبلا عن طريق الاعتماد على الذات وعدم تجـاوز حد الامان للمديونية فى جميع الاحوال وفقا للظروف الاقتصادية •

٣ ـ التركيز على توجيه القـروض نحو المشروعات التى تعطى عائدا مرتفعا عن طريق خلق طاقات انتاجية جديدة ولا توجه الى الحصول على سلع استهلاكية حتى تشـارك فى تنمية اقتصادنا من ناحية وتمكيننا من سدادها وفوائدها من عائدها من ناحية أخرى •

٤ ـ تحديد تاريخ بدء دفع أقساط القروض وفوائدها بما يتفق مع بدء الانتاج للمشروعات التى تمولها ، وأن يمتد السـداد على فترة تسمح بالقيام به دون مشقة •

وهذه المهام يجب أن يعهد بها الى ادارة فنية متخصصة لدراسة أوضاع القروض ، ومتابعتها وتقديم المشورة فى شأنها ـ على ضوء الوضع العام للاقتراض الخارجى والاحوال الاقتصادية الجارية ـ حجما وتوجيها ومصدرا وشروطا •

ثالثا ـ تصويب مفهوم الانفتاح الاقتصادى :

كان من المفترض أن تؤدى سياسة الانفتاح الاقتصادى الى تحرير الاقتصاد القومى من القيود المفروضة عليه والتى تعرقل انطلاقه وانتعاشه بايجاد الحلول لما يصادفه من صعوبات ان شرقا أو غربا ولا يجوز اعتبار سياسة الانفتاح الاقتصادى مرادفة لسياسة الاقتصاد الحر المطلق من كل قيود لان هذا النوع من الاقتصاد لم يعد موجودا فى عالمنا المعاصر ، فالولايات المتحدة الامريكية ـ قمة العالم الرأسمالى الذى يؤمن بالحرية الاقتصادية ـ تضع أحيانا القيود والضوابط لحماية الاقتصاد القومى ضد ما يتهدده من مخاطر .. فتفرض الحكومة الامريكية بعض الاجراءات المقيدة للمعاملات الاقتصادية بقصد مكافحة التضخم النقدى ونضع القيود على استيراد بعض السلع التى تشكل خطرا على انتاج السلع المماثلة لها فى الداخل كما حدث بالنسبة للاحذية الايطالية و لسيارات اليابانية . وتطبق حاليا الكثير من الضوابط على استخدام البترول كوسيلة لمواجهة أزمة الطاقة .

فلا يعقل وهذا هو الوضع فى أمريكا ذات الثراء العريض والاقتصاد القومى . أن تعمد الدول المتخلفة اقتصاديا والساعية للنمو والتى تعانى من المتاعب الاقتصادية فى أعقاب حروب متتالية خاضتها مصر الى فتح الابواب على مصراعيها والى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بلا ضوابط أو حدود .

كما أن الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى نحو الدولة الغربية التى كان تعامل مصر الاقتصادى معها محدودا لا يعنى الانغلاق دون الدول الاشتراكية التى كانت ترتبط مصر معها باتفاقيات التجارة والدفع .. خاصة اذا أدخلنا فى الاعتبار ان الكثير من المصانع المصرية مستوردة من الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية مما يتطلب الحصول منها على قطع الغيار اللازمة لتسييرها .

ولا يجوز أن نخلط فى هذا الصدد بين السياسة والاقتصاد .. بحيث نربط عجلة الاقتصاد القومى بالاتجاهات السياسية للدولة .. بحيث فلا تلزم حتى بين الامرين... فها نحن أولا نرى ان المملكة المغربية تتعاقد على صفقة ضخمة من الفوسفات مع الاتحاد السوفيتى فى حين انها تتعاون سياسيا مع الولايات المتحدة الامريكية

ونجد أن الجزائر ذات العلاقات الطيبة والسياسية بالاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية تبيع غازها لامريكا .. كما نلاحظ أن الدولتين العظميين تتعاملان اقتصاديا رغم ما بينهما من تنافس سياسي معروف .

واذا ما حاولنا تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تنتهجها الدولة فى مصر منذ عام ١٩٧٤ نجد انها لم تحقق سوى انفتاحا تجاريا فى اتجاه واحد من الخارج الى الداخل حمل الينا السلع الاستهلاكية الكمالية دون أن يحقق انفتاحا تكنولوجيا يستفاد به فى تطوير ما هو قائم من المشروعات أو انفتاحا انتاجيا من أى نوع كان في المجال الصناعي أو الزراعي أو انفتاحا تجاريا للمنتجات الوطنية صوب أسواق جديدة فى الخارج .

وقد يكون الانفتاح الاستهلاكي مرغوبا فيه أول الامر بعد فترة الحرمان الاستهلاكي الطويلة الامد بسبب أعباء الحروب المتتالية ولكن أن يستمر هذا الانفتاح الاستهلاكي على طول الخط وأن يتسع مداه بحيث يتفنن فى اغراء الاسواق بالعديد من السلع الاستهلاكية الكماليا التى تولد طلبا جديدا عليها لم يكن موجودا من قبل ، وأن يسد المسالك على أنواع الانفتاح الاخرى الاكثر أهمية والا يعد نفعا للبلاد ، فانه يصبح مضرا باقتصادها القومي ومعوقا لانتعاشها وازدهارها بحيث يحتاج الى اعادة نظر لوضع الضوابط المحسوبة لمساره السليم .

كما اعتمدت السياسة للانفتاح الاقتصادى على أساليب أحدثت الكثير من المفارقات الضارة وأثارت عاصفة من الانتقادات كالاستيراد دون تحويل عملة ، والمناطق الحرة ، والسماح بفتح بنوك أجنبية تتعامل بالنقد الاجنبى مما سنتناوله تباعا .

وقد أدى الانفتاح الاستهلاكي غير المنضبط فى مصر الى احداث الكثير من المضار التى يمكن أن نجملها فيما يلي :

١ ـ خلق أنماط استهلاكية غير ملائمة ، فقد ولدت اغراءات المعروضات من السلع الاستهلاكية المستوردة أنماطا جديدة من الاستهلاك الكمالي والتفاخرى لدى المواطنين .

٢ ـ تشجيع الانحراف للحصول على المغريات الاستهلاكية

٣ ـ اثارة الاحقاد بين طبقات المجتمع بل أصبح هنـــاك نوع جديد من السلع الاســـتهلاكية اصطلح على تسميتها بالســـلع الاستفزازية وهى السلع التى تعدوا باسعارها المرتفعة فوق مستوى دخول الغالبية العظمى من أفراد الشعب ، والتى تلاحقهم في واجهات المحلات العادية والمجمعات الاستهلاكية المخصصة أصلا لبيع السلع الضرورية والاحياء التى تعد اقرب الى المناطق الشعبية مما تعتبر بمثابة عمليات اســـتفزازية مقصودة لاثارة الحقد فى نفوس غير القادرين على اقتنائها ٠

٤ ـ الاضرار بالصناعة الوطنية : كما أدى الانفتاح الاستهلاكى غير المنضبط الى اغراق الســـوق بســـلع أجنبية تنافس السلع المماثلة المصنوعة وطنيا مما أدى الى الاضرار بالصناعة المحلية رغم جودتها كالســـجاير والمكرونة والاقمشـــــة ٠٠ وارتفع نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى المخزون الســـلعى المحلى فى كثير من الاصناف حتى أصبح أمرا يهدد امكانية اســـتمرار صناعتها ، او يؤدى الى جمودها وعدم استطاعتها مسايرة ركب التقدم فى الانتاج وبالتالى يشكل خطرا على العمالة فيها ٠

ولا يعنى هذا الكلام أننا نطالب بحماية الصناعة الوطنية أو القطاع العام الصناعى على حساب جودة السلعة أو على حســاب المســتهلك ٠٠ ولكن لابد أن تتكافأ الفرص المنافسة وأن تتخذ السبيل للارتقاء بالصناعة المصرية من حيث الارتقاء بالجودة والذوق وخفض التكلفة وبالتالى السعر الذى تباع به حتى نحافظ على صناعتنا دون ان نهبط بالمستوى الانتاجى أو نلحق الضرر بالمستهلك الوطنى ٠

٥ ـ امتصاص الموارد من عملية التنمية : وأخيرا فان هذا الانفتاح الاستهلاكى الواقع يسلب عملية التنمية الاقتصادية من جانب كبير من موارد العملات الاجنبية التى كان يمكن أن نوجه اليها فنعمل على تنشيطها ٠

وهكذا يتضح أنه لابد من وضع ضوابط للانفتاح الاستهلاكى بأن تحدد حصص مدروسة لما يسمح باستيراده كاجراء مرحلى حتى يمكن تدعيم قدرات الصناعة المحلية بما يسمح بتغطية الطلب المحلى وأن يوقف استيراد السلع المسماة بالاستفزازية وأن يقتصر ما يعرض منها على أماكن معينة بحيث لا تعرض فى المحال التى تهدف الى توفير السلع الأساسية للطبقات الفقيرة ٠

رابعا ـ توحيد المجتمع الاقتصادى :

اذا كان من المتصور أن يكون فى المجتمع أكثر من قطاع : قطاع عام ، وقطاع خاص ، وقطاع مختلط ، وقطاع تعاونى ٠٠ بل وقطاع انفتاحى نشأ نتيجة انتهاج سياسة الانفتاح وفقا لقانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى ٠٠ فانه لابد وأن يتم توحيد « المجتمع الاقتصادى » من خلال معاملة موحدة وتوجيه واحد فى اطار الاستراتيجية الجديدة ٠ بمعنى أنه لايجوز التفرقة فى المعاملة بين القطاعين الخاص والانفتاحى بتقرير مزايا للقطاع الانفتاحى تضمنها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على أمل أنها سوف تجتذب رؤوس الأموال الاجنبية لمصر بحيث تقيم مشروعات تسد بعض احتياجات البلاد وتزيد من مواردنا من العملات الاجنبية ،وتأتى معها بمستويات متقدمة من التكنولوجيا (أى الفنون الانتاجية) ٠٠ اذ أن ماحدث هو :

١ ـ أن ٦٦٪ من اجمالى رؤوس الأموال فى المشروعات الخاضعة لهذا القانون مملوكة للمصريين ٠

٢ ـ أن قيمة وارداتنا فى تزايد مستمر ولم تفلح صادراتنا ـ اذا ما استبعدنا البترول ـ الا فى تغطية ١ر٢٠٪ منها فى عام ١٩٨٠/١٩٨١ ٠

ومن هنا فانه لا محل لتقرير معاملة متميزة للقطاع الانفتاحى مما أدى الى انقسام المجتمع الاقتصادى فى مصر الى شريحتين تختلفان كل الاختلاف فى أجور ومرتبات العاملين فيهما ، وفى الاعفاءات الممنوحة عليها جمركيا ، وفى معاملتها ضريبيا ،وفى الرقابة على سير أعمالها ، وتحديد أسعار منتجاتها ، وفى تطبيق بعض التشريعات الداخلية عليها ، وفى طريقة تصرفها فى النقد الأجنبى ٠

بل ينبغى أن يوضع قانون موحد للاستثمار يحافظ على المزايا الممنوحة حاليا للشركات القائمة دون مساس بها ، مع توحيد المزايا وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى بغض النظر عن مالكه أو نوعية رأس المال ، ويراعى زيادة المزايا بحسب الاسهام فى النشاط الانتاجى الذى يحتاجه الاقتصاد القومى ٠

خامسا ـ زيادة الانتاج هو مفتاح حل المشكلة :

ان الحل الحقيقي لكافة مشاكلنا الاقتصادية انما يكمن في زيادة الانتاج وارتفاع بمستواه سواء في المجال الزراعي أو الصناعي ·

فزيادة الانتاج وما تحققه من زيادة في المعروض من السلع وارتفاع مستوى الدخول ـ ستقضي على الحاجة الى مواصلة سياسة الدعم التي ترمي الى تمكين المواطنين من الحصول على السلع بأسعار تتناسب مع دخولهم ·

كما أن العناية بالانتاج ـ كما ونوعا ـ من شأنه أن يسد القدر الاكبر من متطلبات الشعب من الغذاء والكساء والدواء فيتحقق بذلك السيطرة على الاسعار ·

وسوف يمكننا هذا النهوض بانتاجنا من تقليل وارداتنا وزيادة صادراتنا فيعالج الخلل الموجود في ميزان المدفوعات المثل للعلاقات الاقتصادية مع الخارج ·

ويبدو أن هذه الحقيقة البسيطة غائبة عن واقعنا حتى أن تعبير « المجموعة الاقتصادية » من بين أعضاء الحكومة ـ الذى درجنا عليه في الفترة الأخيرة لاتضم وزيرى الزراعة والصناعة !! وهما الوزيران المشرفان على المحورين الأساسيين للاقتصاد القومي ·

واذا كانت تشكل في اطار مجلس الوزراء ـ لجنة وزارية للشئون الاقتصادية والمالية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء المختص بهذه الشئون ـ فانه ينبغي أن تضم كل الوزراء الذين تتولى وزاراتهم أو تشرف على أنشطة اقتصادية أو مالية كوزراء السياحة ، والتموين والتجارة الداخلية ، والتجارة الخارجية والبترول ، والنقل والمواصلات والرى ، والقوى العاملة بالاضافة الى وزراء الزراعة والصناعة والمالية والتعاون الاقتصادى والتخطيط ·· على أن تعرض ما تنتهى اليه على مجلس الوزراء لاقراره اذ ان مسئولية الحكومة جماعية ·· ولا محل لوجود منصب وزارى باسم وزير الاقتصاد (ويقتصر اختصاصه على التجارة الخارجية) اذ أن الاقتصاد يشمل جميع تلك الأنشطة مجتمعة ويتولى تنسيقها نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ·

بهذا المفهوم الشامل للاقتصاد القومي يصحح مسارنا الاقتصادى وتفاؤلنا لأمورنا الاقتصادية ·

وتشمل الزيادة في الانتاج السلعي : الزيادة في الانتاج الزراعي ، والزيادة في الانتاج الصناعي ··

● من ورقة حزب الاحرار

القطاع العام .. وانقاذه من الآلام

القطاع العام في مصر يمثل العمود الفقرى للاقتصاد القومى فى كافة مجالات الانتاج والخدمات فهو يسيطر على الصناعة بنسبة ٨٠٪ وعلى التجارة الخارجية بنسبة ٨٥٪ كما أنه يسيطر على تجارة الجملة في الداخل ويقوم بما يقرب من ٢٠٪ من نشاط تجارة التجزئه سواء عن طريق شركات القطاع العام أو عن طريق المجمعات الاستهلاكية الحكومية ٠

ومن الناحية الاجتماعية فانه يضمن عمالة كاملة للعاملين فى كافة المجالات كما أنه يضم مليونا ونصف مليون من العاملين أى مايقرب من ١٥٪ من القوة فى مصر وحوالى ٢٥٪ من العاملين فى المدن أى فى الحضر .. وتمثل الاجور فيه ما يقرب من ٣٠٪ من حجم الاجور فى مصر .. ومتوسط دخل العامل فيه يصل الى ٨٠٠ جنيه سنويا أى أنه يحقق مستوى أجور لا بأس به اذا قورن بالقطاع الخاص فى الحضر .. وهو يسيطر ـ ايضا ـ على جزء كبير من قطاع الخدمات ويقوم بدور اساسى فى مجال الزراعة والصناعات الزراعية وخاصة فى مجال استصلاح الاراضي وبناء المجتمعات الجديدة فى الريف ٠ وقد استثمرت فيه الدولة على مدى الثلاثين عاما الماضية مايقرب من ٢٠ الف مليون جنيه من أموال الشعب موارد الدولة .. ويحقق فائضا سنويا للدولة يبلغ ٨٥٠ مليون جنية بنسبة ٤ر٥٪ من رأس المال المستثمر .. وهذا الفائض يعاد استثماره فى مجالات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .. أى انه يحقق مايقرب من نصف الانتاج والدخل القومى للبلاد ٠

وقد أثار الرئيس حسنى مبارك/موضوع دعم القطاع العام وتعزيزه أمام مجلسى الشعب والشورى طالبا ابداء الرأى فيه واجراء الحوار بين المواطنين من ذوى الخبرة فى هذا المجال .. وكذلك من الاحزاب المختلفة لاستطلاع وجهات النظر وتقصى الحقيقة لمعرفة أهم وسائل اصلاح هذا القطاع الكبير ودعمه وتعزيزه ٠

فى هذا المجال فان حزب الاحرار من واقع برنامجه الحزبى ، ومن

واقع تجربته السياسية ، وتحقيقا لمصلحة الوطن والمواطنين ، يدلي برأيه بكل وضوح وبكل صراحة ولايهدف الا الى الاصلاح ما استطاع الى ذلك سبيلا ..

ـ أولا : بدأت ثورة يوليو فى التخطيط للتنمية الصناعية والزراعية والاجتماعية عقب قيامها باشهر قليلة ، فانشأت لذلك مجلسين :

١ ـ مجلس الانتاج .

٢ ـ مجلس الخدمات .

وكان اعضاء مجلس ادارة هاتين الهيئتين هم اعضاء مجلس قيادة الثورة انفسهم ، بالاضافة الى بعض ذوى الخبرة والتخصصات فى هذين المجالين : « الانتاج والخدمات » وهذا يؤكد اهتمام الثورة بهذين المجالين .. وبدأ تنفيذ بعض المشروعات الانتاجية والخدمية مثل مصنع الحديد والصلب وبعض المصانع الاخرى كالخزف والصينى والالمنايت .. الى آخره .. وكذلك بدأ مشروع الوحدات المجمعة للتنمية الاجتماعية فى الريف .

فى أوائل سنة ١٩٥٧ بعد ان تبلورت الفكرة ونضجت فى اذهان قيادة الثورة انشئت المؤسسة الاقتصادية كأول هيئة عامة اقتصادية تقوم بالتخطيط والتمويل ومتابعة مشروعات القطاع العام على نطاق أوسع من نطاق مجلسى الانتاج والخدمات . وبدأت المؤسسة الاقتصادية نشاطها بشراء بعض الشركات الانجليزية والفرنسية والبلجيكية التى وضعت تحت الحراسة بعد العدوان الثلاثى بغرض تمصيرها والبدء فى تجربة مشروعات القطاع العام لدعم القطاع الوطنى الاقتصادى وزيادة الاستثمارات بمعدلات ضخمة بهدف زيادة الدخل القومى وتوزيعه توزيعا عادلا تطبيقا لمبدأ من مبادىء الثورة الستة وهو العدالة الاجتماعية .. حيث ان القطاع الخاص منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وقبلها كان لايستثمر الا مبالغ ضئيلة لايمكن أن تواجه الايدى العاملة المتزايدة التى تبحث عن العمل لرفع مستوى معيشتها حيث كان الرأسماليون قبل الثورة فى أوائل سنواتها يحتفظون بجزء كبير من ارباحهم فى الخارج ولا يستثمرون الا قدرا ضئيلا من ارباحهم ومدخراتهم وكان للمؤسسة الاقتصادية مجلس

ادارة يضم خبرات كبيرة من المفكرين والعاملين فى مجال المال والاعمال يرأسهم حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة ، ولها مدير عام ينظم شئونها كان المهندس صدقى سليمان فى ذلك الوقت، تعاونه مجموعة ضخمة من اساتذة الجامعات والباحثين .. وكانت المؤسسة تقبض على رؤوس اموال شركات عديدة فى شتى المجالات الاقتصادية وبشكل متكامل يتمشى مع التكامل الاقتصادى فى الاستثمار ، فكانت تضم بنوكا وشركات تامين وشركات تجارة وشركات نقل وشركات صناعة وشركات زراعة .. الى اخره .. وكانت وظيفة المؤسسة فى ذلك الوقت هى :

(أ) التخطيط والتنسيق والمتابعة للشركات التابعة لها واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الواردة فى خطة الدولة سواء الجديد منها أو توسعات الشركات القائمة .

(ب) كانت تقوم بضمان الشركات التابعة لها للحصول على التمويل اللازم لها لدى البنوك المحلية والاجنبية وهيئات التمويل الدولية .

(جـ) كانت تعتمد موازنات الوحدات الاقتصادية التابعة لها وحسابها الختامى .. وكذلك ميزانياتها التقديرية لنشاطها فى المستقبل .

بالاضافة الى ذلك كانت تعتمد قرارات مجالس ادارات الشركات التابعة لها خلال مدة محددة (٧ أيام) فاذا اعترضت أعيد القرار الى الشركة ، واذا أقره مجلس أدارة هذه الشركة مرة اخرى أصبح نهائيا سارى المفعول .. اى انه كان لها حق الاعتراض المؤقت فقط على قرارات الشركات التابعة لها .. وفيما عدا ذلك فكانت الشركات تدار بواسطة مجالس أداراتها بدون أى تدخل من المؤسسة الاقتصادية سواء فى مجالات التنفيذ أو فى مجالات العاملين بها من ناحية الجزاءات أو الترقيات أو الندب أو الاعارة أو السفر أو العلاوات .. الى اخره . أى أن الشركات كان لها حرية كاملة فى أدارة نشاطها ومتابعته طبقا للسياسة التى يضعها مجلس ادارتها ، فكانت تقوم بدور الشركة القابضة أى التى تمتلك أسهم الشركات التابعة لها بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان مما ترتب عليه انطلاقا واسع النطاق لشركات المؤسسة الاقتصادية .

(د) لم تكن المؤسسة الاقتصادية تابعة لاى وزير من الوزراء ، بل كان بعض الوزراء المختصين كالمالية والاقتصاد اعضاء فى مجالس اداراتها ٠٠ أى ان مجلس ادارة ـ المؤسة الاقتصادية كان السلطة الانتهائية للشركات التابعة للمؤسسة وبذلك لـم يتطـرق الروتين الحكومى نتيجة لسيطرة الوزراء والوكلاء على شركات القطاع العـام كما هو حادث الان ٠

(هـ) انشأت الثورة مؤسستين اخريين بعد توسع القطاع العام هما : مؤسستى مصر والنصر على نمط المؤسسة الاقتصادية ، أى ان كلا منهما كانت تقبض على شركات متنوعة الانشطة الاقتصادية مثل المؤسسة الاقتصادية وبالتالى كان نشـــاط هذه الشركات التـابعة نشاطا متكاملا ولم يكن نوعيا أو جغارفيا ٠

ـ ثانيا : فى سنة ١٩٦١ اقنع بعض الوزراء الزعيم الراحل جمال عبد الناصر بضرورة التحول من نظام المؤسسات العامة ذات الانشطة المتكاملة الى نظام المؤسسات ذات الانشطة النوعية لمواجهة التوسع فى استثمارات القطاع العام وبحيث تتبع كل مجموعة مؤسسات الى احد الوزراء المختصين ٠٠ وحدث حوار حول المؤسســات النـوعية والمؤسسات المتكاملة الانشطة بين ذوى الرأى تحت أشراف السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهـورية الذى كـان يشرف على الاقتصاد فى ذلك الوقت ٠٠ وانتصر الرأى الذى ينادى بالمؤسسات النوعية ، وتم حل المؤسسات الاقتصادية ، ومصر ، والنصر لتحـل محلها ٣٥ مؤسسة اقتصادية نوعية فى مجالات الانتـاج الصناعى بمختلف أنشطته وكذلك فى مجالى الزراعة والخدمات ٠٠ وبلغ عدد الوحدات الاقتصادية التابعة لهذه المؤسســات النوعية حـوالى ٤٠٠ شركة مساهمة تقريبا غالبيتها العظمى مملوكة للدولة ملكية كاملة عن طريق المؤسسات العامة ٠

وصدر قانون للمؤسسات العــامة ٠٠ غير وظيفتهـا من شركة قابضة بالمعنى الاقتصادى الى هيئة عامة اقتصــادية وبالتـــالى زاد تدخلها فى اعمال الشركات التابعة لها وبدأت التعقيدات الحكومية والروتين تزحف على شركات القطاع العام وتعددت أجهزة الرقابة عليها حيث ان شاغلى وظائف رؤساء المؤسسات كانوا فى أغلبهـم من وكلاء الوزارات ومديريها العاملين الذين تعودوا على الاســلوب الحكومى فى الادارة ٠

ـ **ثالثا** : استمر هذا الوضع ١٤ عاما حتى قامت الحكومة في سنة ١٩٧٥ بالغاء المؤسسات النوعية ال ٣٥ وانشأت بدلا منها ٣٠ قطاعا لها مجالس عليا وأمانات فنية للتخطيط والتنسيق بين شركات القطاع مع تبعية هذه المجالس تبعية مباشرة الى السادة الوزراء ‥ وكان الهدف من الغاء المؤسسات النوعية هو انقاذ شركات القطاع العام من روتين المؤسسات النوعية ـ وتعقيداتها واعطائها حرية أوسع في الحركة ‥ ولكن النتيجة كانت عكسية اذ أصبح السادة الوزراء ووكلاء الوزارات يديرون شركات القطاع العام بطريق مباشر ويعتمدون سفر رؤساء مديرى الشركات وكذلك أعمال التعيين والنقل والندب والاعارة واعتماد قرارات مجالس ادارات ـ القطاعات ، فدخلت شركات القطاع العام في دوامة البيروقراطية الحكومية الكاملة وتعثر عدد كبير من هذه الشركات وحققت خسائر كبيرة بسبب انعدام الاجهزة الفنية التي كانت توجد في المؤسسات المختلفة والنوعية لاعمال دراسات الجدوى، والضمان والتمويل والتخطيط والتنسيق بين الشركات الى آخره ٠

واستمر الحال على هذا المنوال حتى هذه اللحظة بالرغم من أن الحكومة قد وعدت في بيانهـا أمام مجلس الشعب سنة ١٩٨٠ بتطوير القطاع العام وانشاء الشركات القابضة ولكنها لم تنجز هذا الوعد ‥ واكتفت بانشاء البنك القومي للاستثمار ثم البنك القومي للتصدير والاستيراد ، وأعطت كلا منهما حق انشاء الشركات القابضة وهو ما لم يحدث حتى الآن ‥ ومازال البنك القومي للاستثمار جهازا تابعا لوزارة التخطيط أي أنه بنك على ورق أما البنك القومي للتصدير فقد صدر قانونه ولكنه مازال حبرا على ورق ‥ ونسيت الحكومة كل ما وعدت به من انشاء الشركات القابضة ومازال القطاع العام في انتظار انشاء هذه الشركات القابضة حتى لايسبح في دوامة البيروقراطية والتعقيدات الحكومية:

ـ **رابعا** : الواقع أن السادة الوزراء يعارضون انشاء الشركات القابضة بطريق غير مباشر أى بالوقوف موقفا سلبيا منها حرصا على سلطاتهم التي لاشك أنها ستنكمش بعد انشاء الشركات القابضة الى حد كبير ، كما أنهم يخشون أن يصبح وزير الاقتصاد والتخطيط هو المهيمن على الجمعيات العمومية للشركات القابضة برمتها ومشرف عليها بحكم أن بنكي الاستثمار والاستيراد

والتصدير هما اللذان سيقومان بانشاء الشركات القابضة وهما بطبيعة الحال تابعان لوزير الاقتصاد والتخطيط وهو الذى يرأس جمعياتها العمومية ٠

ما هو الحل ؟

كما طلب السيد الرئيس دعم القطاع العام وتعزيزه ٠٠ فان حزب الاحرار يرى ما يأتى :

أولا : انشاء خمس أو ست شركات قابضة متكاملة الانشطة الاقتصادية أى على نسق المؤسسة الاقتصادية التى أنشئت فى سنة ١٩٥٧ بحيث تكون السلطة النهائية للشركات التابعة لها وتقوم بوظيفة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة أو للتوسعات التى تطلبها الشركات الحالية كما تقوم بضمانها لدى البنوك والمؤسسات المالية الدولية للحصول على القروض اللازمة لها بالاضافة الى تصحيح هياكلها التمويلية واعتماد موازناتها وحساباتها الختامية وميزانياتها التقديرية وكذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص المصرى والعربى والاجنبى وتصبح الشركات التابعة لها ذات حرية مطلقة فى ادارة شئونها وتحقيق أهدافها ، فيبتعد بذلك عن تعقيدات وزارتى المالية والتخطيط اللتين كانتا تقومان باعتماد الاستثمارات الخاصة بالشركات أو تخفيضها أو حذفها مما كان يترتب عليه وجود طاقات عاطلة فى شركات القطاع العام ومشروعات غير مستكملة تؤدى حتما الى التضخم وارتفاع الاسعار ٠

ثانيا : أن ينشأ مجلس أعلى للقطاع العام يضم رؤساء الشركات القابضة والوزراء المعنيين بالصناعة والزراعة والمالية والاقتصاد والتخطيط والنقل والمواصلات ٠٠ الى آخره ٠٠ وذلك لاعتماد خطة استثمارات القطاع العام ومتابعة تنفيذ هذه الخطة ويرأس هذا المجلس أقدم نواب رئيس الوزراء لتحمل المسئولية الدستورية أمام مجلس الشعب ٠

ذلك هو رأى الاحرار لانقاذ القطاع العام من دوامة البيروقراطية الحكومية وتعقيداتها وتصحيح هياكله التمويلية واعطائه حرية الحركة والنشاط ليقوم بدوره الرئيسى فى مجالات التنمية المختلفة طبقا لاهداف الخطة التى تطرحها الحكومة ويقرها مجلس الشعب ٠

الاستيراد وموارد الدولة والصناعة الوطنية

لاشك أن الاستيراد يمثل جزءا كبيرا من معاملات مصر التجارية مع العالم الخارجي وهو يؤثر بالتالى على عجز ميزان المدفوعات ، وعلى سعر الجنيه المصرى ، وأسعار السلع والخدمات بالسوق المصرى . كما يؤثر على معدلات نمو الدخل القومى .

ولذا فقد كان الاستيراد ، وأثره على موارد الدولة ، وعلى الصناعة الوطنية من الموضوعات الرئيسية التى طرحها الرئيس محمد حسنى مبارك على مجلسى الشعب والشورى ، وطلب من الاحزاب السياسية أن تدلى برأيها فيها لانها تمس صميم حياة المواطنين جميعا بلا استثناء .

يبلغ حجم الاستيراد السلعى فى مصر ميزانية ١٩٨٢/٨١ حوالى ٧٨٠٠ مليون جنيه مقارنا باستيراد سلعى ٧ آلاف مليون جنيه فى ميزانية ٨٠ ـ ١٩٨١ .. أى أن الاستيراد زاد حجمه بنسبة ١٠٪ تقريبا عما كان عليه العام الماضى وهو رقم ضخم ويمثل حوالى ٣٤٪ من الدخل القومى للبلاد والذى بلغ (١٨٨) مليون جنيه فى سنة ١٩٨٢/٨١ كما أن الاستيراد السلعى يمثل ٦٧٪ من حجم التجارة الخارجية السلعية .

ويبلغ حجم السلع الاستهلاكية المستوردة ١٩٠٤ ملايين جنيه، والسلع الوسيطة ٢٨٤٤ مليون جنيه ، والسلع الاستثمارية ٢٢٩٧ مليون جنيه ، والسلع الاخرى المستوردة بدون تحويل عملة ٦٥٠ مليون جنيه .

هذا بينما يبلغ حجم الصادرات السلعية فى نفس العام ٨١ ـ ١٩٨٢ مبلغ ٢٨١١ مليون جنيه .. أى أن صادراتنا السلعية تبلغ نصف وارداتنا السلعية ، واذا حذفنا البترول من الصادرات السلعية لبلغ حجم الصادرات الزراعية والصناعية معا حوالى الف مليون جنيه .. أى ما يبلغ ١/٨ وارداتنا تقريبا ، وهو أمر على جانب كبير من الاهمية ، ويحتاج الى وقفة وحوار للوصول الى خطة تمكننا من زيادة صادراتنا السلعية والصناعية بمعدلات مرتفعة لتقليل فجوة العجز بين الصادرات والواردات السلعية .

أضف الى ذلك أن ضغط الواردات ، وخاصـة فى السلع الاستهلاكية والسلع المستوردة بدون تحويل عملة ، يعتبر أمرا على جانب كبير من الاهمية لمحاولة الوصـول الى نسـبة توازن بين الصادرات والواردات السلعية فى نهاية الخطة الخمسية القادمة .. والا فان استمرار وجود هذه الفجوة الكبيرة بين الصـادرات والواردات السلعية سيؤدى الى المزيد من ارتفاع الاسعار وزيادة معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى .

ضغط حجم الواردات :

أولا : محاولة انتاج كثير من السلع المستوردة محليـا وخاصة بالنسبة للواردات الزراعية والخامات المعدنية كالجبس والمنجنيزات التى تحتوى أراضى مصر على الكثير منها ، ويمكن استخراجهـا بسهولة لو فتح الطلب أمام القطاع الخاص للاستثمار فيها .

ثانيا : الغاء الاستيراد بدون تحويل عملة كلية ، بعد انشاء السوق التجارية النقدية ، والسماح بتصفية أذون الاستيراد التى صدرت .. لان ذلك يساعد على ضغط الواردات الكمالية وتحديد حجمها مما يقلل من حجم الاستيراد عامة .

ثالثا : الاقتصاد فى استهلاك مستلزمات الانتـاج ، ومحاولة ايجاد البدائل المحلية لها .

رابعا : العناية بصيانة واصلاح المعدات الراسمالية كالآلات والماكينات مما يقلل من استيراد السلع الاستثمارية اللازمة للاحلال والتجديد .

خامسا : ربط التعريفة الجمركية لسياسة الاستيراد لحمـاية الصناعة المحلية وتعديل فئات التعريفة بين حين وآخر لتتمشى مع السياسة الاستيرادية بصفة عامة .

ان الاستيراد بلا شك يؤثر تأثيرا مباشرا على الصناعة الوطنية .. اذ انه قد يؤدى الى المنافسة الضارة بالصناعة الوطنية .. اذا لم نحكم خطة الاستيراد مع الخطة الصـناعية ، ومع التعـريفة الجمركية .

ان منافسة الواردات للصناعة المحليـــة قد تؤدى الى مخزون سلعي راكد لدى المصانع الوطنية مما يقلل السيولة لديها ويلجئونها الى التوسع في الاقتراض من البنوك ، وهذا يؤدى بدوره الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، وارتفاع السلع بأسعار محلية .

والاستيراد يتم في معظمه عن طريق شركات القطاع العام طبقا لخطة التنمية فالسلع الغذائية مثلا يبلغ حجمها حوالى ١٦٠٠ مليون جنيه هذا العام ٨١ ـ ٨٢ تقوم باستيرادها الهيئة العامة للسلع التموينية بمناقصات عامة تستحوز على معظمها شركات التجـارة التابعة للقطاع العام .. أما المعـدات الرأسمالية البالغ قدرهـا ٢٤٠٠ مليون جنيه فيتم استيرادها عنطريق الهيئة العامة للتصنيع ، ولا يتجاوز ما يستورده القطاع الخـاص أكثر من ١٥٪ من حجم الواردات .. أى ما يعادل الف مليون جنيه سنويا على أقصى تقدير .

ان سياسة الاستيراد ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة التصدير ، وهما بدورهما يرتبطان بخطة التنمية ، بالتعريفة الجمـــركية ، بالسياسة النقدية للبلاد .

أى أنه لايمكن معالجة مشاكل الاســـتيراد بمنأى عن العناصر الاقتصادية المتكاملة معها .

النقل البحرى مثلا يعتبر جزءا لايتجزا من سياسة الاستيراد

ويصل النولون البحرى للواردات الى حوالى ٨٠٠ مليون جنيـه سنويا أى حوالى ١٠٪ من حجم الواردات السلعية ويســـدد فى معظمه ٩٠٪ بالعملة الحرة بشركات النقل البحرى الاجنبية ، ولو أن سياسية النقل البحرى ارتبطت بســـياسة التجارة الخارجية بحيث يكونان تحت اشراف وزارة واحدة لامكن بيسر وسهولة نقل بضـــائعنا المستوردة على سفننا والاستفادة من ميزان المدفوعات المصرى بما لايقل عن ٥٠٠ مليون جنيـــه ســـنويا تذهب كلها للشركات الاجنبية .

ان مراجعة التعريفة الجمركية وضبط فئاتها بحيث تتمشى مع خطة التنمية ، وتحقق حماية للصناعة المحلية وتحد من استيراد الكماليات لان ذلك أمر على جانب كبير من الاهمية ويحتاج الى حوار طويل ، حتى تصبح التعريفة الجمركية اداة اقتصادية لترشيد

الاستيراد وحماية الصناعة المحلية بغير تزأيد وبدون تقصير ، ونحن لانعنى بحماية الصناعة المحلية أن نجعلها تستسلم لهذه الحماية ، ولا تطور نفسها ٠٠ لا نالحماية يجب أن تكون فى حدود معقولة ولفترة زمنية معينة ، تسمح للصناعات الوطنية آلناشئة ، أن تقف على قدميها وتصبح قادرة على المنافسة العالمية ٠

ولا يسع حزب الاحرار بعد أن أوضح وجهة نظره بشكل عام فى سياسة الاستيراد وأثره على موارد الدولة النقدية وعلى الصناعة المحلية الا أن يؤكد على ضرورة فتح باب الحوار حول ما يأتى :

أولا : وضع التجارة الخارجية والنقل البحرى تحت اشراف وزارة واحدة لما لهما من تكامل وثيق على موارد البلاد من العملات الحرة ٠٠ ويؤدى الى زيادة حجم الاسطول المصرى بمعدلات سريعة ٠

ثانيا : ارتباط سياسة الاستيراد بسياسة التصدير ، بالسياسة النقدية للبلاد ٠

ثالثا : تشجيع استثمار القطاع الخاص فى مجال التعدين ٠٠ حتى يمكن انتاج بدائل لكثير من الخامات المعدنية التى تستورد بمئات الملايين ٠٠ بينما هى موجودة تحت أقدامنا ٠

تلك هى الخلاصة ، يدلى بها حزب الاحرار ، مؤديا دوره الوطنى فى هذا الحوار التاريخى ٠٠

ثانيا : الموقف الاقتصادى بالارقام ٠

١ ـ زادت نسبة النمو فى الدخل المحلى بانتكلفة الثابتة ـ أى بحذف الارتفاع فى الاسعار ـ مابين عامى ٧٣ ، ٨٠ ٠ وكان لقطاع الخدمات والتجارة والمال ، كما كانت للقطاعات غير التقليدية فى الاقتصاد ـ سلعية أو خدمية ـ كالبترول والقناة والسياحة أثر كبير على هذا النمو ، والذى سجلته الارقام على النحو التالى :

١٩٧٣ :	٩ر٤ ٪
١٩٧٨ :	٧ر١٠٪
١٩٧٩ :	٩ر٨ ٪
٨٠ـ٨١ :	١ر٩ ٪

مصدر الأرقام : وزارة الاقتصاد٠٠دراسة حول التطور الاقتصدى من خلال الخطة والموازنة (ديسمبر ١٩٨١)



٢ ـ وزاد متوسط نصيب الفرد بالجنية من الدخل القومى ٠٠ وكان على النحو التالى بالأسعار الجارية :

١٩٧٣ :	٨ر٩٢ جنيها ٠
١٩٧٤ :	٩ر١٠٧ جنيها ٠
١٩٧٥ :	٤ر١٢٨ جنيها ٠
١٩٧٦ :	٤ر١٥٦ جنيها ٠
١٩٧٧ :	١ر١٩٠ جنيها ٠
١٩٧٨ :	٢ر٢٣٧ جنيها ٠
١٩٧٩ :	٢٩٥ جنيها ٠

المصدر : وزارة التخطيط ـ الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٠

★★★

٣ – وزاد حجم الاستثمارات المنفذة خلال السبعينيات على النحو التالى :

(شاملة الارض وبالاسعار الجارية)

	نسبة الحكومة والقطاع العام معا مليون جنيه	
٧٠/٦٩	٣٥٦	١ر٨٩٪
٧١/٧٠	٥ر٣٦١	٧ر٨٩٪
٧٢/٧١	٥ر٣٦٩	٢ر٩٠٪
٧٣	٧ر٤٦٦	٥ر٩١٪
٧٤	١ر٦٨٥	١ر٩٠٪
٧٥	٣ر١٢٨٢	٨٤٪
٧٦	١ر١٤٧١	٤ر٧٩٪
٧٧	٣ر١٨٧٣	٢ر٨٠٪
٧٨	٨ر٢٦٨٤	٥ر٨٢٪
٧٩	٣٧٦٣	٩ر٧٦٪
المجموع	٣ر١٣٣١٣	

(ثلاثة عشر ألف مليون جنية و ٣١٣مليونا و ٣٠٠ الف) .

★★★

٤ – فى نفس الوقت زاد العجز القومى مع العالم الخارجى نتيجة أن استخدامات مصر تقل عن مواردها .. حيث زاد الاستهلاك والاستثمار وعبء القروض كما هو مبين فى الجدول التالى :

تطور الاعباء القومية والعجز القومي
(١٩٦٩ ـ ١٩٧٩)

بالمليون جنيه

بيــــان	٦٩/٧٠	٧٠/٧١	٧١/١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
مجموعة الاعباء القومية	٢٤٨٠ر٨	٣٨٦٢ر٥	٤١٣٤ر٠	٤٧٧٢ر٧	٥٩٥٠ر٢	٧١٨٩ر٦	٨٨٤٧ر٠	١٠٧٣٦ر٥	١٢٦٥٣ر٤	١٧٣٣٩ر٩
معدل الزيادة		١١٪	٧٪	١٠ر١٪	٢٥ر٥٪	٢٤ر٣٪	١٠ر٥٪	٢١ر٦٪	١٨ر٤٪	٣٧ر٦٪
٪١										
مجموعة الموارد القومية	٣٠٨٩ر٨	٣٣٤٢ر٤	٣٥٩٨	٣٠٦٣ر٤	٤٨٠٢ر٨	٥٨٤٥ر٢	٧٢٥٩ر٨	٩٠١٩ر١	١١٣٦١ر٨	١٤٧٨٩ر٢
معدل تزايد الموارد القومية		٨ر٢٪	٧ر٦٪	٨ر٥٪	١٨ر٢٪	٢١ر٧٪	٢٤ر٢٪	٢٤ر٢٪	٢٦٪	٣٠ر٢٪
العجز القومي	٣٦١ر١	٥٢٠ر١	٥٣٦	٦٧٩ر٣	١١٤٧ر٤	٢١٤٤ر٤	١٥٦٧ر٢	١٧١٢ر٤	١٣٩١ر٦	٢٥٤٠ر٧
نسبة العجز القومي الى الموارد	١٢ر٧٪	١٥ر٦٪	١٤ر٩٪	١٦ر٧٪	٢٣ر٩٪	٣٦ر٧٪	٢١ر٦٪	١٩٪	١١ر٤٪	١٧ر٢٪

المصدر : تطور الاقتصاد المصري فى عشر سنوات ـ وزارة التخطيط

٥ وزيادة الاستهلاك وحرية التجارة مع التشارع مع تركيز التطور في قطاعات الخدمات وليس في انتاج السلع تطور موقف الميزان التجـــارى على النحو التالي :

بيــان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	٨١/٨٠
صادرات مصر	٦٥٣ر٩	٦١٢ر٨	٦٢٩ر٧	٧٧٩ر٦	٧٧٦ر٢	٢٧٥٨ر٤	٢٦٩٧ر١	٣٠٠٣ر٨
واردات مصر	١٢٥٢ر٨	١٦٩١ر١	١٦٤٦ر٢	١٧٦٦ر٠	٢٠٦٧ر١	٤٦٧٢ر٦	٥٣٠٤ر٤	٦١٠٥ر٥
العجز التجارى	٥٩٨ر٩	١٠٧٨ر٣	١٠١٦ر٥	٩٨٦ر٤	١٢٩٠ر٩	٢٩١٤ر٢	٢٦٠٧ر٣	٣١٠٩ر٧

المصدر : احصــــاءات البنك المركزى المصرى · دراســـة عن تطور ميزان المدفوعات ·

٦ ـ ولسد العجز مع العالم الخارجي تعاقدت مصر على منح وقروض لتغطية العجز وكان بيانها حتى ٣١ مارس ١٩٨١ كما يلي :

القيمة بالمليون دولار أمريكي

اسم الدولة/الهيئة	قيمة المنح والقروض حتى ١٩٨١/٣/٣١	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الامريكية	٦٠٠٨ر٤	٣٤ر٧٪
المانيا الاتحادية	١١٨٥ر٦	٦ر٨ ٪
فرنسا	١١٤٨ر٣	٦ر٦ ٪
اليابان	٦٥٦ر٢	٣رر٨ ٪
هولندا	١٠٣ر٩	٠ر٦ ٪
بريطانيا	٧٩	٠ر٥ ٪
البنك الدولي	١١٢٨ر٥	٦ر٥ ٪
هيئة التنمية الدولية	٨٢٣ر١	٤ر٧ ٪
جهات أخرى	٦١٩٩ر ـ	٣٥ر٨٪
الاجمالي	١٧٣٣٢ر ـ	١٠٠٪
	(منها : ١٣٥١٥ كقروض)	

المصدر : مذكرة في القروض والمعونات والاستثمار ـ وزير الاقتصاد ـ مؤتمر خريجي المعهد القومي للادارة العليا ـ ١٩٨١

٧ ـ ولم تساهم رءوس الاموال الاجنبية القادمة طبقا لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ فى سد الفجوة بشكل ملحوظ .

فبلغ ما تم تحويله من استثمارات أجنبية للعمل فى مصر طبقا لقانون الاستثمار رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ كالتالى :

عام ١٩٧٤ : (٥) ملايين دولار

عام ١٩٧٥ : (١٨) مليون دولار

عام ١٩٧٦ : (٤٨) مليون دولار

عام ١٩٧٧ : (٨٠) مليون دولار

عام ١٩٧٨ : (١٤٦) مليون دولار

عام ١٩٧٩ : (١٧٩) مليون دولار

المصدر : تنمية الموارد المحلية وتوقعات النمو فى الثمانينات ـ تقرير البنك الدولى ـ ديسمبر ١٩٨٠

كذلك بلغ نصيب العملات الاجنبية فيما تم تنفيذه من مشروعات خاضعة لقانون الاستثمار حتى ٣٠ يونيو ١٩٨١ : ٧ر٥٦٥ مليون جنيه بنسبة ٤ر٢٤٪ من الاستثمارات المصرية المنفذة خلال السبعينات (٧٠ ـ ٧٩) .

المصدر : احصاءات هيئة الاستثمار ، وجملة الاستثمار : وزارة التخطيط على النحو الوارد فى جدول سابق .

★★★

٨ ـ كذلك لم تساهم المناطق الحرة في سد الثغرة وبلغ تطور قيمة العائدات على الاقتصاد القومي من المناطق الحرة خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ (بالألف جنيه)

١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
٥٦٥ر	٤ر٥٣٠	٩ر٣٦٨	٢٠ر٦٧١	٢٥ر١٣٨

المصدر : تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ـ وزارة التخطيط .

٩ ـ فى نفس الوقت زاد التضخم ولم تتطور الاجور بنفس النسبة كما هو موضح فى الجدولين التاليين بالنسبة المئوية :

	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
نسبة التضخم	١٩ر٧	١٩ر٧	٢١ر٥	٣٨ر٧

المصدر : وزارة التخطيط

	٧٧	٧٨	٧٩
نسبة زيادة الاجور فى الصناعة	٨ر٧٪	٧ر٣٪	٤ر٨٪

المصدر : وثائق مؤتمر أسوان للمانحين والبنك الدولى ـ ١٩٨٠

المراجـــع :

١ ـ وثائق خطة التنمية منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨١.

٢ ـ وثائق الموازنة العامة للدولة والموازنة النقدية (٧٧ ـ ٨١)

٣ ـ تقرير البنك الدولى « التنمية فى العالم » ـ اغسطس ١٩٨١

٤ ـ تقرير البنك الدولى حول التطورات الاقتصادية فى مصر واحتياجات التمويل الخارجي ـ ديسمبر ١٩٨٠

٥ ـ تقرير البنك الدولى حول تنمية الموارد المحلية فى مصر وتوقعات النمو فى الثمانينات ـ ديسمبر ١٩٨٠

٦ ـ تطور الاقتصـــاد المصرى فى عشر ســـنوات : وزارة التخطيط ـ ١٩٨٠

٧ ـ القطاع العام فى مجتمع متغير (كتاب للمؤلف)

٨ ـ أعمال المجموعة الاستشارية التى نظمها البنك الدولى لمصر لمدة أربع سنوات ·

٩ ـ الاحصاءات العامة ـ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ·

١٠ ـ تقرير عن الموقف السكانى فى العالم ـ صندوق الانشطة السكانية ـ الامم المتحدة ـ ١٩٨١

١١ ـ مجموعة تقارير المجالس القومية المتخصصة ·

١٢ ـ التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن عام (٨٠ـ١٩٨١) ودراسة البنك حول تطور ميزان (المدفوعات ٧٤ ـ ١٩٨١)

١٣ ـ بعض الدراسات المقدمة للمؤتمر الاقتصادى ـ القاهرة ـ (١٣ ـ ١٥) فبراير

١٤ ـ بيان وزير الاقتصاد السابق د · سليمان نور الدين أمام جماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا ـ صيف ١٩٨١

١٥ ـ الاستثمار الاجنبى فى مصر حتى نهاية يونيو ١٩٨١ ـ هيئة الاستثمار ·

١٦ ـ روز اليوسف ـ مجموعة مقالات للمؤلف حـــول الموقف الاقتصادى ٠

١٧ ـ مستقبل البترول العربى ـ كتاب للمؤلف (١٩٧٤)

١٨ ـ أعداد مختلفة من مجلة الاهرام الاقتصادى ٠

١٩ ـ د٠ حمدية زهران ـ بحث مقدم لمؤتمر ادارة القطاع العام ـ القاهرة (١٩٨٠)

٢٠ ـ مجلس الشورى ـ تقرير القطاع العام ـ أبريل (١٩٨١)

٢١ ـ ميزانيات بنوك القطاع العام (٨٠ ـ ٨١)

٢٢ ـ يحيى المصرى ـ دراسة حول النقد الاجنبى ٠

٢٣ ـ د ٠ هبة حندوسة ـ دراسة مقدمة لمؤتمر الاقتصـــاديين (مارس ١٩٨٠) ٠

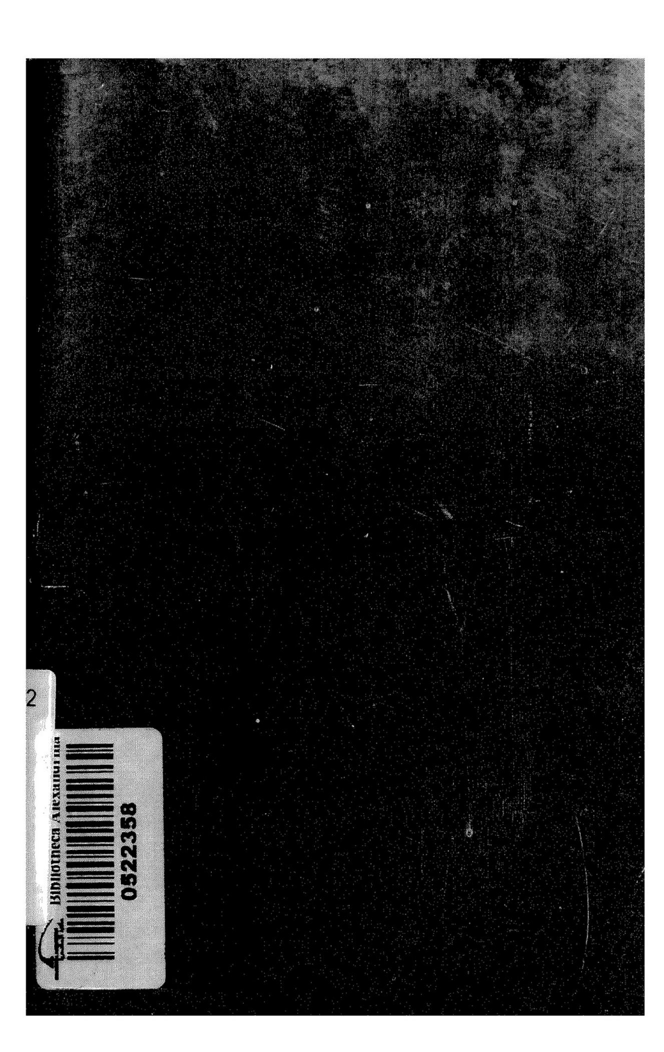
محتويات الكتاب

الفصل الرابع : قضايا عاجلة :

الفصل الخامس : للثمانينات .. افكار واوراق :

وثائق واحصاءات :

مراجع الكتاب


2
Bibliotheca Alexandrina
0522358